جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل - كلية الآداب
قسم علم الاجتماع
الدراسات العليا - الماجستير

الصراع السياسي في العراق وانعكاساته على السلم المجتمعي

دراسة اجتماعية من وجهة نظر الانتلجنسيا العراقية

رسالة قَدّمَتها الطالبة
سارة فارس كريم اسدخان

إلى مجلس كلية الآداب / جامعة بابل
وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع

بإشراف

الاستاذ المساعد الدكتور
أحمد جاسم مطرود الرماحي

الاستاذ المساعد الدكتور
وسام صالح عبد الحسين الربيعي

1445هـ

2023م

بِسْمِ اللَّـهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً وَلا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ ۝ فَإِنْ زَلَلْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمُ الْبَيِّنَاتُ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيم ۝ ﴾

صِدَّقَ ٱللِهُ العَلِيُّ العِظَيِّمِ
البقرة : 208، 209

إقرار المشرف

نشـهد أن إعـداد هذه الرسالة الموسومة بـ (الصراع السياسي في العراق وانعكاساته على السلم المجتمعي - دراسة اجتماعية من وجهة نظر الانتلجنسيا العراقية) المقدمة من طالبة الماجستير (سارة فارس كريم اسدخان) قد جرى تحت إشرافنا في كلية الآداب / جامعة بابل، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة ماجستير الآداب / علم الاجتماع .

التوقيع
أ.م.د. احمد جاسم مطرود

التاريخ : / / 2024م

التوقيع
أ.م.د. وسام صالح عبد الحسين

التاريخ : / / 2024م

توصية رئيس القسم بناء على التوصيات المتوافرة، أرشح الرسالة للمناقشة .

التوقيع
الاسم : أ.م.د.احمد جاسم مطرود
رئيس قسم علم الاجتماع
التاريخ : / / 2024

إقرار المقوم اللغوي

أشـهد أن هـذه الرسـالة الموسـومة بـ(الصـراع السياسـي فـي العـراق وانعكاسـاته علـى السـلم المجتمعـي - دراسـة اجتماعيـة مـن وجهـة نظـر

الانتلجنسيا العراقية) المقدمة من طالبة الماجستير(سارة فارس كريم اسدخان) في قسم علم الاجتماع قد تم تقويمها لغوياً من قبلي وقد أصبحت سليمة من الناحية اللغوية .

التوقيع :
الاسم : م.د. محمد مناضل عباس
التاريخ : / / 2024

إقرار المقوم العلمي الأول

أشهد أن هذه الرسالة الموسومة بـ(الصراع السياسي في العراق وانعكاساته على السلم المجتمعي - دراسة اجتماعية من وجهة نظر الانتلجنسيا العراقية) المقدمة من طالبة الماجستير (سارة فارس كريم اسدخان) في قسم علم الاجتماع قد تم تقويمها علمياً من قبلي وقد أصبحت سليمة من الناحية العلمية .

التوقيع :
الاسم : أ.د. ثائر رحيم كاظم
التاريخ : / /2024م

إقرار المقوم العلمي الثاني

أشهد أن هذه الرسالة الموسومة بـ(الصراع السياسي في العراق وانعكاساته على السلم المجتمعي - دراسة اجتماعية من وجهة نظر الانتلجنسيا العراقية) المقدمة من طالبة الماجستير (سارة فارس كريم اسدخان) في قسم علم الاجتماع قد تم تقويمها علمياً من قبلي وقد أصبحت سليمة من الناحية العلمية .

التوقيع :
الاسم : أ.م.د. حمزة جواد خضير
التاريخ : / / 2024م

إقرار لجنة المناقشة

نحن رئيس لجنة المناقشة وأعضاؤها أننا أطلعنا على الرسالة الموسومة بـ (الصراع السياسي في العراق وانعكاساته على السلم المجتمعي - دراسة اجتماعية من وجهة نظر الانتلجنسيا العراقية) وقد ناقشنا الطالبة (سارة فارس كريم اسدخان) في محتوياتها وفيما له علاقة بها ، ونرى أنها جديرة بالقبول لنيل شهادة الماجستير آداب في علم الاجتماع وبتقدير ( ).

أ.د. صالح كاظم عجيل الجبوري
العميد وكالة

2024 م / /

الْإِهْدَاءِ:

الى أبوَيَّ اللذين علماني حب الحقيقة . . . رحمهما الله تعالى .

والى

أساتذتي حباً وعرفاناً .

فبعقولكم النيرة رُسمت لوحة نجاحاتي . . .

اهدي لهم ثمرت جهدي

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق محمد وآله الطيبين الطاهرين ...
من الواجب أولاً ، الإقرار بالشكر لله تعالى على ما انعم به علينا من نعمه المتواترة التي لا تحصى ولعل أهمها نعمة الاستعداد لتلقي المعرفة العلمية وتهيئة سبل الحصول عليها والتوفيق والسداد لإنجاز هذا الجهد المتواضع، فله الشكر يدوم بدوام ملكه .

وإيماناً منا بمقولة(من لم يشكر المخلوق لم يشكر الخالق)، وفي مطلع دراستي هذه لا يسعني إلاّ أن اتقدم بالشكر الجزيل الى استاذيّ المشرفين الاستاذ المساعد الدكتور(أحمد جاسم مطرود) والاستاذ المساعد الدكتور(وسام صالح عبد الحسين) اللذان تحملا أعباء الاشراف على هذه الرسالة على الرغم من مسؤولياتهما فقد كانا كريمين في منحهما الكثير من الوقت والصبر والمتابعة الدقيقة لفصول الرسالة كافة ، فضلاً عن توجيهاتهما العلمية السديدة وملاحظاتهما القيمة التي كان له الأثر الأكبر في إخراج هذا الجهد العلمي بصيغته الحالية. لذا فالواجب ان أشكرهُما من كل قلبي على تحمل عناء الإشراف وما منحاني به من وقت ورعاية وتوجيه قَيّم وسديد ذللا به الكثير من العقبات التي واجهتني أثناء إعداد الرسالة.

وأقدم شكري الى اساتيذ قسم علم الاجتماع على ما أبدوه من دعم ومساعد طول سنوات الدراسة في قسم علم الاجتماع فكان لدعمهم المعنوي وجهدهم المعرفي المبذول الدور الأكبر فيما ما وصلت اليه الأن ، وأسجل مقدماً عظيم امتناني وشكري للجهود القيمة المقدمة من السادة رئيس لجنة المناقشة وأعضائها الذين سيكون لملاحظاتهم القيمة دور كبير في الأثراء والارتقاء بالقيمة العلمية لرسالتي.

وأثمن ببالغ التقدير المعنيين بعينة البحث المتمثلة الانتلجنسيا العراقية المتمثلة بـ(نقابة الاكاديميين ونقابة المعلمين ونقابة المهندسين ونقابة المحامين) لتعاونهم معنا بما قدموه من إضافة علمية قيمة نسأل الله ان يوفق الجميع لما فيه رفعة بلدنا الحبيب.

ومن دواعي الاعتراف بالجميل أن أسجل شكري وإمتناني لملاك مكتبة المكتبة المركزية ومكتبة كلية الآداب، على ما بذلوه من جهود كبيرة لتزويدنا بكل ما نحتاجه من المصادر العلمية طوال مدة الدراسة.

وأُزجي بشكري الى الجهد الكبير والدعم الغيرمحدود الذي بذلته عائلتي لي في مسيرتي هذه ، واسال الله أن يدفع عنهم كل بلاء

ولا يفوتني ان اسُجل امتناني لكل من ساعدني ولم يرد ذكره هنا، واسال الله يوفقني في أن أرد جميلهم بأحسن مايكون، ومن الله التوفيق.

سارة

جدول المحتويات

الموضوع	الصفحة
الاية القرآنية	أ
اقرار المشرف	ب
اقرار المقوم اللغوي	ت
اقرار المقوم العلمي	ث
اقرار لجنة المناقشة	ج
الاهداء	ح
الشكر وعرفان	خ
فهرست المحتويات	د-هـ
فهرست الجداول	و-ز
فهرست الملاحق	ز
المستخلص	ح-ط

الموضوع	الصفحة
المقدمة	4-1
الباب الأول: الاطار النظري	
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	5
المبحث الأول : العناصر الأساسية للدراسة	6
أولاً: مشكلة الدراسة	7
ثانياً: أهمية الدراسة	8
ثالثاً: أهداف الدراسة	9
المبحث الثاني: تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية للدراسة	14-10
الفصل الثاني: الاطار المرجعي للدراسة	16
المبحث الاول: نبذة تاريخية عن اثر الصراع السياسي على السلم المجتمعي	23-17
المبحث الثاني: نماذج من الدراسات السابقة	24
أولاً: دراسات عراقية	30-24
ثانياً: دراسات عربية	37-31
ثالثاً: دراسات أجنبية	42-37
المبحث الثالث: النظريات السوسيولوجية المفسرة لموضوع الدراسة	43
أولاً: النظرية الصراعية	49-43
ثانياً: نظرية المعوقات الوظيفية	56-50
ثالثا: نظرية القيمة المضافة	61-56
الفصل الثالث	63
المبحث الأول: تحليل مضامين الصراع السياسي والسلم المجتمعي: اشكالية التأثير والتأثر	75-64
المبحث الثاني: الآثار الاجتماعية للصراع السياسي على واقع البنية الاجتماعية في العراق ما بعد عام 2003	84-76
المبحث الثالث: واقع ومستقبل السلم المجتمعي في ظل استمرار تداعيات الصراع السياسي في العراق	93-85
الباب الثاني : الجانب الميداني	
الفصل الرابع: الإطار المنهجي للدراسة	94
أولا: منهج الدراسة ونوعها	97-94
ثانيا: مجتمع وعينة الدراسة	101-97
ثالثا: حدود ومجالات الدراسة	102-101
رابعا: أدوات جمع البيانات والمعلومات	107-102
خامسا: معالجة البيانات واستخدام الوسائل الإحصائية	109-108
الفصل الخامس: عرض وتحليل البيانات	
المبحث الاول: عرض ووصف البيانات الأساسية لوحدات عينة الدراسة	137-111
المبحث الثاني: اختبار الفرضيات العلمية ومناقشتها	141-138
المبحث الثالث: النتائج والتوصيات والمقترحات	145-142
المصادر	159-147
الملاحق	172-161

الموضوع	الصفحة
Abstract	

فهرست الجداول

ت	العنوان	الصفحة
.1	جدول (1) يبين مخطط (روبرت ميرتون) لأنواع التكيف الاجتماعي عند الأفراد	54
.2	جدول (2) يبين مجتمع الدراسة	98
.3	جدول (3) يبين أسماء الخبراء الذين تم عرض الاستبانة عليهم	105
.4	جدول (4) يبين جنس المبحوثين	111
.5	جدول (5) يبين الفئات العمرية للمبحوثين	112
.6	جدول (6) يبين الحالة الاجتماعية للمبحوثين	113
.7	جدول (7) يوضح التحصيل الدراسي للمبحوثين	113
.8	جدول (8) يوضح مستوى الدخل للمبحوثين	114
.9	جدول (9) يوضح الخلفية الاجتماعية للمبحوثين	115
.10	جدول (10) يوضح إجابات المبحوثين حول مدى تأثير الصراع السياسي على السلم المجتمعي	115
.11	جدول (11) يوضح إجابات المبحوثين حول قيام بقايا الديكتاتوري السابق بزعزعة السلم المجتمعي في العراق	116
.12	جدول (12) يوضح مدى تزايد الصراع بعد 3003	117
.13	جدول (13) يوضح تأثير سياسة الاحتلال الامريكية على السلم المجتمعي للعراق	117
.14	جدول (14) يوضح إجابات المبحوثين حول مدى تأثير مخرجات الديمقراطية في ازدياد حالة الصراع السياسي	118
.15	**جدول (15) يوضح إجابات المبحوثين بأن العوامل الدينية والطائفية والاثنية هدد السلم المجتمعي في العراق**	118
.16	جدول (16) يوضح إجابات المبحوثين حول تأثير المحاصصة السياسية على السلم المجتمعي	119
.17	جدول (17) يوضح أثر التعددية السياسية والحزبية زادت من الصراع السياسي	119
.18	جدول (18) يوضح زعزعت الجماعات المسلحة على السلم المجتمعي	120
.19	جدول (19) يبين دور ولاءات لدول الاخرى وإضرارها في السلم المجتمعي	120
.20	جدول (20) يوضح إجابات المبحوثين حول دور وسائل الاعلام في تأجيج الصراع السياسي	121
.21	جدول (21) يوضح أثر الصراعات السياسية بين الحكومات المركزية والاقليم	121
.22	جدول (22) يوضح أثر الانتخابات وخلافات الكتل المتنافسة على السلم المجتمعي	122
.23	جدول (23) يوضح التسلسل المرتبي إجابات المبحوثين حول عوامل الصراع التي تؤثر على السلم المجتمعي	123
.24	جدول (24) يوضح إجابات حول دور الصراع السياسي في عدم قدرة الحكومة على إدارة التنوع المجتمعي	124
.25	جدول (25) يوضح إجابات حول مساهمة الصراع الاقليمي والدولي في استمرار الصراع السياسي	125
.26	جدول (26) يوضح إجابات المبحوثين حول أثر الصراع السياسي في القطاعات	126

ت	العنوان	الصفحة
	الاقتصادية الأمنية والخدمية	
.27	جدول (27) يوضح التسلسل المرتبي لإجابات المبحوثين حول الأسباب التي تقف وراء استمرار حالات الصراع السياسي في المجتمع العراقي	127
.28	جدول (28) يوضح إجابات المبحوثين حول مساهمة الصراع السياسي في الوضع الامني في العراق	128
.29	جدول (29) يوضح إجابات المبحوثين حول مساهمة الصراع السياسي في إضعاف الهوية الوطنية للفرد العراقي	129
.30	جدول (30) يوضح اجابات المبحوثين حول مساهمة الفساد المالي والاداري على تأجيج الصراع السياسي في المجتمع العراقي	130
.31	جدول (31) يوضح إجابات المبحوثين حول تأثير الفساد المالي والإداري في اختلالات هيكلية في النظام الاجتماعي للمجتمع العراقي	130
.32	جدول (32) يوضح إجابات المبحوثين حول انعدام الثقة بين الطبقة السياسية الحاكمة وبين المجتمع	131
.33	جدول (33) يوضح إجابات المبحوثين حول اعتماد العملية السياسية ذات المصالح الفئوية ودورها في تأجيج العنف المجتمعي	132
.34	جدول (34) إجابات المبحوثين حول كيفية انهاء الصراع السياسي	132
.35	جدول (35) يوضح إجابات المبحوثين حول ارتباط السلم بتأثير المصالح الحزبية	134
.36	جدول (36) يوضح إجابات المبحوثين حول الخلافات السياسية وتجذير الصراع السياسي في العراق	134
.37	جدول (37) يوضح إجابات المبحوثين حول تغليب مصالح الجماعة المرجعية على المصلحة العامة وتزايد حالات الصراع السياسي والمجتمعي	135
.38	**جدول (38) يوضح إجابات المبحوثين حول علاقة التحالفات السياسية وتهديد السلم المجتمعي**	136
.39	جدول (39) يوضح إجابات المبحوثين حول توقعاتهم لمستقبل العراق في ظل الصراع السياسي القائم	136
.40	جدول (40) يوضح إجابات المبحوثين حول مدى تأثير مخرجات الديمقراطية في ازدياد حالة الصراع السياسي	138
.41	جدول (41) يوضح تأثير سياسة الاحتلال الامريكية على السلم المجتمعي للعراق	138
.42	جدول (42) دور ولاءات لدول الاخرى وإضرارها في السلم المجتمعي	139
.43	جدول (43) يوضح إجابات المبحوثين حول تأثير المحاصصة السياسية على السلم المجتمعي	140
.44	جدول (44) يوضح إجابات حول دور الصراع السياسي في عدم قدرة الحكومة على إدارة التنوع المجتمعي	140
.45	جدول (45) يوضح إجابات المبحوثين حول انعدام الثقة بين الطبقة السياسية الحاكمة وبين المجتمع	141

فهرست الملاحق

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
1	الاستبانة بصيغتها الاولية (استطلاع آراء الخبراء)	161
2	استبانة بصيغتها النهائية (للمبحوثين)	166

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
3	كتب تسهيل المهمة	167

المستخلص

يعد الصراع السياسي من ابرز الظواهر التي عقدت من ماضي وحاضر المجتمع العراقي فقد بدت مخرجاته الكارثية واضحة بكافة مجالات الحياة الاجتماعية حتى الفرد العراقي يعيش حالة انعدام ثقة بمن حوله وتجاه القائمين على السلطة السياسية في بلده في مجالات الحياة كافة وخاصة السياسية منها والتي تسببت له بالكثير من المشكلات التي عوقت في جعله مواطنا فاعلا تقع على عاتقه مهمة رفع المستوى الحضاري لمجتمعه، فأصبح افراد المجتمع العراقي يعيشون في ظل تقاطعات واختلافات اضرت بسلمهم المجتمعي الذي بقي مرهونا بتوالد ازمات خطيرة جعلت من الوطن حبيس نتاجات الصراع السياسي، بمعنى آخر اصبح منظومة الامن والسلم المجتمعي تتأثر بنتائج الصراع وما ينتج عنه من مسارات عقدت من استمرار حالة الامن لفترة طويلة، وبذلك اصبح المجتمع العراقي يعيش في ظل تناقضات أوجدت لنا فردا مقيدا بأطر ما يفرضه عليه الصراع الذي افقده أبسط مقومات العيش بل وافقدته شعور الانضواء حتى عنوان الهوية الوطنية الجامعة والتي رهنت نفسها هي الاخرى بمقيدات الهويات الفرعية التي أصبحت – بفضل توجهات النخب السياسية الضيقة- مبلورة لفرد ووطن تحدد مسألة أمنه وسلمه المجتمعي حالات المحاصصة الطائفية والفساد الاداري والمالي والتعددية الحزبية غير المقننة وتدخلات الدول الاقليمية ونشاط الجماعات الارهابية التي مثلت أساسا لانعطاف المجتمع العراقي ودخوله في فترات عصيبة أثرت في بنيته الاجتماعية التي أضحت تفكر بثقافتها الفرعية على حساب ثقافة المواطنة، وهذا ما جعل من الصراع السياسي مقيدا لعملية التنمية بكافة اشكالها وخاصة في المجال الامني. ازاء ذلك اضحت الضرورة العلمية لازمة للتعريف بانعكاسات الصراع السياسي على السلم المجتمعي وقراءتها بمنطق الدراسة النظرية التحليلية وتدعيمها اكثر بجانب ميداني اوصلتنا مؤشراته وبياناته الى حقائق موضوعية على اساس المعلومات التي تمت الاجابة عنها من قبل المبحوثين وذلك بعد ان تم اعتماد منهج المسح الاجتماعي كمقاربة علمية وصفت بها وحللت في ضوء خطواتها اجابات عينة البحث المكونة(190) مبحوث موزعة على مجتمع الدراسة المبحوثة في مدينة الحلة والمكونة من النخب المثقفة "الانتلجنسيا" العاملين في (نقابة الاكاديميين ونقابة المعلمين ونقابة المهندسين ونقابة المحامين) التي مثلت مجالا مكانيا للدراسة، وقد تحصلت الباحثة على اجاباتهم التي دعّمت من واقعية دراستها كموضوع علمي وفي ضوء ذلك توصلت دراستنا الى عدة نتائج :

1. اظهرت الدراسة ان النسبة الاكبر من المبحوثين وبنسبة (82%) أجابوا بأن الصراع السياسي قد أثر بشكل كبير ومباشر في السلم المجتمعي للمجتمع العراقي.

2. اظهرت الدراسة ان النسبة الاكبر من المبحوثين وبنسبة (89%) قد أجابوا بأن لمخرجات الديمقراطية أثر في زيادة حد الصراع في المجتمع العراقي بما يصاحبها من تأثيرات سلبية الغاية منها زعزعت أمن وسلم المجتمع العراقي .
3. اظهرت الدراسة ان النسبة الاكبر من المبحوثين وبنسبة (84,7%) قد اجابوا بأن للمحاصصة السياسية أثرا كبيرا على السلم المجتمعي من خلال ما يختبئ تحت هذه المحاصصة من سرقات مالية ومنصبيه من صرعات حزبية وفي وضع الشخص الغير مناسب في المكان المناسب وغيرها من الصراعات التي تؤدي الى تهدد امن واستقرار المجتمع العراقي.
4. اظهرت الدراسة ان النسبة الاكبر من المبحوثين (90%) يرون أن للولاءات الخارجية من قبل بعض الافراد المؤثرين بالمجتمع والذين يظفرون بمناصب عالية تأثيرآ كبيرآ في تهديد أمن واستقرار السلم المجتمعي للمجتمع العراقي.
5. تبين من خلال اجابات المبحوثين وبنسبة (83,7%) بأن للانتخابات وما تفرزه من نتائج أثرآ في تأجيج الصراعات الداخلية بين الكتل السياسية والاحزاب بسبب عدم إيمان أغلبهم بجوهر العملية الديمقراطية والتشكيك بنتائج هذه الانتخابات الأمر الذي يؤثر سلبا في استقرار الأمن والسلم المجتمعي للمجتمع العراقي.
6. تبين من خلال اجابات المبحوثين وبنسبة (84,2%) قد أجابوا بأن الفساد المالي والاداري يسهم وبشكل مباشر في تأجيج الصراع في العراق لاسيما الصراع السياسي بين الكتل والاحزاب من جهة وبين الحكومة والجهات الرقابية والقضائية المتصدية لمكافحة الفساد في العراق.
7. عند تطبيق اختبار كا^{2}على فرضيات الدراسة وجد أن هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين سياسات الاحتلال الامريكي الخاطئة في عراق ما بعد عام 2003 وما بين أثر العوامل الدينية والطائفية والاثنية في تأجيج الصراع السياسي.
8. وعندما تم اجراء اختبار كا^2 على فرضيات الدراسة تبين أن هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين ولاء بعض الافراد والسياسيين لدول اخرى وبين الصراع الاقليمي والدولي على العراق قد ساهم في استمرار حالة الصراع السياسي التي اضرت بالسلم المجتمعي.

واخيرا توصلت الباحثة الى جملة من الاستنتاجات المهة ذات العلاقة وأوصت بعدد من التوصيات كما اقترحت عدد من المقترحات التي تخص موضوع الدراسة والتي يمكن أن يعول عليها إذا ما وضعت موضع التنفيذ في الحد من تداعيات الصراع السياسي على السلم المجتمعي في العراق .

المقدمة

المقدمة : .....

يعد الصراع امراً طبيعياً في حياة مجتمعات الدول، والباعث الحقيقي من وراء انطلاقته وديمومة مساراته المتعددة في كافة مجالات الحياة وخاصة السياسية منها هو ثابت فكرة الاختلاف والتنازع في ادارة المصالح للأطراف المتصارعة، فتصبح مجالات التعاون ضئيلة وربما معدومة عندها يكون الصراع هو الكشاف عن توجهات وقناعات تلك الاطراف، وهذه الحالة يبدو مسلما بها على نحو كبير في حياة اغلب مجتمعات الدول بعض النظر من تحول الصراع الاجتماعي/ السياسي الى العنف من عدمه، وهنا نقول ان ما ينطبق على غالبية تلك المجتمعات ينطبق على المجتمع العراقي.

فالقارئ لتاريخ العراق وحاضره يرى ان حياة مجتمعه بكافة المجالات قد عانت من صراع سياسي طويل، كانت مسبباته تحمل دلالات عدة اشكال منها ما هو ديني واحيانا فكري واحيانا يكون سياسيا خالص قد تكون نتيجة حتمية لبواعث داخلية او تتم تغذيتها، فكانت مخرجاتها كارثية على السلم المجتمعي، وهنا نلحظ ان الصراع السياسي قد تولد عنه اثار اجتماعية واضحة افرزت واقعا اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وسياسيا مأزوما. بكلمة اخرى بدأت حياة افراد المجتمع العراقي تعيش حالة عدم الاستقرار واختلال منظومة الامن المجتمعي واشاعة سلبية ثقافة الاحباط واستلاب الحقوق والتعدي على الحريات بدعوى ضمان حق مكون او جماعة اجتماعية محددة على حساب اخرى، فكانت من نتيجة ذلك تغييب مبدأ المواطنة الجامعة كمفهوم تشاركي بين ابناء المجتمع العراق الواحد وتسييد بدلا عنها مبدأ الولاءات الضيقة التي ترتكز عليها الثقافة الفرعية التي تجد لنفسها مكانا في الطائفية والمذهبية والاثنية والعرقية والدينية وغيرها من المفاهيم الضامنة للتحرك خارج مفاهيم مجال الوطن الواحدة وتلك حالة لم تكن وليدة فترة ما بعد عام 2003 ، وان تمت تقويتها في سنوات ما بعدها- بل لها امتدادات تاريخية سابقة تم التعويل عليها منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921، لكنها برزت بشكل اكثر قوة في فترة ما بعد الاحتلال الامريكي للعراق وسقوط النظام الديكتاتوري عام 2003 بحكم واقعية عدة اسباب اوجب فعل تأثيرها عدة عوامل داخلية منها وخارجية، واضحى بحكم ذلك السلم المجتمعي العراقي يعاني من هزات عدم الاستقرار واستدامة مفاهيم العنف بكل اشكالها ونشاط الجماعات الارهابية وغيرها كثير، التي جعلت من فاعلية النظام السياسي سلبية الى حد ما، فلم يعد حتى اليوم قادرا على تفعيل نظام قانوني يفرض هيبة الدولة على كافة المؤسسات المكونة له، فاضحت مخرجات ذلك الضعف جملة اثار اجتماعية تمخضت عنها تداعيات اضرت بالامن المجتمعي في كافة المجالات.

ازاء ماتقدم اخذ المجتمع العراقي يعيش حالة الصراع السياسي الاكثر حدة نتيجة لسلبية عوامل محددة مازالت ثابتة في ذهن النخب السياسية سواء ما يتعلق منها بالمحاصصة السياسية، أو الفهم غير المتقن للتعددية الحزبية وتبادل ادوار ادارة السلطات على وفق ما تفرضه نتائج الانتخابات، وحاكمية الطائفية والاثنية التي تمت مأسستها بقناعات ورغبات ومصالح النخب الضيقة خارج الاطر القانونية، وغيرها من المسببات التي ادامت زخم سلبيات انعكست بشكل خطير على السلم المجتمعي، إذآ بدا المجتمع العراقي يتأثر بكل مخرجات الصراع الذي نتج عنه بنية اجتماعية مأزومة غير مستقرة جعلت افراده يعيشون حالة الاغتراب في البناءات الاجتماعية التي يتفاعلون فيما بينهم في مجالاتها. وبقصد الاحاطة بواقع الصراع السياسي في العراق وما ينعكس كنتيجة عنه من اثار ومخاطر جمة على السلم المجتمعي، جاءت دراستنا في بيان كل ذلك في بابين:

الباب الأول وتضمن الاطار النظري وجاءت دراسته في ثلاثة فصول، فالفصل الأول تناول: الإطار العام للدراسة. وفيه مبحثان، المبحث الأول تناول: العناصر الأساسية للدراسة موزعة على ثلاثة فقرات (أولاً : مشكلة الدراسة، ثانياً: أهمية الدراسة، ثالثاً: أهداف الدراسة). أما المبحث الثاني فتناول: تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية للدراسة.

اما الفصل الثاني فقد اشتمل على الاطار المرجعي للدراسة، وجاء بثلاثة مباحث رئيسة فالمبحث الأول تناول: نبذة تاريخية لأثر الصراع السياسي على السلم المجتمعي. فيما تناول المبحث الثاني نماذج من الدراسات السابقة بثلاثة فقرات (أولاً: دراسات عراقية، ثانياً: دراسات عربية، ثالثاً: دراسات أجنبية). اما المبحث الثالث فقد تناولنا فيه النظريات المفسرة لموضوع الدراسة بثلاث نظريات (أولا: النظرية الصراعية، ثانيا: نظرية المعوقات الوظيفية، ثالثا: نظرية القيمة المضافة). في حين جاء الفصل الثالث ليؤكد على: تداعيات الصراع السياسي على السلم المجتمعي في العراق بعد عام 2003. وتضمن ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الاول :تحليل مضامين الصراع السياسي والسلم المجتمعي: اشكالية التأثير والتأثر. اما المبحث الثاني فيؤكد على: الاثار الاجتماعية للصراع السياسي على واقع البنية الاجتماعية في العراق ما بعد عام 2003. فيما جاءت فكرة المبحث الثالث حول: واقع ومستقبل السلم المجتمعي في ظل استمرار تداعيات الصراع السياسي في العراق.

أما الباب الثاني، فقد تضمن الجانب الميداني ويتكون هذا الباب من فصلين فقد جاء الفصل الرابع موسوما بالإطار المنهجي للدراسة، وقد تضمن هذا الفصل عدة فقرات: (أولا: نوع الدراسة، ثانيا: منهج الدراسة، ثالثا: مجتمع وعينة الدراسة، رابعا: مجالات الدراسة، خامسا: أدوات جمع البيانات والمعلومات، سادسا: صعوبات الدراسة، سابعا: فرضيات الدراسة، ثامنا: معالجة البيانات واستخدام الوسائل الإحصائية)

وأخيرا جاء الفصل الخامس متضمنا ثلاث مباحث ، كان المبحث الاول تحت عنوان عرض ووصف البيانات الاساسية لوحدات عينة الدراسة، فيما تناول المبحث الثاني: اختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها. اما المبحث الثالث فقد تناول: نتائج واستنتاجات وتوصيات ومقترحات الدراسة. وبعدها جاءت المصادر والملاحق. واخيرا جاء مستخلص للدراسة باللغة الإنكليزية.

الفصل الاول

الاطار العام للدراسة

المبحث الاول

العناصر الاساسية للدراسة

المبحث الثاني

تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية للدراسة

الفصل الأول
الاطار العام للدراسة

تمهيد

يمثل الإطار العام للدراسة نقطة الارتكاز التي يستند اليها الباحث في الشروع بدراسته العلمية، وتبدا بتحديد مشكلة الدراسة وأهميتهما وأهدافها ومفاهيمها، وهذه المقدمات تعد مهمة في البحث العلمي ذلك فصول الدراسة الرئيسة بجانبها النظري والميداني تبدأ مع بداية الاطار العام لموضوع البحث، والذي سيكون بمنزلة الأساس الذي ستؤسس على ضوئه باقي الفصول، وعلى اساس ذلك تضمن هذا الفصل مبحثين، تناول المبحث الأول : مشكلة واهمية واهداف الدراسة بثلاث فقط مترابطة معرفيا وعلميا، فيما تناول المبحث الثاني تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية للدراسة .

المبحث الأول
العناصر الأساسية للدراسة

اولا: مشكلة الدراسة

يعد المجتمع العراقي بحكم ثبات مبدأ الصراع السياسي فيه على مدى عقود طويلة مرت وحتى المستقبل القريب مجتمعا مأزوماً تجذرت بواقعه الاجتماعي استدامة فاعلية الصراع كمدخل للتفاعل فيما بينهم سواء على مستوى النخب السياسية بشكل اكبر او اقل من ذلك على مستوى توجهات وقناعات افراد المجتمع، وهذا ما تُثبته التجربة السياسية التي افرزت قناعة عن تجذر الصراع السياسي كاستراتيجية وخطة عمل يتم التعويل عليها في ضبط واقع العلاقات الاجتماعية بكافة مجالاتها وتحديدا السياسية منها سواء ما تعلق منها بالعلاقة مابين الحاكمين انفسهم او الحكام والمحكومين، وكل من تلك المستويات تولدت عنها أزمات ونزاعات اضرت بالبنية الاجتماعية العراقية.

ازاء ماتقدم نقول ان المجتمع العراقي بعد عام 2003 يبرهن صحة ما تفرزه مخرجات ماتقدم من مستويات الصراع السياسي الذي بدا يعكس واقع سلوكيات وتوجهات النخب السياسية التي كانت ومازالت تعول على مصالحها الضيقة على حساب مصالح المجتمع الواحد، فكان من نتيجة ذلك أن غُيب مبدأ المواطنة كمفهوم جامع لتفاعل الجماعات المؤلفة للمجتمع العراقي وتَنَشّطَ بدلاً عنه مفاهيم المحاصصة السياسية والصراع الاثني والعرقي والطائفي ودعم الارهاب وحماية الفاسدين في المال العام اداريا وغيرها من العوامل الاخرى التي ضخمت من واقعية فعل الصراع السياسي الذي أخذت عوامله الكثيرة تنتج تداعيات كثيرة تحمل دلالات وقع تأثيرها اثار اجتماعية جمة تفصح كل منها على مخاطر تؤثر بها على كافة مناحي الحياة الاجتماعية لعموم افراد المجتمع العراقي، فغدا فعل تلك المخاطر ينذر حتى المستقبل القريب بتوالد ازمات خطيرة انعكست سلبا على حالة الاستقرار والامن والسلم المجتمعي. بمعنى اخر ان الاخيرة اخذت مسالة استقراره من عدمها متأثرة بحالة ثبات وتغير الصراع السياسي في العراق فطالما ان تبقى لدورة اولوية كبيرة على وفق منطق قناعات النخب السياسية، فان حالة السلم المجتمعي تبقى غير مستقرة، بكلمة اخرى نقول ان تبني هذه النخب لموضوعات تصب بخدمة الحالة الصراعية الضامنة لها التمسك بمفاهيم الثقافة الفرعية على حساب الثقافة الشاملة التي يمثلها الوطن ، فإن ذلك يعني ان الصراع السياسي ستكون له اولوية الدور على حساب السلم المجتمعي، عندئذ سيصبح خطاب مخرجات الصراع المبني على اساس مصالح فئوية حزبية ضيقة له اولوية على مفهوم المواطنة الجامعة الذي يريده ابناء المجتمع العراقي. ومن ثم فأن ثبات مركزية مثل هكذا تفكير فان حدة الصراعات السياسية في العراق لن تهدأ ما يجعل من امر تحوله الى عنف سياسي واقعة اجتماعية مسلم بها ما يجعل من السلم المجتمعي يواجه الكثير من التحديات التي ستضر بأمنه واستقراره. اذن نحن هنا امام بنية اجتماعية عراقية معقدة بفعل تعقيدات مخرجات الصراع السياسي والتي اثارت من الناحية الأكاديمية جدلاً معرفياً يقتضي تقصيها علميا بغية التعرف على الاثار الاجتماعية للصراع السياسي على وما يرتبط بها من مخاطر جمة على السلم المجتمعي، وهذا ما يدفعنا الى إثارة تساؤل مركزي (ما تاثير الصراع السياسي على السلم المجتمعي في العراق) وللإجابة عن ذلك عمدنا إلى طرح عدة تساؤلات فرعية :

1. ما طبيعة الصراع السياسي في المجتمع العراق بعد عام 2003 ؟
2. كيف اثر الصراع السياسي في حالة الامن والسلم المجتمعي في العراق ؟
3. ما تداعيات الاثار الاجتماعية للصراع السياسي على السلم المجتمعي في العراق ؟
4. ماهي الاليات اللازمة لإرساء قواعد السلم المجتمعي حسب قناعات النخب السياسية ؟

ثانيا: اهمية الدراسة .

تبرز اهمية الدراسة في قراءتها لواقع الصراع السياسي في العراق والكيفية التي انعكست به مخرجاته على السلم المجتمعي. فالصراع انما هو فعل سياسي على مستوى النخبة السياسية التي عملت على مأسسته على وفق اطر المصالح الضيقة الضامنة لبقائها في الحكم حتى وان ادى ذلك الى

الاضرار بواقع البنية المجتمعية العراقية التي اصبحت مأزومة بفعل ما ينتجه جو الصراع من علاقات اجتماعية تشوبها حالة عدم الثقة بين ابناء المجتمع الواحد تجاه بعضهم البعض الاخر وكذا علاقاتهم بالسياسيين بمختلف انتماءاتهم وتوجهاتهم، بمعنى اخر تحاول دراستنا بيان اهمية ان الصراع حول الامتيازات الضيقة والمصالح البينية انما هو تقويض لهوية الوطن الجمعية التي انتجتها تمظهرات سلبيات عمل رجال السلطة لفترة ما بعد عام 2003 والتي عمقت كثيرا من واقع الازمات والمشكلات التي مر بها المجتمع العراقي الذي اصبح يرهن امر ادارة ملفه الامني وسلمه المجتمعي الى نخب سياسية لا تجربة لها في عملية إدارة الدولة بل عولت – تلك النخب - على مفاهيم ضيقة كالمحاصصة والديمقراطية التوافقية ودعم الارهاب وتقويض دور القوات المسلحة وغيرها من المفاهيم الضيقة التي مثلت بواعث كارثية ومداخل سلبية لانعطاف المجتمع العراقي ودخوله في فترات صعبة انعكست سلبا على واقع بنيته الاجتماعية.ازاء ذلك جاءت دراستنا في تحليلها لجوهر الموضوع لتنكشف عن أهميتها في جانبين:

الاهمية النظرية: حاولنا فيها ان نقرأ تداعيات الصراع السياسي على السلم المجتمعي، فما تولد عن الصراع انما هي اثرا اجتماعية خطير وتمظهرات كارثية جعلت المجتمع العراقي ينعطف باتجاه حالة اللا سلم واللا أمن، بدليل ان الصراع السياسي عمل على ضرب مبدأ الاستقرار التي اضرت بحالة التنوع المجتمعي كنتيجة لقناعات نخب سياسية غير مقتدرة على ادارة الشأن السياسي، فكان الصراع السياسي خيارا استراتيجيا لسلوكياتها الهادفة الى ادارة العملية السياسية على وفق منطق المصلحة الفئوية الضيقة على حساب المصلحة الجماعية. فكانت النتيجة ان الصراع السياسي اصبح في بمثابة الأمثولة او الدالة الرئيسة التي يُحاكم في ظلها واقعنا الاجتماعي المأزوم، الامر الذي ولد ارتدادات خطيرة كانت نتيجتها ان السلم المجتمعي تبقى مسألة استقراره نسبية بحكم واقعية معادلة الصراع السياسي المتغيرة بحسب الاوضاع والظروف التي تؤثر به.

الاهمية التطبيقية: تكمن الاهمية هنا في قراءاتها التحليلية لواقع تداعيات الصراع السياسي على السلم المجتمعي في العراق، وذلك من خلال جمع المعلومات وتوصيفها كمؤشرات واقعية يستدل بها على ما تولده حالة الصراع السياسي من انعكاسات خطيرة على البنية الاجتماعية العراقية، فكانت تلك المؤشرات بمثابة المداخل الرئيسة التي اعتمدنا عليها في دراستنا الميدانية التي توصلنا من خلالها حجم المخاطر التي قوضت من حالة الامن والسلم في مجتمعنا، وهذا ما كشفناه امبريقيا من خلال إجابة المثقفين عن الأسئلة التي اعتمدناها في الجانب الميداني والذي أوصلنا ان حالة الصراع السياسي ستبقى منتجة لحالة عد الاستقرار في البناء الاجتماعي ما يجعل من امن وسلم الافراد في مجتمعنا مقوضاً ومأزوماً حتى المستقبل القريب.

وأخيرا تكشف دراستنا عن اهمية موضوع مازال يمثل مدار بحث خصب لكل الدراسين في علم الاجتماع وهو ما لا يمكن ان نتعرف على مضامينه وما يختزله من مخرجات سلبية إلا عن طريق دراسة واقع الصراع ما ينتج عنه من مخاطر على بنيتنا الاجتماعية والتي تعد مهمة لكشف واقع كيفية تصرف الفرد العراقي تجاه ما يحيط به وكيف له التعامل مع تواتر واستدامة الأزمات التي أضرت بواقعه الاجتماعي، لذا نعتقد أن ما قُدم من معلومات يمثل إضافة نوعية لمكتبة علم الاجتماع .

ثالثا: اهداف الدراسة

يهدف بحثنا الى تحقيق جملة من الاهداف:

1. التعريف بماهية الصراع السياسي .
2. التعريف بالسلم المجتمعي وعلاقته بالأمن المجتمعي ووسائل تعزيزه واهميته بالنسبة للمجتمع.
3. تبيان الاليات التي أثر بها الصراع السياسي على حالة السلم المجتمعي في المجتمع العراقي.
4. التعرف على الاثار الاجتماعية لمخرجات الصراع السياسي على بنية الواقع المجتمع العراقي.
5. دراسة تداعيات مخرجات الصراع السياسي على البنية المجتمعية العراقية.

المبحث الثاني

تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية للبحث.

أولاً: الصراع

الصراع لغة : من الفعل "صَرَعَ" وصَرَعَهُ صَرْعاً، طرحه على الأرض، ويُقال صَرَعَتْهُ المنية، وصرعت الريح الزرع فهو مصروع وصريع[1]. فالصراع هنا يُشار اليه لغوياً بدلالة الخصومة والمنافسة والنزاع والمشادة بين قوتين أو جماعتين ناتجة عن تباين أو تضارب في الأهداف والرغبات[2].

اما الصراع اصطلاحاً، عرفه لويس كوزر على أنّه: صراع حول قيم الاجتماعية أو الحاجات الاجتماعية، أو من أجل القوة أو من أجل موارد نادرة ويكون الهدف منه ليس في كسب القيم المرغوبة فحسب بل أيضاً في تحييد أو الحاق الضرر أو إزالة المنافسين أو التخلص منهم[3]. ويُعرف كذلك بأنّه: أحد أنماط التفاعل الاجتماعي الذي ينشأ عن تعارض المصالح اذ أنّ كل طرف من اطراف التفاعل ويدرك أنْ لا سبيل الى التوفيق بين مصالحه ومصالح الغريم فيعمل كل منهما على تحطيم الاخر[4]. وعُرف بـ: الموقف الذي يتعارض فيه طرفان بشكل اساسي تبعا للظروف والممارسات والاهداف[5]. ويعرفه آخرون بدلالة: ذلك التغيير او الاختلال الذي يطرأ على السلوك المعتاد مما يؤدي الى تعطيل ديناميكية نظام اتخاذ القرارات "فينتج عنه حالة من التوتر أو عدم الرضى التي قد تنشأ بين الأفراد أو الجماعات بسبب الاشتراك في الموارد أو التنافس عليها[6]. وعَرف الصراع سيكولوجياً بأنّه: موقف يكون لدى الفرد فيه دوافع للتورط او دخول في عدة انشطة تمتاز بالتضاد يُثبت من خلالها قدرته الفرد على التكيف مع الاخرين أو عمليات تتعلق بالخلل العقلي[7].

ثانياً: السياسة

السياسة لغة من الفعل "ساس" يسوس سياسة وتعني القيام على الشيء بما يصلحه[8]. وكذلك تعني الرئاسة وفي ذلك قولهم : ساسوهم سوساً, وإذا رأسوه قيل: سوسوه أو ساسوه, ورجل ساس وسوس, وسوسهُ القوم: جعلوه يسوسهم وجمعها السياسات[9].

---

(1) ابراهيم أنس واخرون، المعجم الوسيط، ج2، دار الدعوة، اسطنبول، 1989، ص512.
(2) ابن منظور، لسان العرب، ج 17, المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانباء والنشر ,القاهرة، 1956، ص210.
(3) ارفنج زايتلين ، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، ترجمة: د .محمود عودة، د. ابراهيم عثمان، منشورات ذات السلاسل، الكويت ، 1989، ص178
(4) احمد زكي بدوي، معجم علم مصطلحات العلوم الاجتماعية , دار الفكر اللبناني, بيروت، 1978، ص79.
(5) ارفنج زايلتن، مصدر سابق, ص 178.
(6) مريم علي ثابت جبار الحسيني ، صراع السلطة داخل الاسرة العراقية دراسة ميدانية في مدينة الكوت ،رسالة ماجستير غر منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، قسم الاجتماع ، بغداد ،2017.ص10.
(7) احسان محمد الحسن ، الاسس العلمية لمناهج البحث العلمي ، ط2، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1986، ص92.
(8) محمد زكريا النداف, الأخلاق السياسية للدولة الإسلامية في القرآن والسنة, دار القلم , دمشق , 2006 , ص21 .
(9) محب الدين الحسيني الزبيدي , تاج العروس من جواهر القاموس , ج8, دار الفكر للطباعة والنشر, بيروت , 1994 , ص322.

اما السياسة اصطلاحاً فتعني : العمليات التي ينطوي عليها السلوك الانساني والتي يتم عن طريقها انهاء حالة الصراع بين الجماعات وغالبا ما يتضمن ذلك استخدام القوة أو اية صورة من صور الكفاح بقصد الوصول الى طبيعة الحياة الخيرة[1]. وتعرف كذلك بدلالة: السياسة فن الحكم القائم على العلم الذي يتعامل مع شكل وتنظيم وادارة دولة او جزء منها وتنظيم علاقاتها مع الدول الاخرى[2]. وبنفس الاتجاه عُرفت على أنّها: دراسة الدولة وأهدافها ومؤسساتها التي تسمح بتحقيق هذه الأهداف والعلاقات القائمة بينها وبين بقية الدول[3].

ثالثا: الصراع السياسي

يعرف على أنّه: نوع من الخلاف حول المبادئ أو القيم أو الحجج أو الموقف المستقبلية التي يمكن أنْ تصل إلى مرحلة النزاعات بسبب التحديات أو التهديدات التي يواجهها النظام الاجتماعي والسياسي والمؤسسات المختلفة وبنفس الدلالة فهناك من عرفه بأنّه: المنافسة التي تنشأ بين افراد، أو مؤسسات، أو الأحزاب السياسية داخل المجتمع بهدف الحصول على مكاسب سياسية معينة[4]. ويُعرف ايضاً بأنّه: صورة من صور التنافس بين الجماعات والحركات الاجتماعيه والسياسية في مختلف الاتجاهات العقائدية لجذب انتباه وسائل الاعلام كوسيلة لتحقيق نفوذ سياسي وكسب ثقة وتأييد افراد المجتمع[5].

التعريف الاجرائي للصراع السياسي : هو حالة مبنية على التنافس والتناقض في المواقف بين طرفين او اكثر نتيجة الاختلاف في الرؤى والافكار السياسية المتعلقة بعملية ممارسة الحكم والسلطة الضامنة الى الحصول على اكبر قدر من المكاسب التي تدعم خيارات الصراع.

رابعاً: السِلْم

السلم لغة: من الفعل "سَلَمّ" بمعنى سلم الأمر أي رضي إليه وانقاد وتسالم القوم: تصالحوا وتوافقوا ومنه السلامة التي تعني البراءة من العيوب وسَلَّمّ - يفتح السين- بمعنى سلم الشيء أعطاه اياه[6]. والسلم له دلالة سلامة الانسان من العاهة والاذى وقيل السلم والسلامة: البراءة وتسلم منه : تبرئ ,ويقولون سلام عليكم أي علامة المسالمة وأنّه لا حرب هناك وقيل سلاماً: أي سداد القول قصداً لا لغو فيها[7].

اما السلم اصطلاحا، فعرفه قاموس اوكسفورد الانكليزي على أنّه: حالة او فترة ليس فيها حرب أو انتهت الحرب[8]. وبنفس الاتجاه عرفه قاموس كامبردج بأنّه: التحرر من الحرب والعنف خاصة عندما يعيش الناس ويعملون معاً بسعادة من دون خلافات[9]. وعُرف سوسيولوجياً على أنّه: حالة من الانسجام بين مختلف الفئات الاجتماعية التي تتميز بعدم وجود العنف او السلوكيات الصراع والتحرر من

---

(1) محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، للطبع والنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، 2006 ص 309.

(2) ستيفن تانسي وناجيل جاكسون ، اساسيات علم السياسة ، ترجمة محي الدين حمدي ، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، 2016 ، ص 29.

(4) عبد الناصر حريز، الارهاب السياسي، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1996، ص 33.

(5) المصدر نفسه، ص34.

(6) لويس معلوف , المنجد في اللغة والآداب والعلوم , ط 18 ، المطبعة الكاثوليكية, ، بيروت، 1965، ص347

(7) احمد ابراهيم حمزة , العمل الاجتماعي التطوعي:الواقع والمأمول ، دار المسيرة للنشر، القاهرة , 2015، ص 345.

(8)Susan Ratcliffe, Oxford dictionary of quotations, Oxford University Press, Oxford, 2011, p210.

(9)David Millar and Others, Cambridge Dictionary of Scientists, Cambridge University Press, Cambridge, 2002, p156.

الخوف[1]. ويراه اخر بدلالة: الميل الفطري في اعمال كل انسان والرغبة الجامحة في أوساط كل مجتمع سوي، بالقدر الذي يشكل غايةً وهدفاً لجميع الامم والشعوب، بدلالة انه يُطلق بمعانٍ ثلاث السِلْم والسَلم والسَلْم على ما يقابل حالة الحرب والصراع[2].

خامساً: المجتمع.

المجتمع لغة هو من الفعل "جَمَعَّ" أي جمع الشيء المتفرق، ومنه اجتمع و تجمّع القوم أي اجتمعوا من هنا وهناك، و منه كلمة" المجتمع" هو مكان الاجتماع، فالكلمة مشتقة من فعل واصطلاح المجتمع هو مكان الاجتماع[3] ونقول: اجتمعت بأصدقائي اي التقيت بهم، ورجل اجتماعي اي كثير الاختلاط بالناس[4].

أما المجتمع اصطلاحاً ، فقد عّرفه ماكيفر وبيج بأنّه: نسق مكونً من الأعراف المتنوعة والإجراءات المرسومة التي يتبعها الأفراد ويحافظون عليها, بقصد ضبط السلوك الإنساني والحريات[5]. إما تالكوت بارسونز فعّرفه بأنّه: نظام مغلق وغير مغلق قابل للتنظيم وفق منظور تراتيبي ينطلق من العائلة البدائية إلى الحالة العصرية[6]. ويُعرف أيضاً بأنّه: جماعة من الناس لهم ثقافة مشتركة ومتميزة تحتل حيزا اقليميا محددا وتتمتع بشعور الوحدة وتنظر الى ذاتها ككيان متميز[7]. وعُرف كذلك بدلالة: جماعة من الناس يشتركون في ثقافة عامة معا ويقيمون في حيز مكاني: خاص بهم ويشعرون انهم يمثلون معا كيان واحدا متميزا [8]. ويُعرفه البعض على أنّه: جملة أفراد يحاكي بعضهم بعضاً أو يلتقون في صفات مشتركة موروثة من نموذج واحد قديم[9]. وقد اشار اخرون الى تعريف المجتمع بمضمون اكثر عمومية بدلالة: أي شيء ابتداء من الشعب الأمي والبدائي إلى الدولة القومية الصناعية الحديثة او ابتداء من النوع الإنساني كله, بمعنى أية جماعة صغيرة من الناس منتظمة نسبيا[10].

سابعا: السلم المجتمعي

فيُعرف على أنّه: وضع اجتماعي مناقض للحرب تسود فيه حالة الامن والسلام حيث يشعر فيه الفرد بالأمان والسكينة اللازمة لبناء الدولة والمجتمع وازدهارهما[11]. وبنفس الاتجاه عّرفه آخر بـ: حالة السلم التي افضت اليها الممارسات الديمقراطية بين افراد المجتمع عامة ضمن الدولة[12]. وهناك

---

(1) نعيمي ام الخير, السلم الاجتماعي وازمة الدولة الريعية، حالة الجزائر، رسالة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2015، ص11.

(2) حسن الصفار، السلم الاجتماعي، مقوماته وحمايته، دار الساقي للطباعة والنشر، بيروت، 2002، ص7.

(3) معن خليل عمر، معجم علم الاجتماع المعاصر، دار الشروق، عمان ، 2000، ص 400.

(4) احمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة ، مطبعة عالم الكتب، القاهرة، 2008 ، ص1251.

(5) ماكيفر وشارلز، بيج , المجتمع ,ج1 , ترجمة علي احمد عيسى ، مكتبة النهضة المصرية , القاهرة ,1974, ص16.

(6) بيار بونت ، ميشيل ايزار, معجم الاثنوغرافيا والأنثروبولوجيا, ترجمة مصباح الصمد, المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر, بيروت ,2006, ص812.

(7) محمد عاطف غيث، مصدر سابق، ص416.

(8) جون سكوت وجون مارشال, موسوعة علم الاجتماع , ت. محمد الجوهري واخرون , المجلد الثالث ,ط3، المركز القومي للترجمة , القاهرة، 2011,ص 101.

(9) إبراهيم مدكور , معجم العلوم الاجتماعية , الهيئة المصرية العامة للكتاب , القاهرة ، 1975, ص516.

(10) عبد الهادي ألجوهري, أسس علم الاجتماع , مكتبة نهضة الشرق, القاهرة ,1983,ص202.

(11) عوض جدوع احمد الجبوري وصباح محمد جاسم , ملامح التعايش السلمي في العراق : المدرسة المالكية نموذجا ، بحث مقدم الى مؤتمر العلمي الموسوم بـ(التنوع المذهبي والعراقي واسهاماته الحضارية) الجامعة العراقية , كلية العلوم الاسلامية، بغداد، 2016، ص 5

(12) محمد وائل القيسي, السلم المجتمعي: المعوقات والاليات، نينوى نموذجا، مركز نون للدراسات الاستراتيجية , بغداد، بغداد، 2017، ص 4

من عرفه السلم المجتمعي بدلالة السلم الأهلي الذي يعني: توافر الاستقرار والامن والعدل والكافل لحقوق الاقراد في مجتمع ما او بين مجتمعات او دول[1].

التعريف الاجرائي للسلم المجتمعي: حالة التعايش السلمي الباعثة على ضمان الاستقرار التام بين افراد مجتمع معين بالقدر الذي يؤدي الى تواتر واستدامة حالة التفاهم والتعاون الايجابي واحترام الرأي الاخر بعيدا عن استخدام العنف بين المكونات الاجتماعية في محيط اجتماعي معين.

ثامنا: الانتلجنسيا

الانتلجنسيا في اللغة اصلها روسي استخدمت في الستينات من القرن الماضي، وذلك للإشارة إلى المثقفين الذين كانوا يمارسون النقد الفكري لزمانهم ومجتمعاتهم، ويرفضون النظام القائم ويدعون إلى تغييره ويقدمون تصورات ومفاهيم عامة جديدة أو نظريات نقدية حول المجتمع والتاريخ، أو النظام الاجتماعي السياسي ككل، يلتزمون بالأفكار الثورية التي يقدمونها ويعيشون لها ويحيون بها[2].

أما اصطلاحا فتُعرف على أنها : هي الإطار التنظيمي الإجتماعي الفكري الجامع للمثقفين، يعول عليها من قبل افراد المجتمع في انجاز مهمات رائدة في العمليات الهادفة إلى إقامة التطور الديمقراطي، معتبرا إياها الفئة القادرة والمؤهلة لصوغ إيديولوجيا متكاملة للتطور، مستندة إلى التقاليد المحلية والشعور القومي والمبدأ الديمقراطي[3]. وعرفت كذلك بدلالة فئة المتعلمين والخبراء العاملين في مجال التفكير كمهنة، وهي تجمع كل العاملين في مجالات المعرفة والعلم[4].

التعريف الاجرائي للانتلجنسيا هم جماعة اجتماعية معينة من ذوي الثقافة الراقية تؤلف صفوة صغيرة من المثقفين بمختلف تصنيفاتهم لها كيانها المستقل وأفكار وتوجهات تتفق ضمنا وتطلعاتهم في عملية النهوض بالواقع والتي تسمح لهم بالتأثير السياسي على توجهات وسلوكيات أفراد المجتمع، فالثقافة الحديثة المتميزة التي تتحقق لدى هذه الصفوة تفصلها عن بقية أعضاء المجتمع، علما أن هذه الجماعة هم من استهدفتهم الدراسة متمثلين بمجتمع مدينة الحلة مركز محافظة بابل .

---

(1) خالد بن محمد البديوي ، الحوار وبناء السلم الاجتماعي، مركز املك عبد العزيز للحوار الوطني، الرياض، 2011، ص12.

(2) نديم البيطار، المثقفون والثورة، المجلس العربي للثقافة العربية، القاهرة، 1987، ص14.

(3)حفناوي بعلي، مدخل في نظرية النقد الثقافي المقارن، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2007، ص:163.

(4)عزمي بشارة، عن المثقف والثورة، مجلة تبين، العدد 4، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2013، ص129.

الفصل الثاني

الاطار المرجعي للدراسة

المبحث الأول

نبذة تاريخية عن اثر الصراع السياسي على السلم المجتمعي

المبحث الثاني

نماذج من الدراسات السابقة

المبحث الثالث

النظريات السوسيولوجية المفسرة لموضوع الدراسة

الفصل الثاني
الاطار المرجعي للدراسة

تمهيد

يمثل الاطار المرجعي للدراسة الدليل العلمي الذي يسترشد به الباحث للسير بشكل معرفي يحلل في ضوء عناصره المعلومات والوقائع في ضوء المعطيات المتوفرة ، وهنا عمدنا الى قراءة الاتجاهات النظرية لموضوع دراستنا في ثلاثة مباحث رئيسة فقد تناولنا في المبحث الأول: نبذة تاريخية عن اثر الصراع السياسي على السلم المجتمعي، فيما تناول المبحث الثاني: نماذج من الدراسات السابقة في ثلاثة محاور رئيسة هي : الدراسات العراقية والدراسات العربية والدراسات الاجنبية ، وفي المبحث الثاني والتي تعد مهمة في التعريف بنقاط الالتقاء والابتعاد عن دراستنا وهي بمثابة مؤشر موضوعي يعطي لموضوعنا قيمة علمية تضاف الى أهمية الدراسة الحالية ، وأما في المبحث الثالث فقد تناولنا فيه النظريات السوسيولوجية المفسرة لموضوع الدراسة، فمهمة النظرية هي تفسير الظاهرة محل الدراسة كونها تمدنا بنسق فكري متسق ومترابط يعكس صورة واضحة عن الظاهرة قيد الدراسة .

المبحث الأول
نبذة تاريخية عن أثر الصراع السياسي على السلم المجتمعي

لاشك ان الصراع ظاهرة قديمة متجذرة في التاريخ البشري اذا لم يخلُ العصر من مظاهر الصراع المختلفة، فالصراعات بمسبباتها الداخلية والخارجية تولد الحرمان والذي

يؤدي بدوره الى بروز اتجاهات سلوكية عدوانية وتدميرية تضر بالسلم المجتمعي[1]. والحقيقة ان منشأ الصراع بكافة اشكاله وتحديا السياسي منها هو بروز حالة التباين بين الافراد كأمر واقع موجود منذ فجر التاريخ، فعدم المساواة بينهم هو من الاشياء الطبيعية التي فرضتها البيئة الكونية والتطور البشري، ولهذا فقد وُجد الصراع بوجود هذا التباين الذي قسم معيشة الافراد الى طبقات وجماعات اجتماعية مختلفة. وبناء على ذلك يرى " كارل ماركس" ان اي فترة تاريخية لا تخلو من الصراع الاجتماعي/ السياسي. فالتاريخ يشهد بان كل مرحلة من مراحله حالة صراع اجتماعي يؤدي الى التناقض والتضارب بين فئات المجتمع بحكم سيادة حالة الاستغلال لفئة على حساب فئات اخرى[2]. وهنا يتفق الباحثون السوسيو- سياسيون من ان الصراع يعد ظاهرة شائعة في أي مكان وزمان ينتج عنه اثارا متعددة تشمل كافة نواحي الحياة الاجتماعية، فهو بذلك يمثل واقعة اجتماعية تحكم واقع المجتمعات له مسبباته التي تدفع الى تعزيز حالة التنازع بحكم الاختلاف الآراء او المصالح أو الموارد وغيرها التي تعد بمحملها عوامل تعزز من قيم الاختلاف بقضايا معينة تعكس كل منها وجهة نظر لفرقة معينة[3]. وهنا نتفق مع رأي العديد من الباحثين من ان الفكر الاجتماعي غالبا ما يؤكد على اهمية الصراع الاجتماعي الذي يعد العنصر الاساسي في السياسة وانه موجود دائما، ومن ثم فهو ظاهرة اجتماعية وسياسية له مفاهيمه وعوالمه التي تبدو عديدة ومتنوعة فهناك الصراع ما بين النخبة الحاكمة والجماهير وهناك الصراع السياسي الذي يتصوره الليبراليون على شاكلة التنافس الاقتصادي وان الانسان السياسي لا يختلف عن الانسان الاقتصادي، ومن ثم فالصراع السياسي ليس الا صوره مطابقة للصراع الاقتصادي ويعتبر كلاهما من اشكال الصراع من اجل البقاء. وهكذا يتولد الصراع السياسي من صراع الجماعات الاجتماعية سواء كانت طبقية ام سياسية ام دينية ام اقتصادية والتي سوف تنعكس على النظم الاجتماعية بما يهدد سلمها وامنها المجتمعي[4].

وهذه الحقيقة اشار لها الصراعيون كافة وفي مقدمتهم ابن خلدون وتوماس هوبز وكارل ماركس الذين راوا ان المجتمعات الانسانية قد مرت بحالة من الصراع الذي انعكس على مناحي الحياة الاجتماعية فهو حالة ملازمة لها في العصور كافة، فلا يكاد عصر مرت به الانسانية يخلو من مخرجاته التي غالبا ما تكون في مسبباتها ذا سمة سياسية/ اجتماعية، وهنا نتفق وفكرة كارل ماركس الذي يرى انْ تاريخ كل المجتمعات هو تاريخ صراع سياسي منشأه صراع اجتماعي وهذا الأخير نتج عن حالة التدرج الاجتماعي الذي قسم المجتمع الى عدة طبقات، ويعتقد كارل ماركس ان ذلك التدرج سببه العوامل المادية (العوامل الاقتصادية) التي تتمثل بعوامل الملكية والثروة وراس المال والتنظيم والارض،

(1) ياس خضير البياتي ، النظرية الاجتماعية: جذورها التاريخية وروادها ، المكتب المصري للمطبوعات، القاهرة ، 2011، ص 159

(2) بلال امين زين الدين ، الاحزاب السياسية من منظور الديمقراطية المعاصرة ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، 2011، ص 177 178 .

(3) Alifatul Hidayatin, Wildana Wargadinata, Faris Maturedy, Maurice Duverger's Concept of Political Conflict to Apply to The Fair Knight, Journal on Arabic Language and Literature, Vol.6 No.1, State Islamic University of Sunan Gunung Djati, Bandung, Indonesia, 2023, p.2.

(1) ناظم عبد الواحد الجاسور ، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية ، دار النهضة العربية ، بيروت، 2008 ، 386_385

ومن ثم فان العامل المادي هو الذي انتج التدرج الاجتماعي الذي قسم المجتمع الى عدت طبقات متصارعة تختزل واقع البنى الاجتماعية لكل المجتمعات[1]. ازاء ذلك يمثل يعد الصراع السياسي هو صراع طرفاه المحكومون من جهة والحكام(النخب السياسية) من جهة اخرى الذين يمثلون القلة في المجتمع والتي هي بحكم القانون تعد الجماعة المؤثرة في المجتمعات بحكم السلطة التي تمنح لهم, لذا جاءت اطروحات الباحثين السوسيولوجين لتؤكد بشكل خاص على النخب الحاكمة لأنها السبب في استدامة حالة الصراع لأنها ترى في نفسها المعنية بالتغير الاجتماعي[2].

على وفق ما تقدم نثبت صحة ما توصل اليه كارل ماركس من ان الصراع بين الطبقات هو اساس تطور كل مجتمعي بل ويعتبره المحرك التاريخي لعملية التطور تلك، ومن ثم فان كل مجتمع ما هو الا نتيجة لتاريخ الصراع الاجتماعي/ السياسي بين الطبقات والذي يعد العنصر الفعال في تطور المجتمعات، لذا سيكون مستقبل البشرية في حالة صراع دائم طالما ان النظام الاجتماعي يبقى في حالة انقسام بين طبقات متعارضة / متصارعة وهذا يُعد امراً جلياً لا مفر منه[3]. بمعنى اخر سيكون الصراع الاجتماعي هو نتيجة لصراع الانسان ونضاله في الحصول على الامتيازات والحقوق التي تضمن وتديم بقاء، فيكون الصراع نتاج مسار تطور تاريخي لسيوسيولوجيا نضال الانسان التي تعد الناحية الاجتماعية اساسا لتطور المجتمع الانساني، ومن ثم فلا يمكن ان يكون الصراع الاجتماعي في جوهره الا صراعا سياسيا، وهذا يثبت صحة ما ذهب اليه ماركس من أن الصراع الاجتماعي انما هو صراع سياسي، فلا يمكن فهم مقصد الحركات الاجتماعية في نضالها وحراكها المطالب بالتغيير الا من خلال تحولها الى حركات سياسية تحتم عليها الظروف الضاغطة ان تجعل من وظيفة الصراع المحدد لتكوينها وتضامنها، بمعنى اخر ان الوظيفة الاساسية للصراع سيكون تغيير المجتمع واحلال واقع اجتماعي اقتصادي وسياسي يعبر عن واقع تلك الحركات، وعليه سيكون الصراع السياسي النتيجة الحقيقة التي تكشف عن واقع التراكم الكمي للتناقضات الاجتماعية داخل البناء الاجتماعي وان الجانب السيء من تلك التناقضات هو الذي ينتج عن الحركات الاجتماعية التي تصنع التاريخ بإثارة الصراع الاجتماعي / السياسي[4]. جدير بالذكر ان الصراع الاجتماعي/ السياسي بمستوياته الكثيرة وابعاده المتشعبة نجده في نواحي الحياة المختلفة في الفكر والحرب والحب والكراهية والغنى والفقر والظلم والعدل وهو كامن او منعكس على النفس الانسانية وفي كل الظواهر المختلفة لأنها متجذرة في واقع تلك النفس[5]. وكل هذه الظواهر هي ظواهر متجذرة في النفس الانسانية ومرتبطة بالفرد منذ ظهوره الامر الذي مهد لاستمرار الصراع وتنوعه من زمن الى اخر ومن فترة الى اخرى، وعليه فأن مهمة البحث عن امتداد الصراع فكريا نجده يمتد من حيث

(2) محمد علي محمد ، دراسات في علم الاجتماع السياسي ، مطبعة الوادي ، الإسكندرية ،1977 ،ص 65.
(3) إبراهيم عيسى ، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع ، دار الشروق، عمان، 2007 ، ص 83 ، 84 .
(1) موسى ابراهيم، الفكر السياسي الحديث والمعاصر ، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر ، بيروت ، 2011 ،ص 233 .
(2) عبد الباسط عبد المعطي ، عادل مختار الهواري ، في النظرية المعاصرة لعلم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1986، ص 59 -60
(3) سامية ادريس ، صور الصراع في رواية "ص" لزرياب بوكفة: قراءة في المضمون ، مجلة الخطاب ، العدد 1، جامعة عبد الرحمن ميرة ، الجزائر، ، ص 135

تشكله كظاهرة اجتماعية منذ القدم بين اطراف لهم مصالح مختلفة[1]. فهو مرتبط بالنزاع بين قوى مختلفة من حيث القوة قد تتعلق بالأمر الغيبية كالحالة التي عليها مجتمعات العصور القديمة ثم تطورت وطبيعته الى الصراع حول الظاهريات التي تتعلق بالمحسوس مرتبطة بقوى طبيعة وبالمجتمع والطبقة والفرد حول امتيازات محددة وذات قيمة مهمة للأطراف الصراعية حتى وان احدث ذلك خللا امنيا وضررا بنيويا في أمن وسلم البنية الاجتماعية[2].

ونستطيع القول من هنا ان الصراع بدأت يتعقد في طبيعته بحكم ما تفرضه متغيرات السياسية من ظروف وتعقيدات على البنية الاجتماعية فالعصر الحديث اخذ ينحى منحى سوسيو- سياسيا اذ اصبح الصراع الطبقي في الحياة الاجتماعية صراع سياسي بين قوى اجتماعية قاهرة واخرى مقهورة وتحدث المواجهة نتيجة لفقدان التوازن في النظام الاجتماعي حيث تكون هناك طبقة مالكة للسلطة والثروة واخرى فاقده لهما، ومنه ظهرت عده الدراسات السوسيو- سياسية التي تدرس الصراع الذي ينشأ بين الطبقات الحاكمة وطبقه الشعب او العمال لينتقل الصراع بعد هذا الى وجه اخر ويتطور اكثر اصبح من اجل السلطة والثروة لذلك نجد كل طرف يعمل بجد بكل قواه ليقضي على الطرف الاخر فيضيع الامن والسلم المجتمعي وسط هذه المواجهة العنيفة حينما يتم التعدي على الانسان دون اعتبار لإنسانيته وحقوقه[3]. وهذا ما يخلف التصادم والاحتدام بين الانسان الناس الناحية الفكرية قبل غيرها، لذلك نجد الصراع السياسي في الفكر الاجتماعي هو صراع مجتمعي يعوق الفرد عن تحقيق وجوده وحريته ولذلك يكون الاصطدام بينهم بها حتميا[4] ماتقدم يُثبت واقعية ان الصراع السياسي حول الامتيازات والمصالح بكافة اشكالها وتصنيفاتها يدفع باتجاه الدخول فيه وعلى من يريد الحفاظ على حياته ويحفظ استمراريته ان يواجه كل من يقف في طريقه. بمعنى ان الصراع السياسي يقوم على حتميه المواجهة مع الاخر من اجل تحقيق المصالح وحفظ الوجود وذلك كله يعد تأكيدا على أهميه الصراع وضرورته في الحياة وأنه من ضروريات وبديهيات الحياة فلا معنى لوجود الانسان دون خير و شر ومن دون حياة و موت ودون كل المتناقضات التي تتصارع في ما بينه والآخر[5]. وعليه تكمن قيمة الصراع بشكله السياسي هو انه باعث على حقيقة التعارض والتناحر بغض النظر عن كونه يحتمل التسوية والحل السلمي ام لا بقدر ما ينظر اليه انه يهدد السلم والامن المجتمعي طالما انه يعمل باتجاه تصارع الاجنحة الفئوية او الشرائح الطبقية التي يمايز بينها اختلافها المراتبي وعدم وحدتها النوعية المجتمعية الفئوية، وهذا ما ينطبق على مجتمعات دول العالم كافة التي عانت قديما من عدم اندفاع مكوناتها المجتمعية نحو مفهوم الوحدة الوطنية الجامعة وضعف حالة التألف التي تتطلبها هذه المجتمعات كمقدمة لاستقرارها[6]. وهذا يثبت صدق نظرية كارل ماركس من أن تاريخ البشرية هو تاريخ صراعات بين فئات مستَغلة المستُغلة ادت الى العديد الماسي

(4) احمد موساوي ، انواع الصراعات في روايات نجيب الكيلاني ، مكتبة الآداب، القاهرة، 2009 ، ص 31
(1) محمد قطب ، منهج الفن الاسلامي، ط6، دار الشروق، بيروت ، 1983 ، ص11
(2) احمد موساوي ، مصدر سابق، ص45.
(3) مصطفى التواتي دراسة روايات نجيب محفوظ الذهنية ، دار التونسية الوطنية للكتاب ، الجزائر، 1986 ، ص 71_70
(4) احمد موساوي ، مصدر سابق ، ص 30
(1) علي عباس مراد ، الطبقات والصراع الطبقي في الايدلوجية العربية والثورية ، دار الحرية للطباعة ، بغداد، 1984، ص 241 _ 242

السياسية والاقتصادية والاستغلالية والاحتكارية التي ترافق هذا الصراع[1]. فمجتمعات ان الرق والاقطاعية والرأسمالية هي مجتمعات شهدت بداخلها صراعات حادة على المصالح الخاصة القوى الاجتماعية من اجل تحقيق اهدافها وان حدوث الصراع الاجتماعي نتيجة عدم العدالة في توزيع المصادر الاقتصادية[2]. وهذا يشير الى ان المجتمعات الغربية على مختلف تاريخها الطويل فالحضارة اليونانية والصينية والرومانية وغيرها مثلت فكرة الصراع فيها حقيقة مركزية في المجتمع ، وهو من الناحية السوسيولوجية في تاريخها يمثل عملة اجتماعية تجري حتميا بين قوى مختلفة متساوية او متباينة وان الموضوعات الاجتماعية التي ناضل الناس من اجلها كالثروة والمال والجاه هي اساس مصادر الصراع السياسي في بنيتها الاجتماعية ولذلك ان صراع القوة يعتبر جوهرة الدينامية في الحياة الاجتماعية للمجتمعات الشرقية والغربية المتقدمة والنامية على حد سواء [3]. على اساس ذلك يمثل الصراع السياسي حقيقة ثابتة في تاريخ شعوب الدولة كافة وهذا ينطبق ضمنا على العديد من الدول العربية التي تعد جزءآ من مجتمعات الدول النامية التي شهدت حالة تصارع الفئات المجتمعية مع نخبها السياسية بالقدر الذي اضر بالسلم المجتمعي وذلك بحكم انحسار الديمقراطية واستمرار للعمل بقوانين الطوارئ وتولد الظروف والعوامل الدافعة الى اندلاع نزاعات داخل هذه المجتمعات والتي ادت الى تصدع في البناء الاجتماعي لدولها، وعليه نقول ان الصراع السياسي هو من دفع الى الاخلال بالسلم المجتمعي وانه السبب الرئيس في استدامة النزاعات الداخلية وفي الازمات العربية المتلاحقة والاخفاقات المتتالية في العمل السياسي والتأزم المزمن في الاوضاع السياسية الرسمية والشعبية فكان من نتيجة ذلك تعدد مسببات الصراع السياسي التي تراوحت مابين الصراع القومي والصراع الديني وصراع الامراء والرؤساء او مابينهم مابين المحكومين وغير ذلك من الصراعات التي لازالت تموج بها الساحة السياسة العربية وجميعها تعبر عن اخفاقات وتأزم سياسي ادت الى احداث دامية القت تبعات كبيرة على ماضي وحاضر ومستقبل الشعوب العربية[4].

وما ينطبق على الدول العربية ينطبق على العراق الذي عاش عبر تاريخه الطويل صراعا حادة عوقت انعكس سلبا على بنيته الاجتماعية، وبذلك يمكن القول بأن مفاهيم هذا النوع من الصراع تأثرت بشكل كبير بفعل مخرجات الثقافات الضيقة كالمذهبية والطائفية السياسية والولاء للهويات الفرعية دون الوطنية والتي تعد بحكم التجربة ليست شيئاً مستجداً أو مستحدثا في العراق كما تدعي بعض الآراء القائلة بأنها مسائل جاءت مع الاحتلال الأمريكي للعراق بعد عام 2003، بل انها ذات بعد تاريخي طويل، فالسلطة السياسية في العراق وعلى مدى تاريخه الطويل هي من دفعت الأفراد إلى الاحتماء بالهويات الفرعية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وهي من أوصلت الأمر إلى ضعف الترابط الاجتماعي والسياسي بين ابناء البلد الواحد، فسُيدت بفعل ذلك حالة التباعد والنشوز والإقصاء والصراع بدل التعاون، والنزاع بدل التلاقي، فاندفع الأفراد إلى الركون كل إلى فئته الاجتماعية

(2) سمير نعيم احمد ، النظرية في علم الاجتماع ، مكتبة سعيد رأفت ، القاهرة ، 1977، ص 202 .
(3) صالح بن محمد العساف ، دليل الباحث في العلوم السلوكية ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، 1995، ص202 .
(4) الدكتور محمد عبد الكريم الحوراني ، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع ، دار مجدلاوي ، عمان ، 2007، ص 86 87 .
(1) منصور محمد سرحان ، محمد جابر الانصاري: المفكر والافكار ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 2009، ص 87- 88

والاحتماء بها على وفق ما يطلق عليه سياسة الاحتماء أو " سايكولوجيا الاحتماء" التي كانت سببا للصراع السياسي في المجتمع العراقي[1]. وعليه نقول ان حاضر العراق ومستقبله انما هو نتاج ماضيه الذي يمدهما بارث توالد مخرجات الصراع السياسي وما ينتج عنه من ازمات مر بها المجتمع العراقي ، والذي كان ومازال يشهد تنافساً واحتكاكاً بين المكونات الاجتماعية على النحو الذي أوصل المشروع العراقي في مراحل لاحقة إلى الإنسداد السياسي وكان سبب ذلك غياب حقيقتين اساسيتين[2] : **أولهما**، تعثر المشروع الوطني بسبب افتقار السلطة إلى الأدوات التي تجعل من التنافس على العصبي بين الوحدات الاجتماعية سلميا وطبيعياً وركون السلطة في احيان كثيرة إلى الأساليب غير الديمقراطية في تثبيت قواعدها الدستورية والسياسية، مما دفع إلى تحول غالبية الشعارات التي رفعت حول الوحدة الوطنية والتحرر والمساواة إلى نوع من الارتزاق السياسي والانقلابات المتكررة والمصالح الشخصية التي اضرت بالمصالح العليا للشعب. **وثانيهما**، ضعف مفهوم المواطنة، المفهوم الذي يشرع المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات ويقوي من ولائهم للدولة بصفتها القوة التي تدافع عن الكيان الاجتماعي بكليته. لذلك بقي لمخرجات الصراع السياسي حضورها الفاعل من بين اكثر القضايا والمشكلات التي عاناها العراق منذ استقلاله إلى اليوم ، نظراً لارتباطها بطبيعة العلاقة البنيوية السائدة بين وحدات المجتمع العراقي من جهة، والسلطة السياسية من جهة اخرى، التي امتازت بضعفها في ادارة الاختلافات المجتمعية في العراق، ومن ثم فقد عجز النظام السياسي فيه عن بناء أطر سياسية جامعة، ومؤسسات رضائية مشتركة، تنزع الأثر السلبي عن ظاهرة التعددية المجتمعية، وهو ما يعني ان النخب السياسية فشلت في بناء الشرعية السياسية على اسس المواطنة الكاملة وهو ما يثير حالة تخوف لدى ابناءه بسبب وجود الارضية اللازمة لانبعاث حالة الصراع من توفر الظروف التي تثيره المهددة بسلمه وأمنه المجتمعي حتى المستقبل المنظور[3].

(1) قاسم حسين صالح، المجتمع العراقي، تحليل سيكوسوسيولوجي لما حدث ويحدث، الدار العربية ناشرون، بيروت، 2008، ص144.

(2) عبد إلاله بلقزيز، دور الدولة في مواجهة النزاعات الأهلية، النزاعات الأهلية العربية : العوامل الداخلية و الخارجية مركز دراسات الوحدة العربية،.بيروت، لبنان، 1997.، ص53-54.

(3) دهام محمد العزاوي، الإحتلال الأمريكي للعراق وابعاد الفيدرالية الكردية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009، ص22-23.

المبحث الثاني
نماذج من الدراسات السابقة

تمهيد :

للدراسات السابقة أهمية وقيمة علمية كونها حلقة الوصل التي تربط الظاهرة في الماضي والحاضر وتمدنا بمؤشراتها مستقبلا، فالعلم بطبيعته تراكمي، فنحن نبدأ من حيث انتهى الباحثون السابقون، لذا كان لزاما علينا أن نوضح مدى التشابة والاختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة ودرجة تكامل هذه الدراسات، مع تبيان مدى الجدوى العلمية لهذه الدراسة وتحقيقها للأهداف المرجوة منها والمخطط لها، وذلك من خلال اعطاء الدراسة الحالية المزيد من الاهتمام والموضوعية والاهمية عن طريق البحث والتقصي الحقيقي بما يضمن الوصول الى النتائج . فهناك عدد من الدراسات تطرقت لمشكلة الصراع السياسي من قريب أو بعيد لذلك تم اختيار عدد من هذه الدراسات التي يمكن الافادة منها. إذ تحدد الدراسات السابقة لأي موضوع مدى حقيقته من جهة ومدى اهتمام الباحثين بتناوله من جهة أخرى ، اضافة معرفة الموضوعات التي لم يتناولها الباحثون السابقون وكشف مكامن الخلل وتشخيصها أو الحد منها على أقل تقدير من خلال دراستنا الحالية .

اولا : الدراسات العراقية

الدراسة الأولى : دراسة خالد مجيد جابر الكفائي الموسومة بـ(الصراع السياسي والعنف في العراق بعد نيسان 2003 دراسة سوسيولوجية في مدينة بغداد) 2023[1].

تتمثل مشكلة الدراسة حول اسقاط الاحتلال (الأنجلو- امريكي) للعراق في التاسع من نيسان/أبريل 2003 نظام الحكم الدكتاتوري القائم على سلطة الفرد الواحد وإرادته، واستبدله بتنظيمات عدة جرى تطبيقها منذ ذلك التاريخ حتى يومنا الراهن، غير أن حدة الصراعات السياسية في العراق لم تهدأ، على الرغم من تلك التغيرات التي شهدها النظام السياسي، وعلى الرغم من إن للقرارات التي اتخذتها إدارة الاحتلال شكلت عوامل مهمة من عوامل الصراع السياسي(كما هو الحال مع قرارات حل الجيش و الأجهزة الأمنية, فاختل الآمن المجتمعي وانتشرت عمليات السلب والنهب والاختطاف، .... ما إلى ذلك) الا اننا لابد أن نؤشر أنه لما كانت السلطة هدف لكل تنظيم سياسي، سواء أكان حزبا أم جماعة سياسية معينة، وان الاختلاف الفكري والعقائدي لتلك التنظيمات أو الأحزاب أو الجماعات السياسية قد يفضي إلى الصراع، مثلما أن مثلما أن التنافس للوصول الى السلطة هو أمر اخر قد يشكل عاملاً اخر من عوامل الصراع، وهو امر شائع في النظم السياسية.

تتمحور اهمية هذه الدراسة بأن موضوع العلاقة بين الصراع السياسي والعنف لا يشكل مشكلة علمية فحسب بل إن القضية تأخذ أهميتها من مقدار تأثيرها الكبير على الاستقرار الأمني

---

(1) خالد مجيد جابر الكفائي، الصراع السياسي والعنف في العراق بعد نيسان 2003 دراسة سوسيولوجية ميدانية في مدينة بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القادسية، كلية الآداب، قسم الاجتماع، الديوانية، 2023.

والسياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلد، فالمجتمع العراقي بعد التحول إلى الديموقراطية وما تحمله من مبادئ كالاختلاف في الرأي والمنهج وحرية التعبير، سرعان ما تحول هذا الصراع بين السياسيين الذي انعكس بدوره على المجتمعَ والذي تمظهر بصورة عنف سياسي، فضلاً عن انعكاسات هذه الأوضاع على وحدة الدولة واستمراريتها.

أما أهداف الدراسة فتتمثل بالاتي:

1. علاقة الصراع السياسي بالعنف في العراق.
2. الصراع والعنف الذي مر به العراق بعد التحول إلى الديموقراطية.
3. من يستخدم العنف وإلى من يوجه.
4. العوامل المؤدية للصراع داخل الجماعات والأحزاب السياسية في العراق.
5. نتائج ومآلات الصراع السياسي على الدولة والمجتمع.

أما المناهج المستخدمة في الدراسة فتمثلت بمنهج المسح الاجتماعي فهو المنهج الأساس في هذا البحث، وذلك لأنه الاكثر دقة ومناسبة من وجهة نظر الباحثة، والمنهج التاريخي فنحن نقرا التاريخ لفهم الماضي ولنتفهم الحاضر في ضوء الماضي وتطوره، المنهج المقارن يركز هذا المنهج على مقارنة جوانب التشابه والاختلاف بين الظواهر الاجتماعية لغرض اكتشاف أي العوامل أو الظروف التي تصاحب حدوث اي ظاهرة اجتماعية أو ممارسة معينة،

وتتمحور مجالات الدراسة في:

1- المجال المكاني للدراسة وقد تم تحديد جامعة بغداد وشارع المتنبي في العاصمة العراقية بغداد لتكون المجال المكاني للبحث الميداني.
2- المجال البشري للدراسة فقد تمثل(الأكاديميين من ذوي الاختصاص في جامعة بغداد(، فظلاً عن عينة ثانية تمثلت (مرتادي شارع المتنبي) أو شارع الثقافة في العاصمة.
3- أما المجال الزماني للدراسة بجانبيها النظري والميداني فقد انحسر من (2022/7/15-4/5).

أما فيما يخص ادوات جمع البيانات فقد تم استخدام الاستبيان الذي وهو عبارة عن قائمة من الاسئلة المعدة سلفاً يوجهها الباحث الى افراد عينة البحث (المبحوثين) بغية الحصول على نتائج معينة يستفاد منها في دراسته الحالية.

أما في ما يخص ابز النتائج التي توصلت لها الدراسة فتتمثل في الاتي :

1. إن تتنوع عوامل الصراع السياسي في العراق فهي عوامل سياسية واقتصادية وثقافية.
2. كان قرارات منع وإقصاء بعض الأطراف الاجتماعية الفاعلة من المشاركة في العملية السياسية بعد أبريل نيسان 2003 عاملاً مهما في تفجير العنف.
3. كان من أهم العوامل السياسية التي تسببت بالصراع السياسي في العراق هي المصالح السياسية والسعي للحصول على القوة والنفوذ.
4. تضمنت العوامل الاقتصادية التي تسببت بالصراع السياسي في العراق التقسيم غير العادل للثروة، واستشراء الفساد في مؤسسات الدولة.
5. تمثلت أهم العوامل الثقافية للصراع السياسي بالاختلاف الطائفي (كردي وعربي وسني وشيعي).
6. كان الصراع السياسي بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان المزمن منذ نشوء الدولة أحد عوامل ضعف النظام السياسي بعد نيسان / أبريل 2003.

الدراسة الثانية : دراسة الموسومة بـ(هشاشة الدولة وسياسات التفكيك المجتمعي في العراق دراسة ميدانية لهيمنة الطائفة في مدينة الكوت) 2022[1].

تتمثل اشكالية الدراسة بالاتي :

يمثل موضوع (هشاشة الدولة) شأنا إشكاليا استمدته الباحثة من واقع الدولة الحديثة بأعقاب الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق في التاسع من نيسان/أبريل 2003 ، وما ابرزته من تغيرات على مستوى تماسك المجتمع ووحدته.

فالدولة تبدو بعد أكثر من ثمانية عشر عاما على إسقاط النظام الدكتاتوري وتغييره عبر الاحتلال، هشة وضعيفة الى حدا كبير عاجزة عن تقديم الخدمات الأساسية لأفرادها، مثلما أنها عاجزة عن فرض سيادتها على ارضها، كما انها غير قادرة على لجم النزاعات الانفصالية التي تظهرها الجماعات العراقية المختلفة، بفعل إجراءات المحاصصة السياسية (الطائفية والأثنية وحتى الدينية) التي قادت إلى ضعف إدارة الدولة من جهة، وبفعل الاحتراف الطائفي الذي تم تصعيده بين الجماعتين الإسلاميتين الأكبر حجما في العراق، مما أدى إلى خلق كانتونات طائفية وأثنية مغلقة، بدالاً عن المجتمع الواحد.

أما أهمية الدراسة فتمثلت بالاتي :

تنبثق الأهمية للبحث الحالي من أهميه الظاهرة التي يتعامل معها على المستوى الوطني والإقليمي وحتى العالمي، إن قضية قوة الدولة تنعكس بشكل إيجابي على حياة الأفراد والجماعات فيها وعلى حياة المجتمع ورفاهيته، مثلما تنعكس على مكانتها بين دول الجوار والعالم. بالمقابل فإن واقع هشاشة الدولة العراقية يترك نتائجه السلبية غير المرغوبة في حياة الأفراد اليومية، مثلما تنهض تلك النتائج شاخصة في واقع المجتمع العراقي، لكن النتائج تصبح كارثية حينما يتضح أثرها في المستوى الإقليمي والدولي.

فالظروف السيئة التي يعيشها الأفراد والجماعات في العراق جراء نقص الخدمات العامة واتساع مظاهر الفقر واللاعدالة وانتشار مشاهد العنف واختلال الأمن، واستمرار مظاهر الفساد المالي والإداري يجعل من الحياة في هذا البلد صعبة للغاية، كما أن ضعف الدولة وهشاشتها في تحقيق سيادتها وسلطتها على كامل أراضيها، وعدم قدرتها على القيام بوظائفها وتلبية الحاجات الأساسية ينعكس سلبا على تماسك البناء الاجتماعي ويزيد من إمكانيات الصراع الداخلي والحرب الأهلية والتشظي في بنية المجتمع في العراق.

في حين تمثلت اهداف الدراسة فيما يأتي:

1. بيان ماهية الدولة الهشة أبرز سماتها.
2. النتائج المترتبة لهشاشة الدولة على المجتمع.
3. تعرف العالقة بين مدى هشاشة الدولة وسياسات التفكيك المجتمعي في العراق.
4. كشف مدى هيمنة الطائفية على المجتمع في العراق، وعلاقتها بهشاشة الدولة العراقية.

وبما ان البحث الحالي يعد من الدارسات الوصفية التحليلية التي تعتمد على تفسير وتحليل النتائج، فقد تَّم استخدام المسح الاجتماعي كمنهج أساس للبحث من أجل التوصل الى المعلومات والحقائق ذات العلاقة بموضوع البحث.

---

(1) هالة علي عباس ، هشاشة الدولة وسياسات التفكيك المجتمعي في العراق دراسة ميدانية لهيمنة الطائفة في مدينة الكوت، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القادسية، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، القادسية، 2022.

مجالات الدراسة

1. **المجال البشري :** ويقصد بهذا المجال الأشخاص أو الأفراد الذي يجري عليهم البحث والدارسة ولقد تم تحديده بأكاديميين وأساتذة كليات جامعة واسط الحاصلين على شهادة الماجستير والدكتوراه.
2. **المجال المكاني :** ويقصد به الموقع الجغرافي الذي يجري به البحث، ولقد تم تحديد مكان البحث في جامعة واسط في مدينة الكوت.
3. **المجال الزمني :** ويقصد به السقف الزمني أو المدة الزمنية التي يتم فيها جمع البيانات من العينة، وقد امتد المجال الزمني للبحث بجانبه الميداني من (2022/4/1) ولغاية (2022/6/1).

في حين ما يخص ادوات جمع المعلومات فقد استخدمت الدراسة(الاستبيان) (**Questionnaire**) التي تمثل احدى وسائل البحث العلمي المستخدمة على نطاق واسع من اجل الحصول على المعلومات والبيانات التي تتعلق بأحوال الأفراد واتجاهاتهم ودوافعهم وميولهم ومعتقداتهم.

أما ابرز النتائج التي توصلت اليها الدراسة فتتمثل بمايلي:

1. اظهرت نتائج الدراسة ان اكثر العوامل التي تؤثر في هشاشة الدولة في العراق هو التدخل الخارجي في شؤونها.
2. اكدت الدراسة ان هشاشة الدولة العراقية بدأت منذ الاحتلال الامريكي للعراق 2003.
3. فقد اظهرت نتائج الدراسة ان من التداعيات الاقتصادية لهشاشة الدولة هو اعتمادها على الاقتصاد الريعي.
4. فيما تبين من خلال النتائج العلمية ان اهم التداعيات الاجتماعية لهشاشة الدولة في العراق هو الانقسامات الدينية والاثنية والمذهبية وعمليات الانتقام.
5. فقد اظهرت نتائج البحث الميداني أن هشاشه الدولة العراقي حاليا هو نظامها السياسي القائم على مبدا الديمقراطية (المحاصصة).

الدراسة الثالثة : دراسة ميادة أحمد الجدة وفلاح جابر جاسم الغرابي الموسومة بـ(مؤشرات وانعكاسات الصراع السياسي في العراق) دراسة ميدانية في محافظات الفرات الأوسط)2016[1].

مشكلة الدراسة

أن الدراسة تتناول واحد من المواضيع المهمة في مجال التنمية البشرية في العراق، اذ يتم من خلالها التعرف على اهم صور الصراع الاجتماعي في المجتمع العراقي ومدى التأثير لهذا الصراعات في واقع التنمية البشرية وذلك من خلال الربط بين التحديات التي تفرزها هذه الصراعات في المجتمع العراقي وواقع التنمية البشرية ولاسيما ما بعد عام 2003 حتى وقت اجراء الدراسة، ان التعرف على مدى انعكاس هذه الصراعات على اقع التنمية البشرية في العراق المتمثل في دراسة مؤشرات التنمية البشرية من خلال الوضع (الاقتصادي الصحي والتنظيمي) المعتمد من قبل برامج والانماء من قبل الامم المتحدة في قياس التنمية البشرية للمجتمع.

---

(1) ميادة أحمد الجدة وفلاح جابر جاسم الغرابي ، مؤشرات وانعكاسات الصراع السياسي في العراق دراسة ميدانية في محافظات الفرات الأوسط ، بحث منشور، مجلة كلية الآداب، العدد119،جامعة بغداد، ص197، 2016.

أهمية الدراسة

ان من الأمور التي توجبت علينا التوجه لدراسة العلاقة بين الصراع السياسي و تحديات التنمية البشرية في العراق هو المحاولة قدر الامكان وبموضوعية تامة الوقوف على الحقيقة ما يجري في العراق في ظل الأوضاع التي يعيشها من صراعات سياسية ووضع اقتصادي وصناعي وامني متردي وانعكاساتها على واقع ومسيرة التنمية البشرية، في ضوم ذلك يمكن تحديد اهمية الدراسة فما يأتي : انها تحاول تسليط الضوء قدر الإمكان على موضوع يعد من المواضيع المهمة التي أدت دوراً اساسيا في جعل العراق في خانة الدول المتخلفة في مجال التنمية البشرية والذي لم يحظ بالاهتمام الكافي والدارسة العلمية المنظمة من قبل الباحثين الاجتماعيين في مجال علم اجتماع التنمية.

أما اهداف الدراسة فتمثلت بما يأتي :

1. من الاهداف الأساسية للدراسة التعرف على مسار وواقع التنمية البشرية في العراق في ظل الظروف الراهنة التي تعاني الكثير من التجاذبات والصراعات السياسية .
2. ترمي الدراسة الى معرفة العلاقة التأثيرية بين الصراع السياسي وتحديات التنمية البشرية في العراق
3. ترمي الدراسة الوقوف على اهم التحديات والعوائق التي تواجه التنمية البشرية في العراق بعد عام 2003، والعمل على وضع رؤى ومقترحات وحلول قد تسهم في تلافي او التقليل من اثارها السلبية في واقع ومسار التنمية البشرية في العراق .

بينما ما يخص المناهج فقد استخدمه الدراسة المنهج التاريخي الذي يصف ويسجل ما مضى من وقائع واهداف ولا يقف عن مجرد الوصف وانما يدرس هذه الوقائع وتلك الاهداف ويسجلها ويحللها على اساس علمي، ومنهج المسح الاجتماعي فهو كمنهج أساس للبحث من أجل التوصل الى المعلومات والحقائق ذات العلاقة بموضوع البحث.

أما مجالات الدراسة

1. المجال البشري: ويقصد بهذا المجال الأشخاص أو الأفراد الذي يجري عليهم البحث والدارسة ولقد تم تحديده بأكاديميين وأساتذة كليات جامعة القادسية وبابل ، واعضاء مجالس محافظات الفرات الاوسط.
2. المجال المكاني: ويقصد به الموقع الجغرافي الذي يجري به البحث، ولقد تم تحديد مكان البحث في جامعتي بابل والقادسية.
3. المجال الزمني: ويقصد به السقف الزمني أو المدة الزمنية التي يتم فيها جمع البيانات من العينة، وقد امتد المجال الزمني للبحث بجانبه الميداني من (2013/12/1) ولغاية (2014/7/18).

في حين ما يخص الادوات فقد استخدمة الدراسة أكثر من أداة للحصول على دقة أكثر في البيانات وقد استخدمت الاستبانة والمقابلة.

أبرز النتائج التي توصلت لها الدراسة تمثلت بمايلي:

1. يعد التسقيط السياسي الذي نتيجته الكتل السياسية الى زيادة حدة الصراع السياسي، وبلغ عدد الذين اجاب بنعم(310) مبحوثآ من اصل افراد عينة الدراسة البالغة(325).
2. ان تداخلات دول الجوار من العوامل الرئيسية التي ادت الى زيادة حدة الصراع السياسي في المجتمع العراقي، وبلغ عدد المبحوثين الذين اجابوا بنعم (299)مبحوث من اصل (325).

3. ان من الأسباب الرئيسية للتدهور الامني الذي شهده المجتمع العراقي، هو ارتفاع وتيرة الصراع السياسي، وبلغ عدد الذين اجاب ا بنعم(294)مبحوثآ .
4. ان سائل الاعلام لها دور فعال في تأجيج الصراع السياسي، وبلغ عدد المبحوثين الذين اجابوا بنعم (258) مبحوثآ من اصل (325)عدد افراد عينة الدراسة.
5. ان ارتباط المكونات السياسية في العراق بأجندات خارجية ادى الى ارتفاع وتيرة الصراع السياسي في العراق، وبلغ عدد الذين اجابوا بنعم (271) مبحوثا.

ثانيا: الدراسات العربية

الدراسة الأولى : دراسة صلاح محمود محمد حوسو الموسومة بـ (الصراع السياسي على السلطة في مصر دراسة اجتماعية تحليلية)2015[1].

مشكلة الدراسة أدى سوء الأداء السياسي لنظام مبارك إلى خلق حالة من الصراع على السلطة في مصر، وبعد سقوط نظام مبارك ونهاية دور مجلس الحكم العسكري تولي الإخوان بزعامة مرسي إلى تفاقم الأوضاع السياسية والاجتماعية في المجتمع المصري، وانعكس سلباً على الحكم؛ فأدى كل مناحي الحياة السياسية والاجتماعية ولاقتصادية، وكان لهذا الصراع الكثير من المحطات واقليمية ودولية غير مستقرة، و كان للإخوان خلال الأحداث التي دارت في ظل ظروف عربية ممارسة الحكم أداء غير مرض لكثير من شرائح المجتمع المصري، الأمر الذي انقلب بدوره عليه، وأدى إلى تدخل المؤسسة العسكرية للسيطرة على مقاليد الأمور، وهو ما جعل المشهد السياسي في مصر ينفتح على سلسلة متلاحقة من تدافعات الصراع على السلطة، وهو الأمر الذي اقتضى البحث في أبعاد هذه المشكلة، ومحاولة الوقوف على أبعادها وآثارها وأهم نتائجها.

أما أهمية الدراسة أنها تناولت ظاهرة ما زالت مستمرة في التطور، وهي الصراع على السلطة في مصر، والى أين، وأنها حاولت استشراف مستقبل الأبعاد السياسية والاجتماعية والدور العربي الإقليمي، سوف تتجه في المنظور القريب، وأنها سلطت الضوء على الصراع على السلطة بين الأطراف السياسية المتصارعة) الإسلامية والعلمانية(والمؤسسة العسكرية في مصر (2011-2014) م، وأنها تساهم في إبراز دور المؤسسة العسكرية، ودورها في الصراع والإمساك بزمام الأمور.

في حين تكمن أهمية الدراسة معرفة الأوضاع السياسية والاجتماعية ولاقتصادية التي عاشها الشعب المصري خلال فترة حكم الرئيس حسني مبارك والتي دفعته للقيام بالحراك، الاطلاع على أبعاد الحراك المصري 25 يناير ودوافعه، تحديد الأطراف المشاركة في الصراع على السلطة، ومعرفة مظاهر أزمة الحكم في مصر (2011-2014م) في ظل حكم الرئيس محمد مرسي، تحديد الآثار السياسية المترتبة على إدارة النظام المصري في ظل الرئاسة المؤقتة لعدلي منصور.

أما منهج الدراسة : منهج نظرية النظم السياسية يدرس العملية السياسية بين مجموعة المتغيرات في حدود المعطيات المجتمعية والدستورية، وهو الذي يؤدي إلى صناعة القرار الذي هو محصلة لتأثير كل من الأيديولوجيا الحاكمة، الأحزاب السياسية، والنخب السياسية والإطار الإقليمي، واعتمدت الدراسة على عدد من الأدوات، ومن أهمها، المصادر العلمية المتوفرةالملاحظة، اعتمدت الدراسة على دراسة التغيرات السياسية والاجتماعية الحاصلة في مصر بعد الحراك في (25 يناير 2011) ، وعلى مجموعة الوثائق والتصريحات في وسائل الإعلام.

بينما تمثلت حدود الدراسة بمايلي:

---

(1) صلاح محمد محمود حوسو ، الصراع السياسي على السلطة في مصر، رسالة ماجستير ، جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، غزة ، 2015.

الحد المكاني: الحديث في الدراسة عن الصراع على السلطة في مصر (2011-2014) يقتصر على الحدود السياسية لجمهورية مصر العربية .

الحد الزماني: هو الفترة الممتدة من (25يناير 2011) وحتى (عام 2014) وتركز على تحليل وتفصيل الأحداث منذ حراك 25 يناير وحتى سيطرة المؤسسة العسكرية على السلطة برئاسة الفريق أول عبد الفتاح السيسي، ومن ثم إجراء الانتخابات الرئاسية عام (2014) .

الحد الموضوعي: يتمثل في دراسة تطور الصراع على السلطة والوقوف على أبعاده السياسية ولاقتصادية والاجتماعية وما ترتب عليه من آثار.

في حين أبرز النتائج التي توصلت اليها تمثلت بمايلي :

1. وجود النخب العسكرية داخل بنية النظام السياسي جعل المؤسسة العسكرية تمارس التأثير في الشأن السياسي المصري.
2. بروز حالة من السخط والغضب وإن محاولة الرئيس الأسبق مبارك تمرير مخطط التوريث ول الشعبي، وكان ملف التوريث من أهم دوافع الشعب للقيام بالثورة.
3. عاش الشعب المصري مرحلة طويلة من القهر والمعاناة والفقر والظلم في ظل حكم مبارك، وكانت مرحلة بوليسية بامتياز، هذه الظروف دفعت بالشعب المصري إلى الثورة على نظام قهر لمدة 30 عام، ولم يكتفِ إلا بسقوط مبارك نفسه .
4. الأسباب الرئيسة لكل الثورات، هو محاربة الفساد والصالح وقد تحققت إرادة الشعب المصري بإسقاط نظام استمر أكثر من ثالثة عقود.

الدراسة الثانية : دراسة خالد سلامه المعايطة الموسومة بـ(الصراع السياسي وتداعياته على دول الربيع العربي دراسة تحليلية وصفية) 2022[1].

مشكلة الدراسة في البحث في موضوع الصراع السياسي وتداعياته على بلدان الربيع العربي, حيث برزت إشكالية الدراسة مدى اثر الصراع السياسي على الدول العربية التي اجتاحتها ثورات الربيع العربي ومن أنتجته ثورات الربيع من تداعيات على الوطن العربي من انقسام داخلي بسبب المحاصصة والتقسيم الطائفي وتنازع الإرادات الوطنية وانخفاض حاد في معدلات النمو الاقتصادي والتي كان نتاجها دول عربية رخوة وهشة غير قادرة على ادارة نفسها.

في حين تمثلت أهمية الدراسة تبرز أهمية الدراسة من نطاقين: نطاق علمي ونطاق عملي:

الأهمية العلمية : تضيف أهمية هذه الدراسة الى الدراسات العلمية مساهمة في تقديم دراسة علمية حديثة قد تفيد الباحثين والمختصين في شرح وبيان أهمية الصراع السياسي وتداعياته على بلدان الربيع العربي.

الأهمية العملية : تقدم الدراسة تحليل عن أهمية الصراع السياسي وتداعياته على بلدان الربيع العربي حيث تبرز أهمية الدراسة في مدى تأثير الصراع السياسي في إيجاد دول عربية ضعيفة رخوة هشة لا يمكن لها إدارة شؤونها الخارجية ولا الداخلية كذلك.

1() خالد سلامه المعايطة، الصراع السياسي وتداعياته على دول الربيع العربي، بحث منشور، مجلة العلوم الانسانية والطبيعية، مجلد(3)، العدد(7)،الاردن ،2022، ص461.

بينما تهدف الدراسة الى للتعرف على الصراع السياسي وتداعياته على بلدان الربيع العربي حيث تناولت الدراسة ما شهدت بلدان الربيع العربي من صراع سياسي كان بسبب انتشار ظاهرة الفساد في الدول العربية ,والسيطرة على الموارد الطبيعية من خلال سيطرت كثير من الفواعل غير الحكومية , وتأثير الطائفية في البلدان العربية, كذلك بينت الدراسة دور الفواعل غير الحكومة التي تتمثل بالقوى والمليشيات والأحزاب السياسية , بالإضافة الى نظام المحاصصة, والتفاوت الطبقي التي تبرز من خلال مؤشرات عدم المساواة الاجتماعية وعدم توزيع , وكذلك انخفاض النمو الاقتصادي .

وقد استخدمة الدراسة المنهج الوصفي التحليلي: وفي هذه الدِّراسة يستخدمُ الباحثُ المنهجَ الوصفي التحليلي لكونه من أكثرِ المناهج استخداماً في دراسة الظواهر الاجتماعية الإنسانية وتقوم الدِّراسة على توظيف هذا المنهج الصراع السياسي وتداعياته على بلدان الربيع العربي.

المنهج التاريخي : ومن خلال هذا المنهج يتم وصف وتسجيل ما مضى من وقائع وأحداث الماضي ودراستها وتفسيرها وتحليلها على أسس علمية منهجية واضحة ودقيقة من أجل التوصل إلى حقائق وتعميمات تساعد في فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، ويعتمد على حل مشكلات معاصرة في ضوء خبرات وأحداث الماضي .

في حين تمثلت أبرز النتائج التي توصلت لها الدراسة

1. بينت الدراسة أن الصراع السياسي زاد من تعميق واستنزاف الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بلدان الربيع العربي .
2. أثبتت الدراسة ان المصالح القومية تتنافى مع مفاهيم التعاون الدولي، حيث أثبتت التدخلات الإقليمية ان مصالحها تسمو وتعلو على مصالح الدولة اللبنانية التي تأن تحت وطأة الفقر والانهيار.
3. بينت الدراسة ان الانقسام الطائفي هو أساس الانقسام السياسي في بلدان الربيع العربي مما شكل حالة من عدم الاستقرار .
4. اثبت الدراسة ان المليشيات والمجموعات المسلحة تشكل فواعل غير حكومية ساهمت في الصراع السياسي في بلدان الربيع العربي بالإضافة إلى غياب الإرادة السياسية لأغلب الدول العربية .
5. بينت الدراسة غياب الدور العربي سواء بالمبادرات او عن طريق جامعة الدول العربية بسبب حالة الضعف والانقسام والتراجع العربي مما سهل ذلك لإيران التوغل داخل مكونات المجتمعات العربية وتحقيق حالة عدم الاستقرار.

الدراسة الثالثة دراسة سها معتز محمد رزاق الموسومة بـ(أثر المحاصصة الطائفية علي استقرار النظام السياسي اللبناني) دراسة حالة للطائفة الشيعية 2005 – 2014 [1] .

مشكلة الدراسة وتدور المشكلة البحثية حول فكرة تقاسم السلطة واتفاقيات تقاسم السلطة التي عقدتها طائفة الشيعة حتى تحافظ على وجودها كفاعل أساسي في النظام السياسي اللبناني، ويكون التساؤل البحثي ماهو تأثير تقاسم السلطة على استقرار النظام السياسي اللبناني تتكون لبنان من (18 طائفة) معترف بها ولكل طائفة قانون أحوال شخصية خاص بها، ولا يوجد إحصاء رسمي منذ عام (1932م) معترف به حول نسبة كل طائفة لأن ذلك الإحصاء سيؤدي حتمًا إلي قلب موازيين القوي الأساسية في لبنان ومن ثم إعادة تقسيم السلطة على أساس نسبة كل طائفة من السكان، ويعتقد أن الطائفة الشيعة هي النسبة الأكبر بنسبة (31.6%) نحو ثلث السكان، تليهم السنة بنسبة (31.3%) ولكنها مازالت إحصائيات غير رسمية، وبعد انسحاب القوات الإسرائيلية عام (2000م) استمر حزب

01) أثر المحاصصة الطائفية علي استقرار النظام السياسي اللبناني دراسة حالة للطائفة الشيعية " 2005 – 2014 "، سها معتز محمد رزاق،

الله بالاحتفاظ بسلاحه وبعد الصراع الإسرائيلي اللبناني عام (2006م) قرر حزب الله دخول الحياة السياسية والمشاركة فيها والحصول علي مقاعد تمثله في مجلس النواب والحكومة كممثل أساسي عن الشيعة بالتحالف مع حركة أمل والتيار الماروني الحر وعدد من الأحزاب الأخرى، من أجل السيطرة علي الثلث المعطل في البرلمان لاستحالة إصدار أي قرار من دول موافقة الشيعة.

وتتمحور اهمية الدراسة في تتناول هذه الدراسة موضوعاً حيويًا وجدليًا له انعكاساته المباشرة على الدولة اللبنانية وتظهر أهمية الدراسة في إبراز وإظهار الصيغة الطائفية وأثار الطائفية التي يُعاني منها المجتمع اللبناني، ومدى فاعلية ميثاق الطائف ونظام المحاصصة الطائفية والبحث في مدى ثبات وصمود الدولة اللبنانية في ظل نظام المحاصصة الطائفية، ويتم تسليط الضوء على التركيبة الطائفية والسياسية للمجتمع اللبناني مع بروز أهمية طائفة الشيعة في النظام اللبناني وحزب الله الذي يمثل دولة داخل الدولة.

الأهـمـيـة الـنـظـريـة :

رغم وجود عدد كبير من الدراسات التي تهتم بلبنان والطائفية في لبنان، فهذه الدراسة تسعي لتوفير تراكم علمي ومعرفي وبحثي في نقاشات الطائفية وأثرها في الأوضاع الاجتماعية والسياسية في لبنان، وأثرها في النظام السياسي في لبنان ومدى رسوخه وثباته، وبحث عدد من الأزمات التى مرت علي لبنان، وشرح نموذج الديمقراطية التوافقية في لبنان لأنه مصطلح غير متعارف عليه، والتطرق لطائفة الشيعة وهي حالة الدراسة ودراسة تطورها في النظام السياسي، وتوفير عدد من المقترحات والرؤى المستقبلية واستنتاجات بحثية التي يمكن أن تمثل فروضاً علمية لبحوث آخرى أكثر تعمقًا وتخصصًا.

الأهمية العملية :

يمكن أن يخدم هذا البحث بما قد يتوصل له من نتائج صانعي القرار اللبنانيين والفاعلين السياسيين اللبنانيين وأفراد الحراك الشعبي اللبناني، من أجل تحسين أداء وإدارة النظام السياسي اللبناني، ويسعي البحث لدراسة أثر الطائفية على استقرار النظام السياسي وأثر طائفة الشيعة في النظام، مع تقديم بعض الحلول التي يمكن أن يتم الاستناد إليها في الواقع.

في حين تمثل أهدف الدراسة بمايلي:

1. لتعريف بمصطلح الإثنية والطائفية والديمقراطية التوافقية والاستقرار السياسي .
2. إبراز الصيغة الطائفية الموجودة في النظام اللبناني، والعوامل التي أدت إلى عدم استقرار النظام السياسي اللبناني وتأثير الطائفية فيه.
3. التعرف علي الخبرة الطائفية اللبنانية وكيف يمكن أن تتفاداها الدول الآخرى لمنع تعميق الخلافات الطائفية في الدول.
4. قياس مدى فاعلية نظام المحاصصة الطائفية اللبناني خاصًة في ظل غياب تعداد سكاني أصلي يعبر عن التركيب السكاني الحالي للبنان.
5. العمل على شرح نموذج الديمقراطية التوافقية في لبنان وبيان أسباب تطور النزاع الطائفي.
6. دراسة آليات حل وتسوية الصراع بالطرق القانونية، مع محاولة تحديد احتمالات ورؤي مستقبلية للحالة اللبنانية في ضوء الأزمة الاقتصادية والسياسية.

بينما اعتمدت هذه الدراسة على منهج الجماعة، وهو المنهج الذي يعتمد على الجماعة كوحدة تحليل أساسية، ويعتبر(**Arthur Bently**) هو أول من استخدام اقتراب الجماعة في دراسة النظم السياسية، ويعتمد منهج الجماعة علي عدد من المقولات والمنطلقات الأساسية لنظرية الجماعية منها التالي:

الجماعة هي وحدة التحليل، بمعنى أن دراسات نظرية الجماعة تركز على تجمعات الأفراد الذين يتفاعلون معًا من أجل تحقيق أهداف سياسية مشتركة.

انصب الاهتمام الرئيسي لنظرية الجماعة على دراسة الجماعات وليس الفرد على اعتبار أن الجماعات أكثر تأثيرًا من الأفراد في تشكيل الحياة السياسي.

في حين أن ابرز النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة تمثلت بالاتي:

1. أن مشكلة لبنان مشكلة اجتماعية وسياسية واقتصادية كبيرة يتمحور حلها حول وطني كبير يضمن جميع الأطراف وممثلين الطوائف من أجل إقرار قانون انتخابات معين وتعديل الدستور.
2. من أهم المشكلات التي تواجه النظام اللبناني وتدفعه لحافة الانهيار هي المشكلات الاقتصادية التي لا تلتفت لها الطوائف ولكنها تركز علي تحقيق مكاسب سياسية وفرض سلطتها على كافة الطوائف الآخرى ومن ثم من المفترض تحقيق التنمية للمناطق والفئات المهمشة حتي لا تنضم لتنظيمات معينة وتدين لها بالولاء أكثر من الدولة .
3. هناك انقسام في صفوف السياسيين بشكل كبير ومن ثم يجب إعادة النظر نظام المحاصصة الطائفية في لبنان وفقا لتعداد سكاني جديد يوضح التركيب الديمغرافية للبنان .
4. توصل البحث أن لبنان يعاني من جمود سياسي ومؤسسي كبير ويقع لبنان في أزمات فراغ المناصب السياسية في فترات متتالية بدون حل جذري للأزمة ويقف النموذج التوافقي عاجزًا أمام إيجاد حل لهذه الأزمات .
5. تعاقب الحكومات في لبنان يؤثر بشكل كبير على الاستقرار السياسي لأن كل حكومة تأتي ممثله عن جبهة معينة وتسعي لتحقيق مطالب معينة غير التي سبقتها .
6. خضع لبنان لتوازنات وتدخلات خارجية وإقليمية كبيرة وخاصًة من قبل إيران وسوريا اللذين يدعمان الشيعة وخاصة حزب الله، في مواجهة السعودية التي تعمل علي دعم السنة، وحتى الآن لبنان ليس لها تمثيل دبلوماسي صريح مع سوريا في دليل على تداخل الدولتين معًا .
7. نموذج الديمقراطية التوافقية اللبناني لا يوفر حلولًا سياسية للخروج من الأزمات بل أنه يوفر قرارات توافقية مؤقتة بين ممثلين الطوائف بعد نفاذ كل الحلول السياسية الممكنة.

ثالثا : الدراسات الاجنبية

الدراسة الأولى : دراسة بريجيت روفيردر الموسومة بـ(تحليل الصراع المعاصر في العراق: مراجعة سريعة للأدبيات)2014[1]

تنطلق اهمية الدراسة في انها ترى ان غزو العراق عام 2003 ترك إرثًا من العنف ونظامًا سياسيًا استخدمه القادة السياسيون بشكل متزايد لتحقيق مكاسب طائفية فئوية على حساب مصلحة المجتمع العراقي الواحد. فكان الصراع السياسي قد حدث خلل بالبناء الاجتماعي وبالأمن والاستقرار حتى في حالات الاستقرار النسبي نرى ان العنف اشكاله كافة قد تزايد بين فترة واخرى.

هدفت الدراسة الى قراءة واقع الصراع السياسي وما صاحبه من عنف في العراق خلال مرحلة مابعد النظام الديكتاتوري 2003، اذ ارتفعت مستوياته بشكل كبير بكافة اشكاله وذلك بحكم تغذيتها من قبل النخب السياسية المتصارعة او من قبل الجماعات الارهابية وكذا من قبل قوات الاحتلال الامريكي والدول الاقليمية. وبحكم هذه العوامل تمكنت الجماعة المتطرفة داعش عام 2014من السيطرة على الأراضي الواقعة شمال بغداد صعودا حتى الموصل وقد تسبب القتال في نزوح 1.8 مليون شخص داخليًا، بالاضافة الى 5.2 مليون شخص إلى مساعدات إنسانية عاجلة. وقد اتخذ الصراع السياسي طابعاً طائفياً على نحو متزايد وتأثرت المكونات الاجتماعية بشكل كبير بمخرجات ذلك الصراع الذي اصبح محكوما بمعادلة صعبة تمثلها الجهات الفاعلة المشاركة فيها داعش ومختلف الجماعات المسلحة التي تدعمها وبعض العشائر والجماعات المجتمعية الداعمة لنشاطها وتواجدها من جهة ومابين قوات الأمن العراقية ومن يدعمها من الحشد الشعبي والبيشمركة الكردية من جهة اخرى.

يشير الباحث ان الصراع السياسي في عراق ما بعد عام 2003 تعود جذوره الى عدة مسببات

- شعور الطائفة السنية وكثيرا من قياداتها السياسية بالاغتراب الاجتماعي، فهم يعتقدون بطائفية النظام السياسي الذي ادى بدوره الى فقدان العديد مواطنيهم الثقة في مؤسسات الدولة وضعف الشعور بالهوية العراقية وكذا الحال مع الطائفة الشيعية التي شعرت بعدم الأمان في ظل وجود جماعات مسلحة غير منضبطة وغير خاضعة للمساءلة وقد ساعد ذلك التوجه بإدامة الصراع السياسي.
- التوترات الهيكلية الكامنة التي خلفها عجز النظام السياسي عن تأدية وظائفه الرئيسة والتي نتج عنها نقص في الخدمات والتعليم والتوظيف والتمييز ضد الأقليات بحكم عامل المحاصصة الطائفية المقيت.

ونتيجة لذلك تعمقت حالة الصراع السياسي سواء على مستوى النخبة او مابينها مابين المجتمع او مابين افراد المجتمع انفسهم، وهو ما ينذر سيناريوهات قصيرة المدى للمستقبل تقوم على احتمالية رجوع مستويات من العنف على أسس عرقية وطائفية، او قد يؤدي في الوقت ذاته الى احتمالية حدوث

(1) Brigitte Rohwerder, Contemporary conflict analysis of Iraq: Rapid literature review, Institute of Development Studies, University of Birmingham, Birmingham, 2014.

سيناريوهات متوسطة إلى طويلة المدى قد تؤدي الى إعلان الأكراد الاستقلال أو تقسيم العراق إلى ثلاثة أقسام ويبقى ذلك واردا مع عدم الشعور بالهوية الوطنية المشتركة.

لذا يوصي الباحث بضرورة عمل الجهات الفاعلة المهمة في بناء السلام وتلك مهمة الزعماء الدينيين والنساء والشباب ومنظمات المجتمع المدني. اضافة الى مشاركة الجهات الفاعلة الإقليمية واقناعها بعدم دعم الصراع السياسي في العراق، بما في ذلك سوريا وإيران وتركيا ودول الخليج اضافة الى ضرورة العمل على تحقيق مايلي :

1. استخدام الأفكار لمحاربة تنظيم (داعش) الارهابي.
2. عدم الاستسلام للدور الطائفي في ادارة شؤون البلد.
3. معالجة القضايا الأساسية من خدمات أساسية.
4. جعل قوى الأمن الداخلي والمؤسسات الأخرى شاملة في عملها ووظائفها في ضبط الامن المجتمعي.
5. الاعتراف بحقوق الأقليات.
6. تطوير هيكل أمني إقليمي شامل يكون العراق شريك وجزء رئيس منه.

الدراسة الثانية : دراسة توبي دودج وآخرون الموسومة بـ(فهم دوافع الصراع في العراق)، 2018[1].

قامت الدراسة على ابراز أهمية دراسة الصراع السياسي/ الاجتماعي في العراق وحاولت شرح وتقييم دوافعه الماضية والحالية والمستقبلية. وكانت هدف الدراسة هو انها قامت على تبني منظورًا اجتماعي للصراع العنيف واحكام مداخله على وفق التوجه المجتمعي نحو صيغ الثقافات الفرعية التي جرى تغذيتها شعبويا من خلال بعض الافراد ونخب السلطة العامة في العراق. وكان من نتيجة ذلك اثار كبيرة غذت فاعلية الصراع واستدامته، ما تسبب بقتل وترحيل وتهجير ما يقدر عددهم بنحو 2.3 مليون شخص، والذين طردوا من ديارهم منذ عام 2003 بسبب العنف وهو ما اتضح بحالة الصراع الطائفي؛ من جانب اخر ظهرت للصراع مخاطر كبيرة تمثلت بالصراع الكردي – العربي-التركماني حول المناطق المتنازع عليها والتي اتضحت معالمها ومنذ عام 2003، اذ كان هناك صراع بين حكومة إقليم كردستان وحكومة المركزية ومن خلفها الاقليات المجتمعية للسيطرة على هذه المناطق. ومن ثم كانت كركوك مجالا للتنافس اكثر منه للتعايش بين المكونات المجتمعية فأخذت تغذي الصراع السياسي بعيدا عن المصلحة العامة للعراق التي يجب عن تدار بمنطق الحكومة العراقية القادرة على السيطرة على هذه المناطق، بما تملكه من اسس قانونية ودستورية تتيح لها مهمة توسيع سلطتها في مناطق العراق بأكملها وليس كركوك فحسب.

ومن ثم حاولت الدراسة ان تثبت انها مصممة لمعالجة دوافع وديناميكيات الصراع العنيف في العراق، الذي مر من بعد سقوط النظام الديكتاتوري فيه عام 2003 بأحداث خطيرة أدت إلى زعزعة استقراره منذ لحظة تغيير النظام في عام 2003. وبنيت الدراسة ان سبب ذلك الصراع يرجع الى بالآثار الاجتماعية والسياسية الأولية للغزو نفسه منذ أبريل/نيسان 2003 حتى تحول التمرد الى ظاهرة مجتمعية وواقعة سياسية يشهدها العراق طوال قرابة العقدين. والتي ادخلته في حرب أهلية في عام 2005، ترافقت وتحول البلد الى حاضنة لنشاط الجماعات الارهابية لجماعة القاعدة وصولا الى تشكيل تنظيم داعش الارهابي الذي تسبب بسقوط الموصل في عام 2014.

---

(1) Toby Dodge and Others, Understanding the Drivers of Conflict in Iraq, Middle East Centre, University of London, The London School of Economics and Political Science, London, 2018.

وقد اشارت تلك الاحداث التي تسبب بها الصراع السياسي في العراق انه كان العامل الاكثر قوة بالأحداث السريعة التي مر بها المجتمع العراقي ومن ثم فقد مثل الى جانب تدخلات الدول الاقليمية والولايات المتحدة وصراع الادوار الى ان تكون دوافع أساسية تسهل مهمة التدخلات سياسية مستهدفة للمجتمع العراقي.

وختمت الدراسة بالقول ان من المرجح ان الصراع السياسي سيسمح بالعودة إلى مستويات العنف المنظم التي هيمنت على العراق خلال معظم السنوات الماضية طالما ان بواعثه تبقى محفزة على المدى البعيد سواء ما يتعلق منها بالصراع الطائفي والقومي اضافة الى ضعف العلاقة بين الشعب والحكومة وصولا الى عدم قدرة الاخيرة على فرض سيطرتها على عموم العراق .

الدراسة الثالثة : دراسة منقذ داغر، الموسومة بـ(الاستقرار العراقي وسقوط الطبقة الوسطى الحرة)، 2020[1]

يرى الباحث ان هناك أسباباً عديدة لعدم الاستقرار في العراق، ولكن السبب الذي لا يحظى إلا بقدر ضئيل للغاية من الاهتمام هو التآكل الحاد الذي شهدته الطبقة المتوسطة التي تمثلها الانتلجنسيا العراقية التي تضاءلت ادوارها من تأسيس الدولة العراقية وحتى اليوم يحكم تصاعد الصراع السياسي نتيجة الاختلافات الإيديولوجية مابين افراد المجتمع والنخب، وعيله فان جزءاً كبيراً من هذه الطبقة ومنهم السياسيون ومن يسمون انفسهم بالمثقفين. قد تأثرت بحالات الصراع السياسي الذي اضر بالطبقة الوسطى في العراق التي تعد مهمة تطور وتقدم بنيته الاجتماعية واستقراره. وذلك ان هذه الطبقة تعمل كحاجز ضد الأزمات الاجتماعية ولديها القدرة على دفع الإبداع والاقتصاد في البلاد إلى الإمام. وهذا ممكن مع العراق بحكم العديد من الأزمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تواجه البلاد وهنا تكمن اهمية الدراسة.

هدفت الدراسة الى قراءة تاثير الصراع السياسي في واقع الطبقة المثقفة في العراق فمنذ تأسيس دولة العراق عام (1921) وحتى حتى أوائل الثمانينات. تشير الدلائل الواقعية الى تقلص واضح في ادوار هذه الطبقة في عملية ادارة شؤون المجتمع العراقي. وقد يتفاقم كل ذلك اكثر بسبب التأثير الكامل للعواقب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للأوضاع السيئة التي تسبب بها الصراع السياسي في العراق بعد عام 2003 التي اشارت الى ان العراق يمر بمنعطفات خطيرة قد تدفع به الى كوارث تضر بأمنه السياسي والاجتماعي والاقتصادي ولذلك ليس غريبا في ظل التغييب المتعمد لأدوار هذه الطبقة من حدوث أزمة تنمية في كافة مستوياتها في العراق خاصة في ظل اعتماد الاقتصاد على السياسة ونخبها غير القادرين على ادارة الازمات المتكررة التي مر بها البلد. لذلك، لا يمكن أن نتوقع أي تحسن في مستوى النمو الاقتصادي طالما لم يحدث تغيير في السياسات الفاشلة وغير الفعالة في مجالات الحكم والأمن والفساد والبيروقراطية والعدالة الاجتماعية والمشاركة السياسية. ومن ثم فالعراق في حاجة ماسة إلى إصلاح مؤسسي سياسي كامل لتمكينه من تصحيح أزماته الاجتماعية والاقتصادية.

رابعا : مناقشة الدراسات السابقة

1. اقتربت دراستنا الحالية من دراسة خالد مجيد جابر الكفائي الموسومة بـ(الصراع السياسي والعنف في العراق بعد نيسان 2003 دراسة بأنها تتحدث عن الصراع السياسي الذي يعتبر أحد متغيرات دراستنا الحالية، فظلاً وأنها دراسة سسيولوجية استخدمت المنهج الاجتماعي والاستبيان والفئة المثقفة كعينة كما هو الحال في دراستنا هذه، وتختلف عن دراستنا بأنها تتحدث ما يصاحب

(1) Munqith Dagher, Iraqi Stability and Its Free-Falling Middle Class, Research Paper, Center for Strategic & International Studies, Washington, DC, 2020.

هذا الصراع من عنف في حين تتحدث دراستنا عن تأثير هذا الصراع على الامن المجتمعي وهي أيضا دراسة اجتماعية ميدانية.

2. تقترب دراستنا الحالية من دراسة ماتزلالة الموسومة بـ هشاشة الدولة وسياسات التفكيك المجتمعي في العراق دراسة ميدانية لهيمنة الطائفة في مدينة الكوت بأنها استخدمت منهج المسح الاجتماعي والاستبيان والتوصل الى النتائج العلمية، في حين تختلف عن دراستنا بانها تتحدث عن هشاشة الدولة وما يتبعها من ضعف في التنظيم والسيطرة ولهيمنة الطائفية.
3. اقتربت دراسة ميادة أحمد الجدة وفالح جابر جاسم الغرابي الموسومة بـ(مؤشرات وانعكاسات الصراع السياسي في العراق) من دراستنا الحالية بأنها دراسة اجتماعية ميدانية وكذلك تتحدث عن ما يحدثه الصراع من إثارة وخيمة عن المجتمع العراقي وفي استخدامها للمنهج الاجتماعي وكما واقتربت في اتخاذ الفئة المثقفة كعينة للبحث، وتختلف عن دراستنا الحالية بأنها تتحدث عن التنمية البشرية وأهم التحديات التي تواجها.
4. كما واقتربت دراستنا الحالية من دراسة صلاح محمود محمد حوسو الموسومة بـ(الصراع السياسي على السلطة في مصر) بانها تناولت الصراع السياسي ، وتختلف عن دراستنا بأنها دراسة تحليلية وفي استخدامها لمنهج النظم السياسية.
5. تقترب دراسة خالد سلامه المعايطة الموسومة بـ(الصراع السياسي وتداعياته على دول الربيع العربي) من دراستنا الحالية تتحدث عن الصراع السياسي وتختلف بأنها استخدمت المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي في حين استخدمت دراستنا منهج المسح الاجتماعي وتختلف عن دراستنا بانها دراسة وصفية وليست ميدانية.
6. تختلف دراسة سها معتز محمد رزاق الموسومة بـ(أثر المحاصصة الطائفية علي استقرار النظام السياسي اللبناني) دراسة حالة للطائفة الشيعية بأنها دراسة حالة تتحدث عن الاثار الطائفية على النظام السياسي وفي استخدامها لمنهج الجماعة، في حين اقتربت من دراستنا بانها تتحدث عن الصراعات ومالها من اثارة على النظام والمجتمع ككل.
7. وأن الدراسة الاجنبية دراسة بريجيت روفيردر الموسومة بـ(تحليل الصراع المعاصر في العراق: مراجعة سريعة للأدبيات) اقتربت من دراستنا بانها تتحدث عن واقع الصراع السياسي وما صاحبه من عنف، وتختلف بانها دراسة تحليلية.
8. في حين ما يخص دراسة دراسة توبي دودج وآخرون الموسومة بـ(فهم دوافع الصراع في العراق) فهي دراسة لحالة الصراع السياسي في العراق فهي دراسة مصممة معالجة ديناميكيات الصراع السياسي.
9. اما فيما يخص دراسة منقذ داغر، الموسومة بـ(الاستقرار العراقي وسقوط الطبقة الوسطى الحرة) فهي دراسة تتحدث عن عد الاستقرار السياسي في العراق هدفت الدراسة الى قراءة تاثير الصراع السياسي على واقع الطبقة المثقفة في العراق فمنذ تأسيس دولة العراق عام 1921 وحتى حتى أوائل الثمانينيات.

المبحث الثالث

عدد من النظريات السوسيولوجية المفسرة لموضوع الدراسة

تمهيد :

عني المهتمون والباحثون في علم الاجتماع بتوظيف عدد من النظريات التي تفسر الظواهر الاجتماعية التي تنعكس في اثارها على شؤون المجتمع ومؤسساته، فالنظرية بمفهومها العام تعني إطار فكري يفسر مجموعة من الحقائق ويضعها في نسق علمي مترابط، بالإضافة إلى قدرتها على التنبؤ

بتطورات تلك الحقائق مستقبلا[1]. فالنظرية تعد سلسلة من القضايا العامة ذات العلاقات المنطقية التي ترتبط فيما بينها لتؤلف كيانا نظريا[2].

لذا فالباحثة اختارت عدد من النظريات العلمية ذات الطبيعة السوسيولوجية والسياسية كون الظاهرة المدروسة ذات صبغة اجتماعية وسياسية ، ليتسنى لنا تفسير تلك الظاهرة تفسيرا منطقيا، إذ إن كل نظرية تفسر جانبا معينا من الظاهرة لتعطي صورة متكاملة يمكن عن طريقها معرفة الواقع الحقيقي لها، الى جانب تحليل ومعرفة مدى تأثير تلك الظاهرة في المجتمع العراقي وفي ثقافته عن طريق عرض النظريات المفسرة له والتي جاءت على النحو الآتي :

اولا : النظرية الصراعية

يؤمن الصراعيون في علم الاجتماع بحتمية الصراع ووظيفته داخل المجتمع ذلك أنهم رأوا ان الصراع في حالة مستمرة سواء اشتدت وتيرته أم فترت ، فالصراع بين الجماعات والطبقات الاجتماعية سمة اساسية من سمات المجتمعات ، اذ لا يوجد مجتمع خالي من الصراع ولا يوجد مجتمع ساكن دون تغير .

- **عبد الرحمن ابن خلدون (1332/5/27- 1406 /3/17)**

يعد ابن خلدون من أبزر العلماء العرب الذين كانت لهم مشاركة فاعلة في بناء التراث العربي الاسلامي لاسيما في مختلف المجالات العلمية ولاسيما في مجال السوسيولوجيا ، فنظرياته السياسية التي عمل من خلالها على إظهار مدى تطور الفلسفة العربية الاسلامية في هذا العلم والتي بلورت مقدمته حتى اصبحت محط انظار واهتمام الباحثين الذين وسعوها بالدراسة والبحث والتحليل والتفسير.

أكد ابن خلدون على مفهوم محوري في نظريته الصراعية ألا وهو مفهوم (العصبية)*، ومن ثم درس اشكالية الصراع سوسيولوجيا ضمن هذا المفهوم على مستوى التنظيمات السياسية ذات الخصائص المشتركة مع التنظيمات الاخرى ، ومن الخصائص التي شخصها ابن خلدون لتلك التنظيمات هو الحرمان، إذ لوحظت ردود افعال وغضب وانعزال ونكوص وحساسية مفرطة في

---

(1) عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، ط8، دار التضامن للطباعة، القاهرة، 1982، ص49.

(2) ياس خضير البياتي، النظرية الاجتماعية جذورها التاريخية وروادها، دار الكتب الوطنية، طرابلس، 2002،ص24.

(*) العصبية أو العصبة هي الوعي الجماعي والتضامن والولاء القبلي أو الوطني أو الحس المجتمعي. هي التي تجعل من جماعة (معينة)، جماعة قوية، أنها لا تعني مطلق الجماعة بحد ذاتها وإنما الأفراد الذين تجمع بينهم رابطة الدم أو رابطة الحلف أو الولاء بالإضافة إلى شرط الملازمة بينهم من أجل أن يتم التفاعل الاجتماعي، وتبقى مستمرة ومتفرعة بوجود هؤلاء الأفراد واستمرار تناسلهم، فينشأ بين أفرادها شعور يؤدي إلى المحاماة والمدافعة وهم يتعصبون لبعضهم حينما يكون هناك داع للتعصب، ويشعر الفرد بأنه جزء لا يتجزأ من أهل عصبته، وفي هذه الحالة يفقد شخصيته الفردية بحيث تذوب في شخصية الجماعة، وهو شعور جماعي مشترك لدى أفراد العصبة فهو ذو صبغة جمعية أساسية بين الفرد والمجموعة، وليس بين فرد وآخر فقط، وفي حال تعرض العصبة إلى عدوان فيظهر في هذه الحالة «الوعي» بالعصبية، وهذا «الوعي العصبي» هو الذي يشد أفراد العصبة إلى بعضهم وهو ما يسميه ابن خلدون «بالعصبية» التي بها تكون الحماية والمدافعة والمطالبة وكل أمر يجتمع عليه. وبهذا تكون العصبية أساس نهوض أو أفول الحضارة: حيث تكون العصبية أقوى مع بداية الحضارة وتضعف مع تقدمها إلى أن تزيحها عصبية أقوى وتأسس حضارة جديدة.

العلاقة الاجتماعية التي تربط الاعضاء داخل التنظيم الذي يتسم بهذه الخصائص، إلى جانب حالة من التفاعل اليومي التي تقوم على أساس التباين بين انماط الطبائع، لذا نجد اشخاصآ بطبعهم مثيرين للصراع لأتفه الأسباب، وهناك المتسامح لأبعد الحدود حتى يتنازل عن حقوقه وهناك من يركز على التفاهم والحوار والمفاوضة[1].

فالدولة بمختلف مؤسساتها تعد من أهم التنظيمات التي ركز عليها ابن خلدون في دراسة خاصة إذ اعتبرها نسق مغلق ومفتوح في آن واحد، ومن ثم يتحدث في مقدمته عن طبيعة الرؤساء وعن طبيعة نظام الحكم الذي يتراوح بين الاستبداد والقهر والرفق والعدل حيث تأثر المرؤوسين حسب توجهات حكم ساستهم فاذا اشتهر بالرفق والعدل عمل المرؤوسين على اظهار ما في انفسهم من سلوك على طبيعتهم، أما إذا تعامل الرؤساء بمنطق العقوبات المصحوب بعدم الدفاع عن النفس يؤدي ذلك الى اذلال المرؤوسين وتعاملهم فيما بينهم بذات الطريقة التي يتبعها الحاكم[2].

بعد أن تعرض ابن خلدون لمفهوم العصبية وأسباب وجودها أو فقدانها، انتقل إلى موضوع أكثر حساسية وأهمية مبينا دور العصبية فيه، ألا وهو موضوع "الرئاسة" ودوره في نشوب الصراع الذي سيتطور من (العمران الحضري) إلى مفهوم الدولة. إذ يوجد في مرحلة (العمران البدوي) صراع بين مختلف العصبيات على الرئاسة ضمن القبيلة الواحدة، أي ضمن العصبية العامة حيث يقول : (أن كل حي أو بطن من القبائل، وان كانوا عصابة واحدة لنسبهم العام، ففيهم أيضا عصبيات أخرى لأنساب خاصة هي أشد التحاما من النسب العام لهم مثل عشير واحد أو أهل بيت واحد أو إخوة بني أب واحد، لا مثل بني العم الأقربين أو الأبعدين، فهؤلاء أقعد بنسبهم المخصوص، ويشاركون من سواهم من العصائب في النسب العام، والنعرة تقع من أهل نسبهم المخصوص ومن أهل النسب العام، إلا أنها في النسب الخاص أشد لقرب اللحمة). ومن هنا ينجم الصراع بين مختلف العصبيات الخاصة على الرئاسة، فتفوز فيه بطبيعة الحال العصبة الخاصة الأقوى التي تحافظ على الرئاسة إلى أن تغلبها عصبة خاصة أخرى وهكذا (ولما كانت الرئاسة انما تكون بالغلب، وجب أن تكون عصبة ذلك النصاب (أي أهل العصبية الخاصة) أقوى من سائر العصبيات ليقع الغلب بها وتتم الرئاسة لأهلها. فهذا هو سر اشتراط الغلب في العصبة، ومنه تعين استمرار الرئاسة في النصاب المخصوص.

ونستنتج من ذلك انه كلما زاد اتحاد اعضاء العصبية الواحدة وتعاضدهم وتضامنهم الداخلي يزيد من صراعاتها وتصادماتها الخارجية بمعنى اخر أن التضامن الداخلي في نظر ابن خلدون يولد التصادم والتنازع وليس العكس وهذا ما يمكن أن يهدد السلم المجتمعي وحدوث حالة الفوضى واختلال التوازن داخل المجتمع ، وبحسب ابن خلدون يمكن للصراع أن يحدث في المجتمع الواحد (القبيلة / الدولة) أي داخل العصبية الواحدة لأن وجودها أصبح يتنافى عمليا مع وجود تلك العصبية التي كانت في بادئ الأمر سببا في وجودها، وهنا تتخطى الدولة عصبيتها الخاصة من خلال الاعتماد على العصبيات الأخرى ، ولكون قيام الدولة بالأساس قائم على مصالح خاصة وفئوية وليس على بنائها وتدعيمها لتكون قوية فسرعان ما تتعرض للانهيار نتيجة انحلال التعاقد مع بقية العصبيات (التحالفات) بسبب الصراع الذي ينشب بينها على المغانم والسلطة والحكم .

---

(1) احلام محسن حسين ، مجلة التراث العلمي العربي ، فصيلة علمية محكمة ، جامعة بغداد مركز احياء التراث العلمي العربي ، العدد الاول ، 2015 ، ص 180.

(2) ناصر قاسيمي، دليل المصطلحات علم الاجتماع والتنظيم والعمل ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الساحة المركزية ، 2011 ، الجزائر ، ص45 46 .

وقد حاول ابن خلدون أن يصور الطبيعة البشرية عبر زاوية متناقضة من خلال ثنائية التضامن والتنازع فقيام الدولة يرتكز في نظره على ثلاثة مقومات أو عوامل طبيعية : **الاولى العصبية:** التي توحد ابناء النسب الواحد أو صلة الرحم والتفرق بين الانساب . **والثانية :** السيادة والملك والسؤدد . **والثالثة :** توفير سبل العيش[1]. ويمكن القول أن هذه المقومات أو العوامل الثلاث يمكن أن تكون في ذات الوقت أسباب انهيارها.

- **كارل ماركس (5/5/ 1818–3/14/ 1883)**

تعد نظرية الصراع الاجتماعي من أكثر النظريات السوسيولوجية اقترابا من مفهوم القوة بحثا وتحليلا ونقطة انطلاق، فالصراع كعملية اجتماعية تجري بصورة حتمية بين قوى مختلفة، متساوية أو متباينة في حجمها وقدرتها بل أن الموضوعات الاجتماعية التي يناضل ويكافح من أجلها أبناء المجتمع (كالثروة والمال والجاه) هي بالأساس مصادر للقوة ومرتكزات أساسية لاكتسابها وهي في الوقت ذاته أسباب للصراع، ولذلك فإن صراع القوة كما تظهره النظرية يعد جوهر الدينامية في الحياة الاجتماعية وأبرز مصادر التغير الاجتماعي[2]. كالصراع الذي يحدث بين الدول في الحروب إذ يحاول كل طرف السيطرة على الآخر بما يمتلكه من مصادر للقوة[3].

فالصراع الاجتماعي بحسب المنظور الماركسي هو صراع الطبقات، صراع بين طبقتين يحاول كل منهما أن يتغلب على الآخر، طبقة رأسمالية متنفذة مالكة لكل مقومات القوة (وسائل الانتاج) كالثروة والنفوذ ، وطبقة بروليتاريا كادحة فاقدة لتلك الوسائل، ونتيجة لاحتدام ذلك الصراع واستمراره وتجاوزه لحدود الطبقية الاجتماعية استحال الى صراع سياسي من أجل السيطرة على مقاليد الحكم والنفوذ .

إذ يعتقد (ماركس) أن الصراع الاجتماعي / السياسي هو محرك تاريخي وينقل المجتمع من حالة اجتماعية بنيوية الى أخرى عبر عملية التغير الكلية التي هي نتيجة حتمية لهذا الصراع[4].

فالصراع الذي يحدث بين طرفين في أي المجتمع هو مرتكز رئيس في الفلسفة السياسية التي تسعى لمراعاة القضايا التاريخية والتوترات الاقتصادية التي اعتبرها (ماركس) أساس الصراع كون المجتمع مقسوم الى طبقات تحددها مواقع اقتصادية وكيانات قانونية ومداخيل ومواقع سلطة مختلفة ولها مصالح متباعدة[5].

يرى (ماركس) أن تاريخ المجتمعات كافة هو تاريخ الصراع بين الطبقات ذلك أن التركيب الطبقي مهما كانت مسبباته هو سبب الصراع الذي يعكس حقيقة التفاوت بين الناس طبقيا في المجتمع، إذ يميل(الصراع) حسب رأيه كظاهرة اجتماعية نشأت نتيجة لتطورات اجتماعية أدت الى ظهور

1() محمد عابد الجابري ، فكر ابن خلدون العصبية والدولة ، معالم نظرية ابن خلدون في التاريخ الاسلامي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الخامسة ، والطبعة السادسة ، بيروت ، لبنان ، ص 164 _ 301 .

(2) محمد عبد الكريم الحوراني ، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع التوازن التفاضلي صيغة توليفيه بين الوظيفة والصراع ، ط1 ، دار مجدلاوي ، عمان ، 2008 ، ص87 .

3() جميل صليبا ، المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والانجليزية واللاتينية ، ج1، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، 1982 ، ص 725.

4() عامر مصباح ، علم الاجتماع : الرواد والنظريات ، ط1، دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص113.

5() فيليب كابان ، جان فرانسوا دورتيه ،علم الاجتماع من النظريات الكبرى الى الشؤون اليومية اعلام وتواريخ وتيارات ، ترجمة :الياس حسن علي مولا ، ص 40

مجتمع منقسم على ذاته تاريخيا[1]. بمعنى آخر أن تاريخ كل مجتمع لم يكن سواء تاريخ صراعات بين الطبقات فالحر والعبد والنبيل والعامي والسيد والاقطاعي والمعلم والصانع حكام ومحكومين علاقة المستَغِلين والمستَغَلين هي علاقة اجتماعية في تعارض دائم حتى أدخلت المجتمعات في حروب مستمرة [2]. ومن ثم فإن الصراع هو عملية تاريخية حتمية وهو الطريق الطبيعي لإحداث التغيرات الاجتماعية والتاريخية [3]. ومن ثم فالصراع الاجتماعي هو آلية لتحريك المجتمع وتطويره وتغيير أوضاعه ومن هنا تتم صناعة التاريخ ويتضح ذلك جليا من خلال الفكرة التي تقول أن التطور التاريخي الذي خضعت له المجتمعات كان قد حدث بواسطة الصراع الاجتماعي من وجهة نظر (كارل ماركس)[4]. وهكذا فان العلاقة بين الطبقات لا تتخذ وضعا استاتيكيا حتى قبل حدوث التغيرات، إذ تبرز صورة الديناميكية في علاقة القوة من خلال اتخاذ اطرافها استراتيجيات متضادة، فالطبقة الاجتماعية المتنفذة تحاول الحفاظ على وضعها في الابقاء على خضوع الطبقة الاجتماعية الأضعف عن طريق الايديولوجيا والاعلام ومقدرات السلطة وارتباطها بالنظام السياسي بينما تحاول الطبقة الأضعف على تجميع ذاتها لتشكل قوة مضادة[5].

ونتيجة لحالتي التوتر والتغير اللتين تمر بهما المجتمعات ما يجعل النسق الاجتماعي في حالة من عدم الاستقرار والتوازن الى جانب عدم توازن القوة بين المجتمعات، وبسبب ذلك تحدث عملية الصراع في المجتمعات نتيجة للتعارض الحاصل بين الأهداف ووسائل تحقيقها ما يدفع النظام الاجتماعي/الطبقة الحاكمة إلى استخدام القوة لتحقيق ذلك التوازن المطلوب/ وهو القضاء على الطبقة الاضعف[6].

وتأسيسا على ما تقدم فالصراع بمختلف أنماطه لاسيما الصراع السياسي يؤثرا سلبا في استقرار المجتمع ويحول دون استمرار السلم المجتمعي نتيجة للتداعيات التي يخلفها ما يجعل أفراد المجتمع في حالة من اليأس والاحباط من المؤسسات الرسمية التي تكون هي الأخرى عاجزة عن تحقيق حالة الاستقرار المتمثل بالسلم المجتمعي نتيجة لاستمرار الصراع بين الاحزاب والفرقاء السياسيين .

- **فلفريدو باريتو(1848/7/15م-1923/8/19م)**

تعود لباريتو المقولة الشهيرة (التاريخ هو مقبرة الطبقات الأرستقراطية) هذه المقولة التي كانت بمثابة المركز الذي ينشئ منها الصراع ، إذ يعتقد باريتو في نظريته الصراعية بأن الصراع يكون بين النخبة والعوام ذلك أنه يرى أن المجتمع بطبيعته منقسم الى طبقتين اجتماعيتين متخاصمين هما طبقة النخبة وطبقة العوام، وقد صنف باريتو النخبة الى صنفين هما النخبة الحاكمة والنخبة الغير حاكمة ، فالنخبة الحاكمة المتنفذة في المجتمع والتي تشكل أقلية يحتلون مواقع الحكم والمسؤولية والنفوذ كالوزراء والمدراء وقادة الجيش، وهؤلاء الافراد يؤثرون بطريقة أو بأخرى على عملية سير الحكم ومسيرة الدولة واتخاذ القرار، أما النخبة غير الحاكمة فتتكون من أفراد لا يحتلون مواقع الحكم

---

(1) محمود عودة ، اسس علم الاجتماع ، دار النهضة العربية ، بيروت،1995، ص 211.
(2) محمود عودة ، نفس المصدر ، ص 212 .
(3) عامر مصباح علم الاجتماع الرواد والنظريات ، مرجع سابق ، ص 114 .
(4) المصدر نفسه ص 110.
(5) محمد عبد الكريم الحوراني ، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع التوازن التفاضلي صيغة توليفيه بين الوظيفة والصراع ، مصدر سابق ، ص 90 .
(6) محمد الجوهري، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، دار المعارف ، 1978، القاهرة ، ص92.

والمسؤولية السياسية بل يحتلون مواقع وأعمال حساسة وبارزة ومهمة لا يستطيع المجتمع الاستغناء عن خدمات اعضائها مهما كانت الظروف كالمستثمرين وأصحاب رؤوس الاموال وأصحاب الشركات الكبرى وهو ما اصطلح عليه باريتو بـ(جماعة الأسود)، وأما فيما يتعلق بطبقة العوام فتتكون من عامة الناس الذين ليس لديهم قوة سياسية أو نفوذ اقتصادي ولا يحتلون مواقع اتخاذ القرار والمسؤولية أي أن أعمالهم لا تؤثر في أعمال ومصير مستقبل الآخرين لكنهم يملكون الطاقات الذكائية والقدرات البدنية الديناميكية التي تساعدهم على العمل والانتاج وقد اطلق عليهم بـ(جماعة الثعالب)[1].

ويرجع الصراع الى رغبة النخبة باحتلال مواقع إدارية وقيادية عليا في الدولة والحفاظ عليها لا طول فترة زمنية ممكنة وعدم اتاحتها الفرصة للعوام بمشاركتها في القوة والمسؤولية، بينما تريد طبقة العوام الوثوب الى مراكز النخبة واحتلالها للسيطرة على زمام القوة والحكم في المجتمع، ومن هنا نستطيع القول أن سبب الصراع بين النخبة والعوام يُعزى إلى عامل القوة أي كون العوام مجردين عنها هذا ما عرضه في كتابه الموسوم بـ(العقل والمجتمع)، ومن خلال دراسته للعوامل التي تكمن خلف دورة النخبة وعلاقتها بتوازن أو عدم توازن المجتمع وحقيقة كهذه تسبب انقسام المجتمع وتصدعه وقد يسيطر هذا الانقسام على جميع مؤسسات الدولة البنيوية[2]. وذلك يرجع الى رغبة النخبة الحاكمة في الاستئثار بالحكم والسلطة واحتلال المواقع الحساسة في إدارة الدولة[3]. فالنخبة في صراع دائم مع العوام بسبب ما تمتلكه من قوة وتجرد العوام منها، ونتيجة لاستمرار الصراع بين هاتين الفئتين الذي ينتهي بسقوط النخبة أو الطبقة الارستقراطية وصعود جماعة من العوام إلى مراكز النخبة لاحتلالها والتمتع بحقوقها وامتيازاتها، فاعضاء النخبة لا يستطيعون احتلال مراكزهم القيادية أكثر من عشرين سنة على حد قول (باريتو) وذلك يعود لكبرهم وهرمهم وضعف قواهم وأدائهم وهذه العملية يطلق عليها (باريتو) بدورة النخبة التي تصيب المجتمعات كافة مهما كانت نظمها السياسية والايديولوجية .

جادل باريتو بأن الديمقراطية كانت مجرد وهم وأن الطبقة الحاكمة ستظهر دائما وتغذي نفسها، وكان السؤال الرئيس لدى (باريتو) هو مدى فعالية حكم الحكام، لهذا السبب دعا إلى تقليص كبير لدور الدولة ورحب بحكم (بينيتو موسوليني)*، باعتباره انتقالا إلى الحد الأدنى من التدخل الحكومي بهدف تحرير القوى الاقتصادية البحتة التي تكمن بعوام الشعب . من خلال ما تقدم نستطيع القول أن الصراع المستمر بين فئات المجتمع والطبقة الحاكمة يلقي بضلاله على حالة الاستقرار والسلم المجتمعي وهو ما يفسر حالة العراق لاسيما بعد عام 2003 ولحد الآن فالصراع المستمر سياسيا بين الاحزاب والتحالفات

---

(1) احسان محمد الحسن ، علم الاجتماع السياسي ، دار وائل لنشر والتوزيع ، عمان ن الاردن ، 2013 ، ص12.

(2) احسان محمد الحسن ، علم الاجتماع السياسي ، مصدر سابق، ص13.

(3) احسان محمد الحسن ، النظرية الاجتماعية المتقدمة ، دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة ، دار وائل لنشر والتوزيع ، ط 2 ، 2010 ، عمان ، ص 132-133

(*) **بنيتو أندريا موسوليني 1883/7/29- 1945/4/28**) حكم إيطاليا ما بين 1922 و1943. شغل منصب رئيس الدولة الإيطالية ورئيس وزرائها وفي بعض المراحل وزير الخارجيَّة والداخليَّة. وهو من مؤسسي الحركة الفاشية الإيطاليّة وزعمائها، سمي بالدوتشي) بالإيطالية(Il Duce) أي القائد من عام 1930م الى 1943م ، يعد موسوليني من الشخصيات الرئيسية المهمة في تكوين الفاشية، دخل حزب العمال الوطني ولكنه خرج منه بسبب معارضة الحزب لدخول إيطاليا الحرب، عمل موسولني في تحرير صحيفة أفانتي (إلى الأمام) ومن ثَم أسس ما يعرف بوحدات الكفاح التي أصبحت النواة لحزبه الفاشي الذي وصل به الحكم بعد المسيرة التي خاضها من ميلانو في الشمال حتى العاصمة روما دخل الحرب العالمية الثانية مع دول المحور في ظل هزيمته حاول موسوليني الهروب إلى الشمال .في نهاية شهر أبريل من عام 1945م، تم إلقاء القبض عليه وأعدمته حركة المقاومة الإيطالية مع أعوانه السبعة عشر بالقرب من بحيرة كومو، أُخذت جثته مع عدد من أعوانه إلى ميلانو إلى محطة للبنزين وعُلّقوا رأسًا على عقب حتى يراهم عامَّة الناس ولتأكيد خبر موته.

على الاستيلاء على مقاليد السلطة والحكم والنفوذ إلى جانب التدخل الاقليمي والدولي جعل منه ساحة لتصفية حسابات القوى المتصارعة على حساب السلم المجتمعي والأمن الداخلي .

ثانيا : نظرية المعوقات الوظيفية (روبرت مرتون)

ينتمي (روبرت ميرتون) إلى الاتجاه البنائي الوظيفي إذ يؤكد أن المجتمع بوصفه نسقًا مركبًا من أجزاء مختلفة ذات وظائف متباينة، تُكّمل كل منهما الآخر، وبدايةً (ميرتون) يرى أن فكرة المنظور الوظيفي تعتمد على فرضية أساسية تدور حول تكامل الأجزاء في كل واحد، والاعتماد المتبادل بين الشرائح الاجتماعية المختلفة، ويرى أنصار هذه الفكرة أن المجتمع هو نسق يتألف من عدد من الأجزاء المترابطة والمتناسقة فيما بينهما، كما ينظر للمجتمع بوصفة شبكة منظمة من الجماعات المتعاونة التي تتجه نحو الاستقرار والتوازن وتتفق حول القيم المرتبطة بالأهداف ووسائل تحقيقها[1].

يتضمن مفهوم (ميرتون) للمعوقات الوظيفية فكرتين متكاملتين ولكنهما منفصلتان في آن واحد عن بعضهما ، **الفكرة الاولى** : قد يمتلك شيء ما نتائج تعد بوجه عام معوقاً وظيفياً، وبتعبير (ميرتون)، فان العنصر قد يمتلك نتائج تقلل من تكيف او توافق النسق، **الفكرة الثانية** : إن هذه النتائج ربما تختلف حسب من يتحدث عنها ولذلك على علماء الاجتماع أن يسألوا هذا السؤال الحاسم "وظيفي ومعوق وظيفي بالنسبة لمن؟"[2].

وبناءً على هذه الفكرة يعد عالم الاجتماع الأمريكي (روبوت ميرتون) من أبرز علماء الاجتماع الذين اهتموا بدراسة دور التنظيمات الاجتماعية كافة ومنها المجتمع الذي يتكون من أجزاء متاسندة تساهم في تحقيق أهداف النظام الاجتماعي ومنها ما يتعلق بالأمن والسلم المجتمعي، وتماشيًا مع ما تم ذكره يرى (ميرتون) أن الأنساق أو المؤسسات الاجتماعية تعاني من عدة معوقات أو اختلالات وظيفية نتيجة تعارض السياسات العاملة في بعض الأنساق ومن هذه المعوقات هي [3]:

1. **عوائق إدارية :** تتمثل في فرض القوة لتحقيق المصالح الشخصية ولاسيما تلك التي تتعلق في اتخاذ القرار والاستفراد بالسلطة على حساب بقية المكونات الأخرى بما يضر استقرار المجتمع وتهديد السلم الأهلي .
2. **عوائق خارجية :** تتمثل في بالتدخل الخارجي في شؤون المجتمع الداخلية مما يخلق ظروف اجتماعية متباينة تتمثل بتنفيذ أجندات خارجية تمثل خللا وظيفيا / الصراع يعوق تقديم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية لأفراد المجتمع ويهدد سلمه المجتمعي .
3. **عوائق طبيعية "فيزيقية":** تتمثل في الفوضى والضوضاء وفقدان السلامة والصحة المهنية وانتشار مظاهر الفساد الإداري والمالي وتشتت المجتمع وضياع هويتهم الوطنية .
4. **عوائق مادية ومعنوية :** تتمثل في عدم توافر الأجهزة والمعدات اللازمة للإدارة والعمل كوضع الشخص المناسب في المكان المناسب .
5. **عوائق سياسية:** تتمثل في الصراع السياسي والطائفي والاثني أو الضغط السياسي من قبل الجماعات متصارعة لتحقيق اهداف خاصة خارجة عن أهداف التنظيم ذاتها .

---

(1) طلعت إبراهيم لطفي، وكمال عبد الحميد الزيات: النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، دار غريب، القاهرة، 1999م، ص74.

(2) رث والاس، ألسون وولف: النظرية المعاصرة في علم الاجتماع تمدد آفاق النظرية الكلاسيكية، ترجمة: محمد عبد الكريم الحوراني، دار مجدلاوي، الأردن، 2012م، ص99.

(3) رث والاس، ألسون وولف، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع تمدد آفاق النظرية الكلاسيكية، ترجمة: محمد عبد الكريم الحوراني، دار مجدلاوي، الأردن، 2012، ص99.

ولعل من المفيد أن نذكر أن تمييز "ميرتون" بين الوظائف الظاهرة والكامنة يمثل أيضا تحليلا وظيفيا . إذ يمكن استحداث مفهوم تحليل ظاهرة الصراع السياسي على وفق ما تقدم[1] :

1. **الوظائف الظاهرة :** هي تلك النتائج التي يلاحظها أفراد المجتمع ويتوقعونها والتي يمكن معرفتها وإدراكها بسهولة ، وهذا ما يمكن تفسيره بالنسبة لأعضاء النسق / أفراد المجتمع، وهذه الوظائف تعد نتاجا للدور الوظيفي الذي يقوم به الأفراد داخل المجتمع ذاته .
2. **الوظائف الكامنة :** هي تلك الوظائف التي لا تكون مدركة ولا مقصودة ولا يمكن معرفتها وإدراكها بسهولة من قبل أعضاء النسق، إذ يمكن القول أن هذه الوظائف تمثل طموحات خفية لعدد من أفراد المجتمع التي تحافظ على سريتها لكونها تتعارض مع بعض الأنساق الأخرى أو أنها تولد معوقات وظيفية للواقع الاجتماعي متمثلة بالمعوقات التي تواجه السلم المجتمعي وأبرها الصراع السياسي .

ومن هنا يؤكد (ميرتون) أن الوظائف الكامنة في مقابل الوظائف الظاهرة ، لذا أعطى أهمية كبرى للوظائف الكامنة على العكس من (بارسونز) الذي أعطى ذات الاهمية ولكن للوظائف الظاهرة للسلوك الاجتماعي ، فالأولى معناها علاقة وظيفية غير مقصودة وغير متوقعة ومستترة وتؤثر بشكل سلبي أو إيجابي على التنظيم وأعضائه على حد سواء، والثانية علاقة وظيفية مقصودة يسهل ملاحظتها وهي تعكس أهدافا محددة للحفاظ على النسق أو البناء الاجتماعي[2].

وبناء على ما تقدم أكد ميرتون على التمييز بين كل من هذه الوظائف والطريقة التي يمنع بها تحليل الوظائف الكامنة باستبدال الاحكام الاخلاقية الساذجة للتحليل السوسيولوجي، فهذا التمييز يجبر علماء الاجتماع للذهاب الى ما وراء الأسباب التي يعطيها الأفراد لأفعالهم أو لوجود الأعراف والمؤسسات .

3. **البدائل الوظيفية :** تتجلى أهمية هذه البدائل في تقسيم السلطة بين بين الاقطاب المتصارعة عليها بهدف التوازن في التنوع الممكن للوسائل التي تشبع الحاجات الاجتماعية والتي يمكن خلالها تحقيق السلم المجتمعي بعد اخضاع ذلك الصراع للتفاوض والتهدئة. مثال على ذلك: أنه لا يجعل التسليم بأن جهة أو حزب سياسي معين هو الماسك الوحيد للسلطة وهو من يمثل الوسيلة الوحيدة لمواجهة المكونات والاحزاب السياسية الأخرى سواء أكانت معارضة أم غير معارضة والتي تطمح بالمشاركة بالحكم أو الحصول على المكاسب السياسية .

وفي المقابل يرى (ميرتون) أن المفهوم الثالث والأخير باعتبارها حلولا مقترحة يلجأ إليها التنظيم الاجتماعي متمثلا بالدولة لتجاوز معضلة التناقص بين الوظيفية واللاوظيفية، ومن هنا يقوم إسهام الذي جاء به (ميرتون) في هذا الشأن على افتراض أساسي مؤداه أن خصائص التنظيم الاجتماعي / الدولة قد تؤدي إلى عدم فعاليته وإلى تدعيم آلية المركزية، الأمر الذي يستوجب البحث عن خيارات أخرى مناسبة لتحقيق أهداف التنظيم ومنها السلم المجتمعي كاللامركزية في الحكم والإدارة كحالة الحكم الذاتي للمحافظات الشمالية (أربيل ودهوك والسليمانية) أبان النظام السابق قبل عام 2003 واستقلال هذه المحافظات عرف بعد عام 2003 بـ(إقليم كردستان) ، بعبارة أخرى أنه كلما زاد النظام السياسي البحث عن بدائل وظيفية تجنبا لاختلال النظام زاد ذلك من إمكانية حل الصراعات والنزاعات والاحتكام الى الدستور مما ينعكس إيجابا على السلم المجتمعي للمجتمع العراقي . وعلى

---

(1) رث والاس، ألسون وولف: مصدر سبق ذكره ، ص100.

(2) كمال العايب ، دلالات وأبعاد الظاهر البيروقراطية في سوسيولوجيا التنظيمات، مجلة المعيار، المجلد(25)، العدد(62)، جامعة الجزائر، 2021، ص770.

الرغم من تعدد البدائل إلا أنه يمكن القول أن البديل الأنسب يتمثل في الإثراء الوظيفي بمعنى تغليب المصلحة الوطن والمواطن على المصالح الشخصية كافة بقدر من المرونة والتنوع ما يتيح للسلطة درجة أكبر من الشفافية والاستقلالية ودرجة أقل من التشدد والاستبداد والاستئثار بها[1].

فيرى (ميرتون) أن بعض المؤسسات الاجتماعية ينجم عنها أحيانًا بعض الأضرار أو الخلل الوظيفي، أي أن بعض النتائج السلبية التي تؤدي إلى فشلها في تحقيق رفاهية واستقرار المجتمع، ونجد أن هذه المؤسسات تعيش حالات متعددة بدأ من حالة التكيف والتوافق وصولًا إلى حالة عدم الاتزان أو الاستقرار، ومن الملاحظ أنه أكد على أن أجزاء النظام الاجتماعي إذ فشلت في تحقيق أهدافها نجم عن ذلك ما يسمى بالخلل الوظيفي الذي يتمثل في التعارض بين ما ينبغي أن يكون وبين ما هو واقع فعلًا، وقد ينتهى الأمر إلى تفكك النظام وانهياره [2].

وهكذا يكشف لنا (ميرتون) أن خضوع الأفراد لتوقعات متصارعة في نظام الأدوار أو الاداء الوظيفي يؤثر بشكل متعمد أو غير متعمد في ائتلاف القوة بينهم، الأمر الذي يؤدي إلى إحداث خلل وظيفي في القوة بحيث لا يمارس أحد الأطراف فرض توقعاته على الطرف الآخر، وهذا ما يجعل توزان القوة أو المؤسسة في خلل وظيفي غير مستقر مما يهدد السلم والامن المجتمعيين، ونتيجة لذلك يؤكد أن الحاكم أو السياسي الذي لا يخدم موقعه في المؤسسة ويتصرف كممثل للقوة الهيبة في البناء الكلي فذلك سيقوده ذلك إلى اتجاه استبدادي فعلي وواضح، وهذا التعارض بين متطلبات الواقع والخروج عليها يسبب خللا وظيفيا ويزيد من التوتر الحاصل بسبب التناقض بين الأيدولوجية والحقيقة، ولكي تتضح الرؤية يعمل (ميرتون) على تسليط فكرة التمرد الوظيفي أو المنحى غير الوظيفي الذي يظهر عادةً في إطار ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية تكون بمثابة هدف حقيقي في فقدان توزان المؤسسة [3].

وفي ضوء ما سلف أوجد (ميرتون) ثلاث نتائج رئيسة [4] :

الأولى : تشير إلى جود تناقص أو تضاؤل في العلاقات الشخصية، لأن العمل السياسي في حد ذاته هو مجموعة العلاقات التي تنشأ بين الوظائف أو الأدوار، وذلك لأن الفرد بطبيعة الحال يتفاعل مع الآخرين في المؤسسة كونه ممثلًا أو شاغلًا لوضع اجتماعي معين يتضمن حقوقًا وواجبات.

الثانية : تشير إلى زيادة استيعاب أعضاء المجتمع لقواعد ومعايير، وذلك أن هذه القواعد توضع في الأصل لكي تضمن تحقيق أهداف معينة تنطوي على قيمة ايجابية مستقلة عن أهداف المجتمع أو النظام الاجتماعي .

الثالثة : وهي نتيجة مرتبطة بالنتيجتين السابقتين وتتمثل في استخدام المجتمع لقواعد وقوانين محددة يستند إليها في اتخاذ القرارات، والواقع أن المجتمع لا يستطيع أن يصل إلى تحديد هذه القواعد إلا بعد حصر كل القواعد التي يمكن تطبيقها واختيار الملائمة منها، وعندما يتم اختيار القواعد الملائمة يقل البحث عن البدائل ويسهل اتخاذ القرار .

ولقد أوضح (ميرتون) بعد ذلك أن هذه النتائج الثلاث تسهم في إمكان التنبؤ بسلوك وأداء أعضاء التنظيم لاسيما الماسكين بزمام السلطة والقرار، وإذا ما تحقق هذا التنبؤ أصبح السلوك والأداء السياسي للنخبة الحاكة ثابتًا جامدًا لا مرونة فيه[5].

---

(1) كمال العايب ، مصدر سابق ، ص770.

(2) طلعت إبراهيم لطفي، وكمال عبد الحميد الزيات ، مصدر سابق، ص74-76.

(3) محمد عبد الكريم الحوراني ، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع "التوزان التفاضلي صيغة توليفية بين الوظيفة والصراع"، دار مجدلاوي، الأردن، 2007م، 121.

(4) السيد الحسيني ، النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم، دار المعارف، القاهرة، 1985م، ص80-81.

(5) السيد الحسيني ، مصدر سابق، ص81-82.

وتحدث (ميرتون) أيضًا عن حالة (اللامعيارية) أي حالة الفوضى التي تصيب المجتمع، حينما لا يكون هناك انسجام واتساق وتكامل بين الأهداف التي تطرحها ثقافة المجتمع وتطالب أعضائه بتبنيها، وبين الوسائل المتاحة في المجتمع لتحقيق هذه الأهداف، إذ لا تكون هذه الوسائل متاحة لجميع أفراد المجتمع، فتنشأ عن ذلك حالة (اللامعيارية) أو الخلل المعياري والقيمي في المجتمع، وبناءً على ذلك فقد تحدث عن أساليب تكيف الفرد داخل المجتمع مع هذا الاختلاف في الأهداف المرغوبة والتي تطرحها ثقافة المجتمع ذاته، وبين الأساليب والوسائل المتاحة لتحقيق تلك الأهداف، كما ونظر (ميرتون) إلى أنماط تكيف الفرد كونها أنماطاً من الانحراف الاجتماعي أي انحراف الفرد عن معايير وقيم المجتمع [1].

وقد صنف (ميرتون) الاستجابات التوافقية تجاه حالة اللامعيارية (الخريطة الاجتماعية للامعيارية) والتي تتمثل في صياغة مخطط تصنيفي يوضح المواقع البنائية التي يوجد فيها الانفصال وعلى النحو التالي[2] :

جدول (1) يوضح مخطط (روبرت ميرتون) لأنواع التكيف الاجتماعي عند الأفراد

ت	نموذج التكيف	الأهداف الثقافية	الوسائل المؤسسية
.1	المطابقة أو المماثلة	+	+
.2	التجديد أو الإبداع	+	-
.3	الطقوسية	-	+
.4	الانسحاب	-	-
.5	التمرد	*±	±

1. **المطابقة أو المماثلة (conformity)** : يوضح هذا الأنموذج مطابقة وسائل الفرد المؤسسية مع طموحاته وأهدافه الثقافية، فلا يجعل في هذه الحالة انحرافاً أو انحلالاً خلقياً أو معيارياً، بحيث يتمكن الشخص من مجاراة الظروف التي يعيشها ويكون ممتثلا لكل ما يصدر من السلطة الحاكمة حتى ولو كان ضد مصلحته وحقوقه .
2. **التجديد أو الإبداع (Innovation)** : يؤدي التأكيد الثقافي العظيم على((هدف النجاح)) إلى هذا الأنموذج التوافقي، وذلك من خلال استخدام الوسائل الممنوعة نظاميا[3]. فالأشخاص عندما لا يستطيعون تحقيق طموحاتهم وغاياتهم فأنهم من الممكن أن ينحرفوا في سلوكهم عن المعايير الثقافية[4]. لذلك فهم يعملون على إيجاد سبل وطرق جديدة لتحقيق أهدافهم حتى إذا كانت هذه السبل غير مسموح بها . وهذا ما يفسر خروج أفراد المجتمع بالتظاهرات والاحتجاجات على السلطة وسرعان ما يتحول ذلك الى صراع ذات طابع سياسي وإن لم يكن ظاهرا للعيان بشكل جلي

---

(1) نجلاء عبد الحميد راتب، مدخل إلى علم الاجتماع جامعة بنها، كلية الآداب، مصر، (دون تاريخ نشر)، ص94.
(2) احمد جاسم مطرود ، انهيار النظام السياسي في العراق وانعكاساته على واقع الجريمة ، ط1، دار امجد للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2021، ص61. ينظر : معن خليل عمر، انشطار المصطلح الاجتماعي، مطابع التعليم العالي، الموصل، 1990، ص 83؛ مصطفى عبد المجيد كاره، مقدمة في الانحراف الاجتماعي، ط1، معهد الإنماء العربي، بيروت ، لبنان،1985، ص254 . رباح مجيد محمد الهيتي: ثقافة الفساد الإداري في العراق، مؤسسة مسارات التنمية الثقافية والإعلامية، بيروت، 2012م، ص48-49.
(*) (+ مقبول أو ايجابي) (- مرفوض أو سلبي) (± يرفض القيم والمعايير السائدة ويحل محلها قيما جديدة بدلا عنها) .

(1) معن خليل عمر، انشطار المصطلح الاجتماعي، مصدر سابق ،ص81.

4. **الطقوسية وتعني الإفراط في الشعائر أو في الالتزام بالمعايير(Ritualism)** إذ ينطوي هذا الإنموذج على التخلي عن أهداف النجاح ذات الطابع الثقافي أو التقليل من أهميتها، في نفس الوقت الذي يؤكد على الامتثال المظهري للمعايير النظامية. إذ يبدي الأفراد وحسب هذا النموذج طاعة عمياء للشعائر والطقوس والمعايير الاجتماعية والتعليمات والضوابط القانونية إلى درجة تجعل منها أهدافاً بحد ذاتها تنسيهم أهدافهم الثقافية الأصلية .
5. **الانسحاب (Retreatism) :** يتمثل هذا الإنموذج في رفض الأهداف الثقافية والوسائل النظامية في آن واحد, وهو أقل النماذج انتشاراً, حيث يتميز الأشخاص الذين يتمثلون بأنهم لا ينتمون إلى المجتمع, وان كانوا يعيشون فيه وهم عبارة عن ((المغتربين الحقيقيين)) لأنهم لا يشاركون في الإطار العام لقيم المجتمع ، فيهربون من الواقع الاجتماعي لعدم تمكنهم من تحقيق أهدافهم، لا بالطرق المسموح بها ولا بالطرق الممنوعة. لذلك فهم يرغبون بالانعزال عن المجتمع لفقدانهم الرغبة بالاشتراك بالسلطة نتيجة خذلانهم وتخلي شركائهم عن المبادئ النظامية المتفق عليها. وهذا ما يفسر سلوك المرجعية الدينية بغلق بابها أمام النخبة الحاكمة والسياسيين كافة، إلى جانب انعزال عدد من الزعماء السياسيين عن الشأن السياسي والحكومي والذي تمثل انسحابهم وعدم تدخلهم في العملية السياسية على الرغم من فوزهم بالانتخابات وامتلاكهم القاعدة الشعبية الأكبر في المجتمع .
6. **التمرد (Rebellion)** : إن هذا الإنموذج من الاستجابات التوافقية يجعل الأشخاص خارج محيط البناء الاجتماعي ويدفعهم إلى البحث عن بناء اجتماعي جديد, أو بناء يتميز بالتعديل الجوهري. فهم يتمردون على المعايير الاجتماعية رغبة منهم بإيجاد معايير اجتماعية جديدة يتوافقون معها على أن تعمل هذه المعايير(الجديدة) على توفير الوسائل أمام جميع الأفراد بطريقة متساوية . ويتصف هذا النمط بالتغيير الجريئ والانقلاب على الواقع الاجتماعي، فهو يضع بدائل أكثر قناعة ونزاهة كما يقترح بدائل أكثر مرونة وعدالة لاستيعاب الطموحات الجديدة رافضا الواقع النظامي المتصلب ذات القوالب النمطية المقيتة.

ويبدو واضحاً أن الكثير من أفكار نظرية الانومي أو فقدان المعايير تكاد تنسجم بدرجة كبيرة مع الواقع الذي ساد المجتمع العراقي بعد عام2003 لاسيما حالات الفوضى واللاقانون التي تجسدت في أفعال وسلوك عدد كبير من أفراد المجتمع والتي أدت بدورها إلى ازدياد معدلات جريمة الفساد الاداري والمالي الى درجة جعلت من العراق من البلدان المتصدرة للفساد بحسب التصنيفات الدولية ومنظمة الشفافية .

وأن أساس نظرية التحليل الوظيفي المعاصر ولاسيما عندما حاول أن يطرح افكاره عن البنائية الوظيفية ويحلل طبيعة النظم الاجتماعية ومنها النظام السياسي وهذا ما ظهر في تحليلاته عن الوظائف الظاهرة والكامنة ونوعية الخلل الوظيفي الذي يحدث نتيجة الخلل بين البناء والوظيفة وما يحدث من تغيرات على النسق الاجتماعي والسياسي والديني في المجتمع الحديث وبالطبع أن اسهامات (ميرتون) أثرت على التحليلات الوظيفية السوسيولوجية والسياسية[1] .

ثالثا : نظرية القيمة المضافة أو نظرية الإجهاد) (نيل سملزر1930-2017)*

---

(1) عبدالله محمد عبدالرحمن ، علم الاجتماع السياسي النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة ، دار النهضة العربية ، للطباعة والنشر ، بيروت _لبنان ، ط1 ، 2001 ، ص105-106

(*) نيل جوزيف سميلسر عالم اجتماع أمريكي شغل منصب أستاذ في علم الاجتماع في جامعة كاليفورنيا ، بيركلي . كان باحثًا نشطًا من 1958 إلى 1994. كان بحثه حول السلوك الجماعي والنظرية الاجتماعية ، حصل على شهادته الجامعية من جامعة هارفارد في عام 1952 في قسم العلاقات الاجتماعية . من 1952 إلى 1954.

يعد (نيل سملزر) من المنظرين الوظيفين في علم الاجتماع الامريكي ومن أبرز المهتمين بموضوع الحركات الاجتماعية والمعروف ان نيل سملزر قد تعامل مع الفعل الجمعي على مستوى النظام الاجتماعي بدلا من التعامل مع الفعل باعتباره تفاعلا بين اثنين او اكثر من الفاعلين اي ان دراسة الفعل الجمعي على المستوى النظام الاجتماعي ستكون وحدات التحليل ليست الحوافز بل الادوار يعني المواطن والاحزاب السياسية والشركات والعوائل وأما الأمر الاخر أن (نيل سملزر) قد تعامل مع الفعل الجمعي بالدخول الى تفاصيل الحياة الاجتماعية بدلا من البقاء على مستوى التجريدات في الانساق الاجتماعية حيث حدد دور القيم والمعايير والمؤسسات الاجتماعية بأن تدلوا كل منها بدلوها في دفع الفعل الجمعي الى نهاياته المنطقية[1].

عرف سملزر الحركات الاجتماعية بأنها السلوك الجمعي لأعضاء المجتمع الذين يرون أنهم لا يحتلون مكانتهم التقليدية ولا يقومون بالأدوار المنسوبة اليهم ويرون ان الدور الذي ينهضون به في المجتمع لا يتفق ومكانتهم ومراكزهم فيه وانه على مدار فترة من الزمن ينمى كثيرا من هؤلاء نظرة جديدة عما يعتقدونه ويحلمون به من امال ورغبات تمثل في نهاية ما يتعارف على تسميته بالحركات الاجتماعية[2]. في هذه النظرية يحدد (سملزر) عوامل وروف وشروط ينتج عن تراكمها واختلاها السلوك الجمعي واهم ما يميز النظرية تعقب المراحل اذ كل مرحلة تعقب الي قبلها ولا تصبح مرحله إلا اذا جاءت بعد المرحلة السابقة اذا تعتمد على الاداء يعني تبدأ بالارتفاع والتراكم من البداية حتى لنهاية اي نظرية المرحلة او القيمة المضافة [3] .

ولهذا يحدد سملزر خمس مراحل اساسية لعملية القيمة المضافة لتفسير السلوك الجمعي وهذه المراحل هي[4] :

المرحلة الاولى : مرحلة التهيئة البنائية

تتصف هذه المرحلة بظروف معينة ذات طبيعة بنائية تعد ظروفا مهيئة ومشجعة للكشف عن أفعال معينة للسلوك الجمعي على سبيل المثال المجتمع المتميز بظروف اقتصادية أو سياسية معينة تهيئ وتشجع لأعمال تتصف بالسلوك بل يجب ان تعقبه مؤشرات أخرى .

المرحلة الثانية : مرحلة التوتر البنائي

تعد هذه المرحلة تواصلا او تراكما لظروف المرحلة السابقة فالحركات السياسية الثورية قد تتبع من الجماعات المضطهدة اجتماعيا وسياسيا وبذلك تتراكم ظروف المرحلة الاولى مع ظروف المرحلة الثانية فتتبين التوقعات المحتملة للكشف عن السلوك الجمعي .

المرحلة الثالثة : مرحلة نمو وانتشار عقيدة معممة

في المرحلتين الاولى والثانية (التهيئة البنائية والتوتر البنائي) تعقبهما تطور تعميمي اعتقادي للموقف ولابد ان يكون لهذا التعميم الاعتقادي اهمية ومعنى لمن يشارك فيه وهذا الفهم والمعنى المشترك لا يتم إلا اذا وجدت عقيدة عامة بين المشاركين في الموقف ومهمة هذه العقيدة ان تحدد مصدر التوتر وخصائصه واي استجابة تقضي لذلك التوتر وبهذا تصبح هذه المرحلة كأنها الاطار الفكري الذي يحدد افعال وسلوكيات المشاركين لمواجهة موقف التوتر .

---

(1) N.Smelser, The Theang of Collective Behavieur, Third edittan, Routledge, 8kegan paui London, 1970 p.24.

(2) عبدالله شلبي ، الحركات الاجتماعية السياسة الاصول الاسلامية ، السياسة المعاصرة نموذجا ، كلية التربية ، جامعة عين الشمس ، ص 21

(3) متعب مناف السامرائي ، محاضرات في السلوك الجمعي ، العام الدراسي 1989 _ 1990، قسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ،

(3) ناهدة عبد الكريم ، حافظ ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العددان 34_35 ، 2004 بغداد ، ص 38_40.

المرحلة الرابعة : العوامل المعجلة

في بعض الحالات تتحقق المراحل السابقة ولكن السلوك الجمعي لا يحدث على سبيل المثال قد تقع مظاهرات صاخبة تتجسد فيها المراحل الثلاثة لكن الهرب لا يحدث من المظاهرة إلا اذا حدثت واقعة معينة تعجل بالهرب كان يقتل أحد المتظاهرين باشتباك المظاهرة مع الشرطة وفي ظروف التوتر العنصري توجد اغلب الاحيان حوادث تؤدي الى تهييج او اشعال العنف مثل عراك بين شخص من عنصرين مختلفين كما حدث في امريكا في لوس انجلس تحديدا عندما ادى مقتل احد الزنوج الى حوادث شغب كثيرة ان مثل هذه الحوادث المهيجة قد تبرر الخوف والحقد الذي تنطوي عليها العقيدة المعممة وتصبح بداية لشرط التوتر وقد تعيد الشروط المهيئة للسلوك الجمعي .

المرحلة الخامسة : تحرك المشاركين للقيام بفعل

وهي مرحلة الفعل عندما يأتي الاشخاص بفعل معين اذا ما وجدت الظروف والشروط المناسبة فان الشرط الوحيد المتبقي يتجسد بفعل الجماعة تتميز هذه المرحلة بظهور حالة الرعب وحالة العداء وبداية التحريض على الثورة [1].

ويرى العالم (سملزر) أن الحركات الاجتماعية هي الحركات التي تسعى الى تغيير القيم الاجتماعية لذا سماها بالحركات الاجتماعية الريادية التي يتميز أعضاؤها بالثقة بالنفس واليقين وانهم واثقون بان لهم الحق المقدس كما في الحركات التي تقوم بها بعض الجهات الحزبية أو السياسية للطعن والتنكيل بالجهات أو الاحزاب الأخرى كونهم مؤيدين دينيا أو مسنودين طائفيا وذلك يرجع لطبيعة اعتقادهم وتفسيرهم بأحقيتهم على حساب الآخرين[2] . وفي رأي (سملزر) هناك ستة محددات تحكم تطور الصراع الاجتماعي وأن هذه المحددات تشكل التاريخ الطبيعي لذلك الصراع بمعنى أن كل صراع يضيق في نطاق النتائج المحتملة التالية له[3] :

1. الاوضاع البنائية المهيئة هي الظروف الاجتماعية العامة الضرورية لحدوث الحركات الاجتماعية .
2. الضغوط البنائية الناتجة عن روابط مفاصل البناء المتشددة بحيث تسبب توترا واضطرابا وشعورا بعدم العدالة وعدم التكافؤ في التعامل بين نوع والاقليات والاعراق والطوائف .
3. هو وجود المعتقدات التي يحملها الجميع اي وجود عقائد فكرية خاصة تعبر عن عدم العدالة والانصاف في التعامل مع افراد المجتمع وعن الجور والظلم الممارس في سياسة الحكم على عامة الناس .
4. الذي يسمى بوجود العوامل المعجلة أي وجود أحداث تنبه إلى أفعال .
5. تعبئة المشاركين بالفعل عن طرق اعتناقهم ديننا جديدا .
6. تأثير ممارسة الضبط الاجتماعي اي عندما تستخدم السلطة بأسلوب العنف والزجر مع المنتظمين في الحركة الاجتماعية .

يعتقد (سملزر) ان تعرض المجتمع او الجماعة الى الانهيار المفاجئ قد يؤدي الى التوتر واثارة السخط والاستياء والى سلوك غير متعارف عليه وسميت بالقيم المضافة بسبب اضافة قيم جديدة في كل مرحلة من المراحل الستة التي يمر بها السلوك الحشدي ومن هذه المراحل هي[4] :

---

(1) ناهدة عبد الكريم ، مصدر سابق ، ص 40 .

(2) ر. بوردون ، بوريكو ، المعجم النقدي لعلم الاجتماع ، ترجمة سليم حداد ، المؤسسة الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ، ص 274. بتصرف من الباحثة .

(3) جوردن مارشال ، موسوعة علم الاجتماع ، ط1، مج 2، ترجمة احمد زايد وآخرون ، تقديم محمد الجوهري، المجلس الاعلى للثقافة ، القاهرة، 2000، ص 634.

(4) فوزية العطية ، المدخل الى دراسة علم النفس الاجتماعي ، علم الاجتماع ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، دار الحكمة للطباعة 1992 ، ص 127_128.

1. **المرحلة المساعدة على احداث الانتشار:** لا يحدث السلوك الحشدي مالم تساعد على تشكيلة البنى الاجتماعية ولتوضيح ذلك يمكن القول لكي يتشكل السلوك الحشدي لابد من تجمع عدد كبير من الافراد في نفس المكان لتبادل الشكوى والمظالم لذلك تحرم الحكومات الاستبدادية التجمع واللقاء العام في ظروف معينة .
2. **التوتر التركيبي :** اي التعرض الى الانكسار الاحباط الاجتماعي وكلما اشتد التوتر وازداد الاحباط كما ساعد ذلك على تشكيل الحشود او الحركات الاجتماعية وهذه المرحلة لابد ان تسبقها المرحلة الاولى لتهيئ لها وذلك مثل تعرض المجتمع لحدث سياسي او اقتصادي او عسكري مؤثر .
3. **المعتقدات العامة الاستقراطية:** اي الايمان المشترك بسبب ومصدر التوتر والاستجابة المشتركة له .
4. **العوامل المعجلة:** اي لابد من توفر عوامل مأساوية مفاجئة تؤدي الى الشعور بالإحباط الجمعي فالحشود والحركات الاجتماعية تكون دائما مسبوقة بواحد او اكثر من هذه العوامل .
5. **تعبئة المشاركين:** يعد وقوع الحدث المأساوي او العوامل المعجلة تتم التعبئة النفسية والفكرية والايديولوجية للوقوف والعمل ضد الفئة التي كانت سبب في الاحباط .
6. **تشغيل الرقابة الاجتماعية للضبط الاجتماعي :** أي توقع التقبل الاجتماعي للحركة يدفع السلطة الى محاولة السيطرة الاجتماعية على الحشد او الحرة عن طرق الوسائل التي من شأنها ان تؤدي الى انقسام الحركة واضعافها وعزلها .

ومن أهم الطرق انهاء السلوك الحشدي انهاء المجهولية في الحشد واعادة فردية أعضائه ثم تجزئته وتقسيمه الى وحدات صغيرة لعرقلة عملية الدوران وازاحة زعمائه او قادته دون استعمال القوة ضدهم[1] .

وتأسيسا على ما تقدم فإن تعدد النظريات واختلاف وجهات نظرها في تفسير جدلية العلاقة بين الصراع السياسي وتداعياته على السلم المجتمعي، ومن هذا المنظور السوسيولوجي نفهم أن الصراع السياسي يحدث في المجتمع كنتيجة حتمية (**Determinism**) أمر حتمي، لأن القوانين والأحكام السياسية تعكس مصالح الطبقات الاجتماعية القوية الحاكمة والمتحكمة بالطبقات الاجتماعية الفقيرة والوسطى، فالصراع السياسي يخلق خللًا وظيفيًا في طبيعة العلاقات الاجتماعية بين الأحزاب السياسية وعلاقتها بالسلطة والحكم من جهة، وبين المكونات الاجتماعية (أفراد ، طبقات ، طوائف ... ألخ) وعلاقتها بالنخبة الحاكمة من جهة، على وفق ما جاء به (روبرت ميشيلز) * في القانون الحديدي للأوليجاركية**.

وما يعتري النظام الاجتماعي من خلل أو معوق يحول دون قيام ذلك النظام بالأداء مهامه المطلوبة، فقد جاءت النظرية الصراعية بالعديد من الأفكار والفرضيات والمبادئ ذات أهمية في فهم القضايا الرئيسة لموضوع الدراسة ومتطابقة ومفسرة لما يمر المجتمع العراقي من صراع سياسي

---

(1) معن خليل العمر، نحو نظرية عربية في علم الاجتماع ، مطبعة البيان، الشارقة، الامارات، 1989،ص88.

(*) كان فيلسوفا وعالم اجتماع واستاذ جامعة من مملكة ايطاليا والمانيا، ولد ميشيلز في 9 يناير 1876في المانيا ثم انتقل الى ايطاليا حتى توفي فيها في 3 ماي 1936، إذ تقابل مع رائدي نظرية النخبة باريتو وموسكا في عام 1910، ويعد ميشيلز من أشد المعارضين للماركسية وهو من ضمن رواد نظرية النخبة الكلاسيكية، فقد كان في الأصل اشتراكيًا متطرفًا، ومن أتباع المذاهب النقابية لجورج سوريل (Georg Sorel) الاشتراكي الفرنسي الذي مجد الإضرابات التلقائية والعنيفة للجماهير كطرق رئيسة للثورة.

(**) الأوليجاركية (Oligarchy) أو أحيانا الأوليغارشية أو حكم الأقلية هي شكل من أشكال الحكم بحيث تكون السلطة السياسية محصورة بيد فئة صغيرة من المجتمع تتميز بالمال أو النسب أو السلطة العسكرية، فكلمة (أوليجاركية) مشتقة من الكلمة اليونانية (ὀλιγαρχία) أوليغارخيا، وغالبا ما تكون الأنظمة والدول الأوليجاركية مسيطر عليها من قبل عائلات نافذة معدودة تورث النفوذ والقوة من جيل لآخر .

وايديولوجي ألقى بضلاله على حالة الاستقرار وما يترتب على ذلك من آثار سلبية في على مستوى الفرد والمجتمع على حد سواء فيفشل النظام في تحقيق أهدافه .

فنظرية المعوقات الوظيفية بينت وجود خلل وظيفي متمثل بالصراع السياسي في المجتمع العراقي الأمر يعيق من تحقيق واستمرار حالة السلم المجتمعي، وهذا الخلل يحدث نتيجة عدم المرونة التي تبديها الجهات المتصارعة سياسيا مما يزيد حجم الفجوة بين السلطة وأحزابها وبين أفراد المجتمع مولدة معوقا آخر ألا وهو أزمة الثقة .

الفصل الثالث

تداعيات الصراع السياسي على السلم المجتمعي في العراق بعد عام 2003

المبحث الاول

تحليل مضامين الصراع السياسي والسلم المجتمعي اشكالية التأثير والتأثر

المبحث الثاني

الآثار الاجتماعية للصراع السياسي على واقع البنية الاجتماعية في العراق ما بعد عام 2003

المبحث الثالث

واقع ومستقبل السلم المجتمعي في ظل استمرار تداعيات الصراع السياسي في العراق

تمهيد

مما لاشك فيه ان الصراع السياسي في العراق بمسبباته الكثيرة قد احدث جملة من الاثار السلبية والمخاطر الكارثية التي اثرت على واقع البنية المجتمعية التي اخذت تتشظى ولاءات الافراد فيها بعيدا عن ما تختزله ثقافة المواطنة الواحدة من هوية جمعية داعمة لمجتمع عراقي موحد واندفاعهم بدلا نحو الاحتماء الى الثقافات الفرعية سواء كانت طائفية ام عرقية ام قومية بحجة انها الضامنة لمصلحة كل مكون على حساب اخر، وبذلك اضحى الصراع السياسي الذي تديره نخب سياسية هادفة الى حماية مصالحها على حساب الوطن الواحد الى تغذية تلك الولاءات على حساب الانتماء الوطني المسبب الرئيس لديمومة اثاره الخطيرة على السلم المجتمعي العراقي .

ازاء ذلك بقي حالة السلم والامن المجتمعي مهددة بالفوضى في ظل تداعيات صراع سياسي نخبوي/مجتمعي تدام ضمن اطره مشروعية توظيف العنف وما ينتج عنه من مخرجات سلبية على واقع الحياة الاجتماعية طريقا لحماية غايات النخب الخاصة. بمعنى اخر نقول ان الصراع السياسي في العراق بآثاره وتأثيراته انما هو عنف مقنن يدار بعقلية سياسية هادفة الى تقويض البنية المجتمعية، فيكون بمسبباته ومخرجاته ذا بعد سوسيولوجي طالما ان المستهدف به هو المجتمع العراقي بكافة اطيافه ومكوناته. لذلك تقتضي الموضوعية والضرورة العلمية بيان الاثار الاجتماعية له على السلم المجتمعي العراقي ومحاولة استقرائها وتحليل مضمونها من خلال التعريف بها والتي اصبحت بحكم المحددات والثوابت التي تدام بها حالة الصراع السياسي وما يمكن ان يؤثر به على واقع ومستقبل حالتي الامن والسلم في العراق. ولكي نُثبت صحة ذلك لابدّ من تحليل متغيري دراستنا بغية التعرف على أهمية الإرتباط بينهما وهذا دفعنا من الناحية العلمية الى بناء اطار معرفي يختزل فكرة الاثار الاجتماعية للصراع على البنية المجتمعية العراقية .

المبحث الاول

تحليل مضامين الصراع السياسي والسلم المجتمعي : اشكالية التأثير والتأثر

أولا: التحليل السوسيولوجي لمضمون الصراع السياسي

سنعمد الى تحليل مضمون واقع الصراع السياسي سوسيولوجيا بمقاربة افكار رئيسة تكشف عنها طبيعته وانماطه ومستوياته والتي تعد بمجملها عناوين رئيسة تأصل لفهم هذا النوع من الصراعات المعقدة.

1. طبيعة الصراع السياسي

تقوم طبيعة الصراع تاريخيا على دراسة واقع حالة عدم التماثل في العلاقات غير المتكافئة بين طرفيه، وقد اثار ذلك جدلا معرفيا بين العلماء والباحثين وتحديدا السوسيولوجين منهم حول طبيعته والعمل على تأصيل مداخله ونواتجه بهدف تطوير التفسيرات والنظريات العلمية التي تُيسر فهم اسبابه

ومحدداته بقصد التحكم به كظاهرة خطيرة توجب الضرورة التقليل من المخاطر المرتبطة به والمترتبة عليه[1].

تكمن طبيعة الصراع في كونه شكل من اشكال التفاعل الشخصي الديناميكي المكثف بين طرفين او اكثر تربطهما علاقة تأثير متبادل وهو ينتج عن بروز قدر من الاختلاف وعدم التوافق في الرؤى والمصالح والاهداف والتوجهات[2]. بمعنى اخر تشير تلك الطبيعة الى انه نشاط كلي يتنازع فيه الافراد مع بعضهم البعض من اجل هدف معين، فهو بذلك يؤشر حالة التضاد بين الافراد والجماعات المجتمعية مع مجموعات اخرى لعدة اسباب نتيجة الاختلاف بينهما حول هدف او مصلحة محددة[3]. على اساس ذلك تختزل طبيعة الصراع الاجتماعي/السياسي على وجود اطراف متقابلة تعيش حالة تنازع بدرجات متفاوتة تتراوح ما بين الصراع الهادئ السلمي والصراع الثائر، وكلاهما له اسباب دافعة لطبيعته، ومن ثم يكون للصراع الاجتماعي/ السياسي طبيعة معقدة بسبب التناقض في المصالح الاجتماعية/ السياسية، فعندما يشتد التناقض بين هذه المصالح يكون التجسيد في العلاقات الاجتماعية وفي منظومة الافكار المتناقضة ما يتولد عنها في الاغلب حراكا اجتماعيا يكون اكثر وضوحا في مظاهر الانتفاضات والثورات والحروب الاهلية، لذلك ان الحديث عن الصراع السياسي انما يعني صراعا اجتماعيا الذي يعد من اعقد الصراعات التي خاضتها المجتمعات على مدى تاريخه الطويل سواء ما بين النخب السياسية والمجتمع او ما بين الجماعات السياسية فما بينها فتعذو الاختلافات والتناقضات في الرؤى مقدمة لمعرفة طبيعة الصراع السياسي الذي يمتاز بتعدد الدوافع المسببة سواء اكنت فكرية او ثقافية او ايديولوجية او مذهبية والخ والتي تنذر بحالات خطر تضر بالأمن المجتمعي[4].

وعليه نقول ان حالة الخطر تشتد مع طبيعة الصراع السياسي بكافة مستوياته نظرا لحجم المخاطر التي تنعكس سلبا على الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي للوجود البشري وبحكم تعدد مسببات طبيعة هذا النوع من الصراع من حيث التعقيد غي ابعادها وتداخل مسبباتها ومصادرها وتشابك تفاعلاتها وتأثيراتها المباشرة والغير المباشرة اضحت هذه الظاهرة تنفرد عن غيرها من الظواهر بانها ديناميكية بالغة التعقيد والتأثير في البناء الاجتماعي [5]. وهنا نقول ان طبيعة الصراع السياسي المعقدة لها مسبباتها المعقدة والتي تتمثل بالصراع في طبيعة النظام السياسي والنزوع الايديولوجي والاوضاع السياسية وتضاد المصالح الانانية ما يؤدي الى تفاقم حالات الظلم والقهر التي تدفع بالنهاية الى استدامة حالاته في المجتمع. ازاء ذلك نحن هنا أمام جملة من الاسباب التي تدفع الى التعقيد بطبيعة الصراع السياسي فمنها ما يتعلق: بطبيعة النظام السياسي والنزوع الايديولوجي لدى التيارات السياسية، ومنها ما يرتبط بالتدخلات الخارجية التي دفعت باتجاه تأكيد المصالح الانانية لدى الجماعات المتصارعة، واخرى تسببها وجود حالة الصراع من اجل مقومات العيش ما بين الحكام والمحكومين،

---

(1) Purhan nurgiyantoro teori pengkjan fiksi Yogyakarta gadjah mada university press 2010 h 124

(2) ينظر: نسيم الصمادي ، خلاصات كتب المير ورجل الاعمال ، المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، القاهرة ، 2002 ، ص1، https://hrdiscussion.com/hr2047.html.

(3) الزبير بن عون ، تحليل سوسيولوجي للصراع في الهيئات المحلية: دراسة حالة المجالس الشعبية المحلية المنتخبة بولاية الأغواط ، رسالة ماجستير منشورة، قسم العلوم الاجتماعية،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ورقلة، الجزائر. ، 2012 ، ص149.

(4) اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ، ادارة الصراعات والازمات الدولية ، نظرية مقارنة لإدارة الصراع العربي الاسرائيلي في مرحلة المختلفة، دار الطبع بلا، 2001 ، ص 15- 16 .

(5) محمد عبدالله راضي ، تطور ظاهرة الصراع الدولي وافاقها في القرن الحادي والعشرين ، رسالة ماجستير ،غير منشورة، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2005 ، ص 5

فضلا عن دور الطبيعة البشرية كمصدرا اساسيا للصراع السياسي اضف الى حالة وجود نوازع للشر والاهواء الشخصية والنزعات العدوانية واللاأخلاقية واللامبالاة وعدم الوفاء بالمسئولية لدى البعض ووجود العملاء والاعداء وذوي لنفوس المريضة[1].

وبذلك اصبح الصراع السياسي من الشمول والتغلغل جزء من الحياة اليومية لكل لبشر فلم يبقى اليوم اي مجال من مجالات الحياة الا ودخل الصراع السياسي فيه وهذه الحالة تبقى عامة في مجتمعات الشرق الاوسط التي كانت ومازالت تعاني من ضعف الاستقرار السياسي فيها[2].ومن ثم فإن اغلب مجتمعات الدول وخاصة النامية منها تعاني من صراع داخلي قد يصبح في اوقات ما بأثره السلبي مسيطرا على كافة مجالات الحياة الاجتماعية لمواطني لدولة فيصبح لديهم كظاهرة اجتماعية مألوفة وقضية اجتماعية معتادة تضر بمسألة الحفاظ على وحدة المجتمع وزيادة تماسكه[3]. ازاء ذلك نقول ان واقع الصراع السياسي وتأثيراته في المجتمع يبقى مستداما في ظل ثبات وجود عدة مسببات[4]:

أ. صراع العلاقات الذي يتولد بسبب وجود انفعالات سلبية قوية سواء نتيجة سوء فهم او نتيجة لصورة نمطية معينة او لتكرار انماط سلوكية سلبية وغالبا ما تؤدي هذه المشكلات الى بقاء حالة الصراعات السياسية ماثلة وثابتة كالحالة التي نجها عند النخب السياسية في اغلب البلدان او مابين الحكام والمحكومين، وهذا ضمنا يتفق مع يؤكده لويس كوزر من ان الصراع السياسي ينتج عن حرمان الافراد من المشاركة في المطالب الاجتماعية والذاتية او عدم قدرة اطراف المتنافرة على تحديد الاهداف وان هذا النوع من الصراع من الممكن ان يحدث عندما تتوفر الظروف الموضوعية مثل قصور الموارد المحدودة او النادرة او قصور الاهداف المتبادلة، بالقدر الذي يؤدي الى تصعيد الصراعات العنفية والمدمرة المقترنة بالقوة المادية.

ب. يرتبط الصراع السياسي/ الاجتماعي بالصراع حول المعلومات والتي يكون سببها فقدان الاطراف المعلومات الضرورية اللازمة لاتخاذ القرارات الصائبة او عندما يختلفون حول اهمية المعلومات أو الاختلاف في تفسيرها او الوصول الى تقييمات مختلفة بصوره جذرية لنفس المعلومات.

ت. ارتباط الصراع السياسي قد يرتبط بصراع الاهتمامات، يعتبر هذا النوع من الصراع اكثر انواع الصراع شيوعا وذلك لأنه يحدث داخل أي مجال سواء كان ماليا أو دينيا أو اخلاقيا أو اجتماعيا أو قد يكون صراع الاهتمامات واقعيا ظاهرا أو باطنيا ولاشك فيه أن الميول والاهتمامات الثقافية والاخلاقية تلعب دورا كبير عي هذا الصراع من حيث انها تمثل لدى بعض الافراد المحرك الرئيسي لكل المعلومات[5].

ث. ارتباط الصراع السياسي بصراع المصالح ومنشؤه الصراع حول المصالح المتناقضة التي تنتج غالبا عن تبنى طرف او اكثر من اطرافه لمصلحة محددة تدفع به نحو الصراع لأنه يرى فيها ضرورة لإشباع حاجاتهم ومصالحهم، ومن ثم يعتقد طرفا الموقف الصراعي ان المصلحة توجب التضحية بمصالح الاطراف المعنية، وعليه فان هذا النوع من الصراعات تسببه المنافسات

1() نجيب غلاب، اسباب الصراع السياسي والاجتماعي ، موقع يمرس الالكتروني،2008/7/13،صنعاء، https://www.yemeress.com/algomhoriah/1009442

2() خلدون النقيب، صراع القبيلة والديمقراطية: حالة الكويت، دار الساقي ، بيروت، 1996، ص17.

3() بيتر فالنستين ، مدخل الى فهم تسوية الصراعات: الحرب والسلام والنظام العالمي، ترجمة : سعد فيصل السعد ، محمد محمود دبور ،، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان ، 2006 ، ص 107.

4() منير محمود البدوي ، مفهوم الصراع في اصول النظرية ، الاسباب والانواع ، مجلة دراسات مستقبلية ، العدد3 ، مركز دراسات المستقبل، القاهرة ، 1997، ص 72.

5() سلامة عبد العظيم حسن ، طه عبد العظيم حسن ، استراتيجيات ادارة الصراع المدرسي، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان، 2007 ، ص 34-35.

والحاجات غير المتوافقة سواء كانت تلك المصالح او الحاجات حقيقية او متصورة وغالبا ما يتخذ صورته الظاهرة من اجل الحصول على الموارد او المكافآت ذات القيمة[1].

ج. ارتباط الصراع السياسي بصراع القيم لناتجة عن تضاد القيم بين اتجاهين اساسين من اتجاهات كالتضاد الذي يحدث في القيم المنبثقة عن التنظيم الاجتماعي وتلك التي ترتبط بمثل انسانية اشبه من ان تكون مثالية، فيكون التضاد مدخلا لصراع سياسي قيمي ناتج عن عدم وجود اتساق وانسجام داخل النسق القيمي للقيم وما يؤدي الى تباينها وتناقضها، وعليه نرى ان هذا التباين في جوهرة يرتبط بالجماعات والطبقات والنظم الاجتماعية[2]. ما تقدم تمثل باجمعها عوامل تعقد من طبيعة الصراع السياسي وبما ينعكس بصورة سلبية على البنيان الاجتماعي للمجتمع والدولة[3]

2. انماط الصراع السياسي

تندرج تحت مضمون الصراع السياسي العديد من الانماط المتعددة الاكثر بروزا واهمية والتي تعقد دوما من مخرجاته على المجتمع والتي تتمثل بما يأتي[4]:

أ. الصراعات على مناطق القوة والنفوذ السياسية: لم يكن الهدف السيطرة على مساحات ما من الدولة بل السعي لتأسيس امارات ودويلات داخلها واقاليم مستقلة بإدارة شؤونها الذاتية والتي قد توصلها الى تبني خيارات سياسية خارج الحدود الدولية للدولة الام.

ب. الصراعات على الموارد الطبيعية: تتركز بالصراعات على الهيمنة والموارد الاقتصادية من ثروات طبيعة وتعاملات تجارية كبرى والاتكاء على الانتماءات والهويات القبلية والمذهبية بوصفها دوائر اساسية في انتماء والمرجعية في ظل غياب سيطرة الدولة. وتشير موضوعات الصراع اعلاه الى غياب امكانية توافق الخصوم على اهدافهم بسبب علاقاتهم البينية ومن ثم اتخاذ كل طرف لمواقف متباينة استنادا على اهدافه ورؤيته المسبقة، يبقى ان واقع تفاقم انماط الصراعات يبقى رهين بأهمية موضوعات اساسية اخرى تتمثل بمايلي: أ. الاستمرار في البقاء من اجل البقاء الصراع على السلع الاستراتيجية.

ب. آليات العلاقات اي الآليات السلبية وموضوعات الصراع المتعلقة بالسلطة ومن الارجح في مثل هذه الصراعات توقع التضحية والعطاء من قبل الاتباع الذي يعول عليهم الفاعلين السياسيين كثيرا في حركاتهم وتحشيداتهم[5].

وعلى وفق ما تقدم اجمع الباحثون السوسيولوجين توصيف الصراعات السياسية بالصراعات الحدية التي ينتج عن مراحل حركتها وتطورها بذور ونزاعات الانفصال والتقسيم الى الحد الذي اصبحت به بوادر الوحدة او الاتحاد استثناء من القاعدة وهو ما ينذر مجتمع الدولة بأن يكون طبيعة مجتمعها منساق الى الانقسام او التمزق بحكم عوامل التباين الكامنة التي من الممكن ان تنشطر الى اقاليم او ربما الى دولتين او اكثر[6]. لذا لا غرابة من ان الصراعات السياسية تولد سلسلة من الازمات المتعاقبة ولعل من اعقدها هي ازمة القيادة او ازمة ادارة التنوع نحو تعزيز قيم قبول الاخر والتعايش، بمعنى اخر يبقى

---

(1) منير محمود بدوي ، مصدر سابق ، ص 74 .

(2) عبد الله عقلة مجلي الخزاعلة ، الصراع بين القيم الاجتماعية والقيم التنظيمية في الادارة التربوية ، دار حامد للنشر والتوزيع ، عمان، 2009 ، ص 54

(3) اسعد عبد الوهاب عبد الكريم ، الاحزاب السياسة في العراق ، وقائع المؤتمر السنوي الذي عقده مركز صلاح الدين الايوبي بعنوان (التعددية والوحدة الوطنية .. الواقع والطموح) ، في جامعة تكريت ، بالتعاون مع بيت الحكمة ، للفترة 19_20، تشرين الثاني 2007 ، بغداد ، منشورات بيت الحكمة ، 2009 ، ص 217

(4) زياد الصمادي ، حل النزاعات ، برامج دراسات السلام الدولي، النسخة العربية ، الامم المتحدة، نيويورك ، 2010 ، ص25.

(5) احمد عبد الحافظ فواز ، العنف الهوياتي والفرصة السياسية في العراق، مجلة دراسات مستقبلية ، العدد 48، مركز المستقبل ، القاهرة، 2016 ، ص 136.

(6) نبيل راغب ، موسوعة قواعد اللعبة السياسية ، دار الغريب ، القاهرة، 2002 ، ص 385_386.

واقع الصراعات السياسية في ظل تصاعد وقائعه وخطواته وتنقله بين انماطه المختلفة المتضادة مدعاة لترسيخ اختلاف توجهات القوى الاجتماعية والسياسية وصولا الى تأكيد مفاهيم الطائفية والمذهبية والسياسية المتداخلة وبما يضر بواقع المجتمع الانساني[1].

3. مستويات الصراع السياسي

غالبا ما تتدرج الصراعات السياسية بعدة مستويات تتمثل بالاتي[2].

المستوى الاول : يتعلق بالصراعات المحلية، اي التي يكون اطراف الصراع فيه أفرادا وجماعات ضمن محيط مجتمع ما. فدائرة مثل هذا الصراعات يتجه الى ان يكون محدود بطبيعته بين الجماعات، وغالبا ما تتعدد انواع هذا الصراع بتنوع اطرافه وان دائرته ومجالاته قد تكون اكثر اتساعا وتنوعا من دائرة الصراع الفردي(الصراع بين الافراد) الذي يعد صراعا ضيقا حول مصلحة محدد تهم الافراد فقط، بخلاف الصراع بين الجماعات المختلفة في توجهاتها الدينية والسياسية والطائفية والاثنية وغيرها والتي يندرج تحت مستواها الصراعات الداخلية في الدولة الواحدة فيما بين اعضاء الجماعة الواحدة او الجماعات السياسية المنتظمة.

المستوى الثاني : يتعلق بالصراعات الاقليمية ضمن دائرة جغرافية اقليمية محددة تضم عددا من الوحدات المجتمعية التي تشكل كل منها دولة مستقلة عن الاخرى، والتي تعرف عن نفسها بأنها وحدات النظام الاقليمي المتفرع من النظام الدولي[3]. وان تلك الصراعات على الرغم من انها تبدو محدودة ضمن اطار اقليمي فأنها تسمح لبعض دولها وخاصة الفاعلة منها الى ان تتدخل في شؤون مجتمعات الدول المتصارعة والدولة التي تعاني من عدم الاستقرار في نظامها الداخلي بما يتوفق ومصالحها الخاصة[4]. وهذا ما نراه بالنسبة لتدخل الدول الاقليمية في الشأن الداخلي العراقي أو اليمني أو السوري وغيرها .

المستوى الثالث : يختص بالصراع بين الدول الذي يعرف في الغالب بالصراع الدولي وتكون دائرة الصراع اكثر تعقيدا واتساعا على المستويين السابقين وهذا النوع من الصراع يكون على نطاق واسع دولي تكون ضحيته دولة او عدة دول ترى فيه الدول الكبرى ساحة للصراع والتنافس مع الدول الاخرى.

تشير تلك المستويات الى الصراع السياسي سيؤثر في قناعات اطراف الصراع ومدى تحقيقهم للأهداف المتوخاة، فيكون واقع الصراع بصيغة صراع الهدف المراد تحقيقه حتى وان اختلف طبيعة الادوار التي تدار به بيئة الصراع التي تمثلها المجتمعات المتضررة[5]. فتكون الاخيرة الساحة التي تتفاعل بها المتغيرات المعرفية والادراكية لأطراف الصراع القائم بينهم والتي تحدد على وفق مشاعرهم تجاه هذا ادارة الصراع بعيدا عن التفكير بمصالح افراد مجتمع ساحة الصراع[6]. بمعنى ان الاخير سيكون ساحة التفاعل السلبي لخيارات المتصارعين الذين يدأبون على ادارته وفق اسس تنظيمية لا تضر بمصالحهم [7]. ازاء ذلك يبقى الصراع السياسي معقدا وتحمل مخرجاته مخاطر جمة لأنه يرهن واقعه بثلاثة صيغ صعبة على الحل تتمثل بالاتي: اولا: صراع مصيري: حينما يتيقن طرفا الصراع بقدرتهما على ازاحة الطرف الاخر نهائيا ، ثانيا: صراع الجوهري: الذي يمتاز بكونه صراع حول انواع او اشكال معينة اراض، عوامل دينية ، قومية ، اقتصادية مع عمق جذوره في الهياكل الاساسية للأطراف المتصارعة وتكراره عدة مرات ولا يتطلب بالضرورة دمار الطرف الاخر ، ثالثا:

---

1) ايناس عبد السادة علي العنزي ، الاستراتيجية الامريكية وادارة الصراع الارادات السياسة على الساحة العراقية ، مجلة دراسات دولية ، العدد 2، مركز الدراسات الدولي والاستراتيجية ، جامعة بغداد ،ص 72.
2) زايد عبيد مصباح ، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة ، دار الكتب العلمية، طرابلس، 2002، ص 151.
3) بيتر فالنستين ، مصدر سابق، ص 35.
4) امين هويدي ، الصراع العربي الاسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1983 ، ص 44.
5) ماجد عبد المهدي مساعد ، ادارة المنظمات ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان، 2013 ، 290_291.
6) محمود سلمان العميان ، السلوك التنظيمي في منظمات الاعمال دار وائل للنشر ، عمان، 2002 ، ص380
7) زهير بوجمعة شلابي ، الصراع التنظيمي وادارة المنظمة ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان، 2011 ، ص 372_373.

صراع عرضي : الذي يعرف عن نفسه بدلالة استغلال احد طرفي الصراع ظروف معينه يعتقد انها مناسبة لا تتهيأ مستقبليا ويعد وقتيا ومن الممكن ان ينتهي بزوال اسباب حدوث العرضية[1].

ثانياً: التحليل السوسيولوجي لمضمون السلم المجتمعي.

هو أحد مرتكزات الاستقرار والامن الانساني في اي مجتمع وبوجوده ينعم الافراد بالطمأنينة والامان والرفاهية وفيه تحقق التنمية وتزدهر المجتمعات، ومن ثم فهو مفهوم يشمل جميع مناحي الحياة الاجتماعية للأفراد والجماعات والشعوب، فاذا وجد السلم انتفت الحروب بين الناس[2]. وبذلك بعد السلم المجتمعي ضامن لوجود الافراد في مكان وزمان معين، تدفعهم مصالحهم لتمتين الروابط الثقافية والاجتماعية التي تجمعهم مع بعضهم وبما يؤدي الى الانسجام والتوافق فيما بينهم[3].

جدير بالذكر ان ماتقدم يجعل من السلم المجتمعي متحققا في الدول وهذا ما يدفعها دوما الى ضبط علاقات وتفاعلات افرادها على اساس القانون والمؤسسات وبخلاف ذلك يتزعزع ذلك السلم ويبدأ في الانهيار الذي يولد الاحباط واستلاب الحقوق التي تجعل من السلم المجتمعي يعاني حالات هزات عدم الاستقرار[4]. لذلك يعد تحقيق السلم المجتمعي عامل اساسي لتوفير الامن والاستقرار في المجتمع واذا ما فقدت حالة السلم والوئام الداخلي او ضعفت فان النتيجة الطبيعية هي تدهور الامن وزعزعة الاستقرار حيث تعم الفوضى والاحتجاجات والصراعات. لذلك تعد مسألة ضمان السلم المجتمعية ذات اهمية كبيرة لأنها تحقق التنمية والتقدم حيث يتجه الناس صوب البناء والانتاج ويتركز اهتمامهم نحو المصالح العامة المشتركة وتتكاتف الجهود لأجل خدمة الوطن والمجتمع وبناء الذات والدولة على حد سواء . ويندرج تحت تلك الاهمية جملة مقومات رئيسة[5]:

أ. فرض الامن والنظام والاستقرار في المجتمع مع حماية مصالح الافراد والجماعات لأجل تحقيق الاندماج والانسجام

ب. ضمان وترقية الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين والحفاظ عليها.

ت. العمل على ترقية الممارسة الديمقراطية وحرية التعبير في اطار القوانين والتنظيمات.

ث. تحقيق المساواة امام القانون بين أفراد المجتمع كافة على اختلاف الالوان والاجناس والقوميات.

ج. ان سيادة السلم الاجتماعي تؤدي الى بسط الاستقرار والامن وهما القواعد الاساسية الخاصة بالتنمية والتطور والازدهار والرقي بالمجتمع .

ح. زرع الطمأنينة ولراحة والنفوس بين افراد المتجمع .

على اساس ذلك يمثل السلم المجتمعي ممارسة السلمية يقوم بها الافراد وتضمنها الدولة ومن ثم فهي ليست دخيلة على الطبيعة الانسانية، بل هي متعلقة بسعي الانسان حتى في صراعه مع الطبيعة

---

(1) اسماعيل عبد الفتاح ، مصدر سابق ، ص13.

(2) احمد ابراهيم حمزة ، العمل الاجتماعي التطوعي ، دار السيرة للنشر ، بيروت ، 2015 ، ص 23.

(3) مالك بن ميلاد ، مجتمع شبكة العلاقات الاجتماعية ، ترجمة : عبد الصبور ، دار الفكر ، الجزائر، 1986 ، ص 27_28 .

(4) فاطمة عطا جبار، معوقات تحقيق السلم المجتمعي في العراق بعد عام 2018 ، مجلة العلوم السياسية، العدد 59 ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2020 ، ص 527 .

(5) شبلي مختار ، محاضرات في الامن والمجتمع ، دار هومة ، الجزائر ، 201، ص 114.

للحصول على قوته، وهو ما يحتم عليه ان يحظى بسلام وعيش مستقر، ومع كل تطور واتساع يرافقه اسلوب جديد للبحث عن الاستقرار والسلم والامن، لأنه خلاف ذلك سيعيش المجتمع في ظل حالة صراع تضر بأمنه، لذلك تيقن المجتمعات التعايش في ظل التوسع والاختلاف نتيجة حتمية لابد من استمرارها ما بين البشر في اسلوب العيش او الياته وحتى التنوع والاختلاف في الافكار والمعتقدات وغيرها، لذا لا مفر للمجتمعات المتنوعة من خلق صيغة للتعايش فيما بينها لاستمرار بقائها لحفظ امنها وسلامها[1].

بخلاف ذلك ستكون النتائج كارثية كما العديد من المجتمعات النامية التي مازال العديد من أفرادها وجماعات وحكوماتها تؤدي ادوارا في تمزيق وحدة التعايش السلمي عن طريق ارساء المحاصصة الاجتماعية الامر الذي ادى الى خلق هويات فرعية ودينية على حساب الهوية الاكبر مما افقد النظام المجتمعي قوته، ولذلك نجدها تراجع سياساتها وتفاعلاتها بغية تأمين السلم المجتمعي من خلال اعادة بناء المنظومة الثقافية والمجتمعية بوصفها النواة الاولى الحقيقية له عن طريق غرس القيم الصحية والمجتمعية والعمل على زيادة الوعي الاجتماعي والفكري لدى ابناء المجتمع ، اضف الى التعويل على مسألة التثقيف الذي تقوم به وسائل الاعلام باتجاه اعادة السلم المجتمعي عن طرق طمأنينة المواطن على نفسه وحياته وان يتمتع بحقوقه المدنية والسياسية والفكرية[2]. وهذه الحالة بدت جادة في جميع مجتمعات ما بعد النزاع ومنها العراق.

4. علاقته بالأمن المجتمعي

يعتبر الامن الاجتماعي الركيزة الاساسية لبناء المجتمعات الحديثة والسبيل الى رقيها لأنه يوفر البيئة الامنة، فكلما زادت درجة تماسك الجماعة ازدادت ثقة الافراد بأنفسهم وازداد احساس الاعضاء بالأمن الاجتماعي لذلك فمهمة الأمن انما هي خدمة اجتماعية يتوقف على اساسها تنمية المجتمع والنهوض به في مختلف الجوانب، وان من اهم عوامل استقرار المجتمع هو تحقيق الانسجام بين الافراد فالأمن يعد ضرورة لتحقيق السلم المجتمعي الذي يعد أساسا مهما في حياة كل شخص حيث لا يمكن للمرء ان يحقق اي شيء في حياته ان لم يكن هناك سلم وامن، لذلك علاقة الأمن بالسلم المجتمعية علاقة ارتباط قوية فالثاني يرتبط بما يطمح اليه المجتمع من رقي وازدهار، وهذا ما يدفع الجميع الى الامن عبر مواجهة التحديات التي تواجه المجتمع الامر الذي يتطلب تجميع الجهود والطاقات لتفعيل التعاون والتضامن بين مختلف شرائح المجتمع ونشر الثقافة الامنية فتكون هناك علاقة بين الامن المجتمعي والسلم المجتمعي من خلال تدخل الدولة في مواجهة المشكلات الاجتماعية ادراكا منها لأهمية الامن. بمعنى اخر يقوم السلم المجتمعي على مقومين رئيسين[3]:

أ- التكافل الاجتماعي: ان من مقومات المجتمع الصالح وجود التعاطف والتودد بين اعضائه فهناك نوعين من المجتمعات الاول تسود المحبة والأمن والاستقرار.

ب- التعايش: ان التعايش هو اساس بناء المجتمع الواحد او مجتمعات متعددة بطبقتها الاجتماعية المختلفة فالتنوع الموجود في المجتمعات انما هو حالة اجتماعية تسمح بتعدد الآراء سواء كانت دينية او سياسية او فكرية وتحقيق التعايش هو من يخلق القبول للأخر والاعتراف به والنظر الى التنوع انه حالة صحية طبيعية في المجتمع وليس على انه تضاد وتنافر ما بين افراد المجتمع الواحد او المجتمعات المتعددة

ومن ثم فوجود هذين المقومين يعني ان مستويي السلم والامن المجتمعي ستعززان على مستوى الاسرة اذ نجد ان الامن/ السلم المجتمعي والاسرة يكون الترابط وثيق بينهما حيث يكمل احداهما الاخر، فطالما ان ان السلم المجتمعي يعد ضرورة مجتمعية، فهو لا يتحقق إلا في ظل اسرة واعية تحقق في ابنائها

---

(1) سعد سلوم ، الوحدة في التنوع ، بغداد ، مؤسسة مسارات ، 2015 ، ص 13_18.

(2) مصطفى العوجي ، دروس في العلم الجنائي : السياسة الجنائية، دار الحامد لنشر الطباعة، عمان ، 2008 ، ص 184.

(3) محمد سيد فهمي ، الرعاية الاجتماعية والامن الاجتماعي ، المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية ، 1998 ص35.

الامن النفسي والجسدي والعقدي والاقتصادي بما يشبع حاجاتهم وهذا بدوره ينعكس على طمأنينة المجتمع ككل. وعلى مستوى المجتمع ، فالسلم / الامن المجتمعي يؤدي الى بناء قوة الوجود الاجتماعي الذاتية التي تشترك فيها يشترك كل الانساق والسياسات والسياقات الاجتماعية والاقتصادية بالقدر الذي يمكن معه تحقيق الامن الاجتماعي والمحافظة عليه .

5. وسائل تعزيز السلم المجتمعي

ان مسالة تعزيز السلم المجتمعي تعد قضية في غاية الاهمية، وذلك بحكم الصعوبات والتحديات والتعقيدات الكثيرة التي يمكن ان تضر باستمراره، لذلك عمدت جميع الدول الى ان تجعل هذه المهمة تكافلية تكاملية تقوم بها:

أ. المؤسسات الامنية

تعد المؤسسات الأمنية عماد سلطة المجتمع، وهي التجسيد الطبيعي لسلطة المجتمع من خلال قيامها بواجباتها الامنية للحفاظ على الامن والاستقرار، ومن ثم فإن انتفاء هذه الواجبات يعني غياب السلم المجتمعي وهو ما يمثل تهديدا كبيرا للأمن والاستقرار للمنظومة المجتمعية بأكملها، وهذا مل نلاحظه في العديد من الدول ومنها بعض الدول العربية التي تعاني الكثير من صراعات داخلية تتراوح حدتها بين اضطرابات داخلية تختلف شدتها من وقت الى اخر لتصل الى مواجهات عسكرية تهدد وحدة الدولة ذاتها[1] لذلك تقوم المؤسسات الامنية بعملية الضبط الاجتماعي من خلال مجموعة من الاجراءات والوسائل والعمليات التي تجعل المجتمع يسير وفق نمط سلوكي متعارف عليه، فبمجرد ان يمر المجتمع بخلل امني نجدها تشارك مشاركة فعالة في البحث عن مسبباته لإيجاد الحلول له بالتعاون مع جهود هيئات الدولة الأخرى[2]. وهنا تكون المسؤولية تكاملية طالما الخلل الأمني يؤدي الى الاختلال بالأمن المجتمعي الذي يخلق منافذ جديدة للعنف والارهاب الذي يهدد السلم والامن الاهلي[3]. وهذا الامر مسلم به بحسب التجارب العملية في الدول العربية ومنها العراق، فنشوب الصراعات فيها امر معتاد بسبب المرجعيات الهوياتية او الاقتصادية او الايديولوجية وغيرها من العوامل التي ادت الى الهشاشة الامنية المجتمعية فيها، لذلك تبدو ان مهمة المؤسسات الامنية بمختلف صنوفها كبيرة جدا في هذه الدول وهي مدعوة دوما الى ضبط الالتزام بحالة السلم والاستقرار من خلال الكشف عن اليات التي تسبب العنف بكافة اشكاله[4].

ب. التنشئة الاجتماعية

وهي نتاج عمل مؤسساتي سواء اكان منظماً وغير منظم كامل، فوظائفها المجتمعية تعد ضرورة لازمة في اكساب القيم الايجابية لأفراد المجتمع، لذا تعد تلك الوظائف شرط اساس لعملية التفاعل التي تتم بين الفرد بما لديه من استعدادات وراثية وبيئته الاجتماعية واندماجه في المجتمع ضمن اطار ثقافي يؤمن به ويتمسك بمحتواه[5]. لذا من الطبيعي ان تكون مسؤولية هذه الهيئات هو تنشئة الافراد على كافة القيم الايجابية التي ان تركز الجانب الاجتماعي لمفهوم السلم الاجتماعي، من خلال توعيته واشعاره بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الاخرين وبما يؤدي الى توفير الاستقرار السياسي والامن

---

(1) وردة مساعد علي عثمان الشاعري، التدخل الاقليمي في اليمن، دراسة في العلاقة بين الابعاد المذهبية والابعاد الجيوستراتيجية 2016 ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2018 ، ص28.

(2) احمد شوقي الشلقاني، مبادئ الاجراءات الجزائية في التشريع الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2008، ص11.

(3) علي عبد العزيز الياسري ، دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية والامن العراق نموذجا ، بغداد ، 2009 ، ص 113.

(4) جان ماري مولر ، معنى اللاعنف ، ترجمة انطوان الخوري طوق، مركز اللاعنف وحقوق الانسان، بيروت، 1995، ص43.

(5) عبد الرحمن العيسوي، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، دار الفكر العربي، الاسكندرية، 1985، ص 211.

المعيشي والحياتي والاقتصادي وهي بأجمعها تعد ضرورة لتحقيق السلم الاجتماعي وترسيخه، ولذلك تعد التنشئة الاجتماعية اهم المداخل البنيوية التي يعول عليها بتشكيل الوعي المجتمعي بضرورة الابعاد عن حالة الصراع بكافة اشكاله وخاصة السياسي منه وبما يؤمن من تدعيم مساراته في انتهاج السلوك الذي يؤمنه من الاخطار التي تهدد مجتمعه وذلك باتباع الاجراءات القانونية لحمايته من الاخطار الداخلية والخارجية[1]. وهنا نتفق والقول ان التنشئة الاجتماعية لها الدور الاكبر والابرز في مواجهة حالات العنف والارهاب، اذ انها تعمل من خلال الوعي المجتمعي شعور الفرد بانتمائه وبناء شخصيته وتثقيفه عن طريق فهم العادات والتقاليد وتجعله عضو مشاركا في المجتمع[2]. بخلاف ذلك يصعب تصور وجود امن سياسي/ مجتمعي وبالنتيجة استحالة بلوغ امن ثابت ومستقر في ظل غياب منظومة سياسية اجتماعية تكون شرعية ممثلة لكافة اطياف المجتمع[3] .

ت. وسائل الاعلام

تعد وسائل الاعلام سواء كانت التقليدية كالصحف او التلفزيون او الاذاعة او الوسائل الحديثة كالصحافة الكترونية مهمة في تعزيز السلم المجتمعي في المجتمعات كافة حيث يساهم مساهمة فعالة في ارساء دعائم الامن والاستقرار في اي بلد من خلال الافكار والرؤى التي يتم طرحها من خلالها[4]. ويبدو ذلك جليا من انها تعد احد وسائل التوعية في وقتنا الحاضر، وزاد تأثيرها مع زيادة التطور التكنولوجي الذي ساهم في ظهور العديد منها التي تعد بأجمعها مهمة في تكوين مفاهيم الجمهور وتصوراتهم في جميع نواحي الحياة لاسيما السياسية منها[5].

بناء على ذلك لابد من التسليم من ان وسائل الاعلام في الوقت الحاضر وحتى المستقبل القريب تؤدي دورا مهما في بناء الوعي السياسي وفي تغيير توجهات الرأي العام عبر وسائلها المختلفة نحو تعزيز الامن المجتمعي، بمعنى اخر يتضح دور الاعلام في التأثير على توجيهات الافراد عن الدولة ومؤسساتها مما يؤثر على وعي الافراد وتفاعلاتهم مع الحياة السياسية الضابطة لسلم مجتمعي عام تدعمه خيارت وعي سياسي مجتمعي ونخبوي يؤدي الى بناء التوافق السياسي/ المجتمعي عندهم[6]. ازاء ذلك نقول وسائل الاعلام تؤثر في بناء منظومة سلم مجتمعي من خلال ثلاث ابعاد: اولها، ذات اثر معرفي: يتحصل من خلال التعرض لوسائل الاعلام مما يعزز وعي الافراد معرفيا وثقافيا وسياسيا فهذه الوسائل تعد احد المصادر المهمة في الحصول على المعلومات التي تؤثر على الوعي السياسي للأفراد. وثانيهما ذات اثر وجداني: حينما يتعرض الافراد بصورة مستمرة لوسائل الاعلام المختلفة وبما يزيد من اهتمامهم بالشؤون السياسية والمجتمعية التي تولد لديهم قضية التأثير العاطفي في مسألة الولاء الوطني. وثالثهما: ذات اثر سلوكي : هذا الامر يتعلق بدراسة بين التعرض المستمر لوسائل الاعلام وينشط السلوك السياسي للأفراد مثل الاهتمام بالقضايا والشؤون العامة والمشاركة السياسية التي تعزز السلم المجتمعي[7].

ث. المجتمع المدني

---

(1) عمر عبد العاطي ، مستقبل مضطرب للمنظمات الدولية ف عصر الاوبئة ، دراسات خاصة ، العدد 9، ابو ظبي ، 2020 ، ص 12_17.

(2) علي سلمان السلامي ، دور التنشئة الاجتماعية في نبذ العنف ، مجلة الباحث العراقي، العدد الاول ، وحدة البحوث والدراسات السياسية والقانونية ، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2006 ، ص 27.

(3) عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة سياسية ، ج2 ، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،بيروت، 1993 ، ص751.

(4) علي عبد الفتاح كنعان ، الاعلام والمجتمع ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2014 ، ص 15- 52.

(5) عبد الراق محمد ابو جزر، دور الفضائيات الفلسطينية في تعزيز الوعي السياسي لدى طلبة الجامعات في قطاع غزة، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة الازهر ، كلية الآداب والعلوم الانسانية، غزة، 2011، ص 37.

(6) ناصر زين العابدين احمد وليلى عيسى ابو القاسم ، مفهوم واهمية الوعي السياسي تجاه الدولة والمجتمع ، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، العدد 9 ، كلية العلوم السياسية ، جامعة تكريت ، 2017 ، ص 161_162.

(7) وليد عبد الهادي العويمر ، دور الاذاعة والتلفاز الاردني في التنمية السياسية ، دراسة تحليلية ميدانية ، المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية ، العدد 1 ، الجامعة الاردنية، عمان، 2013 ، ص 58_59.

هو عبارة عن مجموعة من الابنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية التي تنظم في اطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع[1].ويأتي دورها في تعزي السلم والأمن المجتمعي بدلالة الممارسات والافعال والانشطة والسلوكيات التي تقوم بها لتفعيل الامن الوطني وكذا من خلال تحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية وجمع وترتيب المصالح المشتركة والعمل على حل المنازعات المحلية من خلال افراز القيادات الجديدة في المجتمع وتحقيق الشراكة ومساعدة الدولة وتنظيمها[2].

لذلك تعد منظمات المجتمع المدني احد اهم الشروط الاساسية لتحقيق التقدم السياسي والرفاه الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمعات بدلالة برامجها وخططها التي تجعل المجتمع شكلا وتركيبا اجتماعيا ومدنيا لبناء الدولة التي تحترم فيه حقوق المواطن السياسية والاجتماعية[3]. لذا لابد من نجاح المجتمع المدني في العراق لدوره المهم في صياغة التحولات المجتمعية وبشكل ايجابي وتوفير المناخ الطبيعي المستقر امنيا وسياسيا واقتصاديا لنجاحها كشرط لازم من الوعي العام من خلال التجربة والممارسة في البناء السياسي والديمقراطي[4].

المبحث الثاني

الآثار الاجتماعية للصراع السياسي على واقع البنية الاجتماعية في العراق ما بعد عام 2003

تشير الدلائل الواقعية ان الصراع السياسي قد نتج عنه جملة من الاثار الاجتماعية السلبية التي اخذت تؤثر بمجملها في واقع البناء الاجتماعي في العراق، فاصبح الافراد يعيشون في ظل استدامة تمظهراته حالة توالد عدة ظواهر كارثية تحملها طبيعة تعقده وهذا يظهر جليا في الأزمات والنزاعات والحروب، ما جعل من البنية المجتمعية تعيش في دوامة مخرجات سلبية مازالت تلقي اثاراً خطيرة على سلوكيات ومواقف افراده ، ازاء ذلك نحن معنيون بالكشف عن تلك المخرجات التي انتجها واقع ومستقبل الصراع السياسي في العراق والتي تتمثل بما يلي:

1. تعزيز أدوار الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية.

مثلت الطائفية نزعة سياسية تبنتها كافة الحكومات التي استلمت زمام السلطة منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921 وحتى وقتنا الحاضر، وهذا يدل على انها واقعة اجتماعية لم تكن وليدة لحظة ما بعد سقوط النظام الديكتاتوري عام 2003 حتى وان تم مأسستها بطريقة شبه رسمية- بل هي حقيقة موضوعية حكمتها التجربة العملية تاريخيا، بمعنى اخر ان الطائفية لها عمق تاريخي يمتد لعقود طويلة جرى توظيفها والتعويل عليها في ادارة شؤون الدولة العراقية لجميع فترات ما قبل الاحتلال

---

(1) حسنين توفيق ابراهيم ، بناء المجتمع المدني ، المؤشرات الكمية والكيفية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1992 ، ص ، 69_70.

(2) بيان سامي بني مرتضى ، ابراهيم عبد القادر القاعود ، دور مؤسسات المجتمع المدني في ترسيخ الامن الوطني في الاردن ، جامعة اليرموك ، عمان، 2017 ، ص 325_326.

(3) محمد عابد الجابري ، اشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الواقع العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ، 167 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1993 ، ص 13_15.

(4) احمد بهاء الدين شعبان ، ترويض المثقف المصري ، العدد 23، مركز القاهرة لدراسات لحقوق الانسان ، القاهرة، 2001 ، ص 95.

الامريكي، وبموجب ذلك عاش المجتمع العراقي في ظل دامة توالد الاثار السلبية التي انتجها هذا المفهوم والتي تسببت بمعاناة واسعة مازالت تلقي اثاراً خطيرة جمة على واقعنا الاجتماعي، وهنا نتفق والقول ان الطائفية هي عبارة عن نزعة سياسية لا علاقة لها بالعقائدية الدينية او المذهبية وانما استغلت بقصد تجذير الخلافات لأغراض مصلحية، فتكون الطائفية مدخلا لتسويغ وتسويق مفهوم العنصرية التي تجيز حالة التمييز وصولا للعداء بين ابناء مجتمعنا بسبب الاختلاف في الانتماء المذهبي وهذا يعد امرا مدانا على وفق جميع الشرائع والقوانين[1].

على وفق ما تقدم نؤكد حقيقة ان السياسة كانت ومازالت تلعب دورا كبيرا في افراز الطائفية واعادة صياغتها على وفق منطق المصلحة الضيقة بصيغ سياسية اضرت بالمجتمع العراقي الذي اصبح بفعلها يعيش في ظل ازمات متكررة التي نتجت بفعل تعقيدات الداخل وتدخلات الخارج والتي اثرت بشكل طبيعي على مقومات التعايش السلمي الوطني من خلال انتهاج نظام المحاصصة طائفيا وعرقيا التي قسمت المجتمع الى جماعات وطوائف متصارعة[2]. وبذلك اضر الوضع الطائفي بالدولة العراقية لفترة مابعد عام 2003 وقد راكم بفعل استدامته تطورا سلبيا ملحوظا من خلال اشتداد المواجهة بين ابناء المجتمع الواحد والتي ادت الى تشابك الهويات الطائفية في ضوء حالة صراع ادت الى حروب مازال المجتمع العراقي يدفع ثمن مخرجاتها[3].

ولا يخفى على احد ان الاحتلال الامريكي كان السبب المباشر في تجذير وتأصيل هذا المفهوم مؤسساتيا، فقد حاولت من خلال إدارتها للشأن السياسي عبر حاكمها المدني بول بريمر او من خلال مجلس الحكم الانتقالي الى التعويل على الطائفية كاستراتيجية سياسية ذات بعد مجتمعي تكون غايتها التركيز على الوضع الطائفي كمسوغ يدفع باتجاه اشاعة حالة عدم الثقة بالآخر في كافة المجالات، وكانت تلك الاستراتيجية مقدمة لتفتيت الشعب العراقي وما يجعل من ادوارها كبيرة طالما ان الاهتمام ينصب بضمان مصالح الجماعات الفرعية التي تمثلها الطائفة على حساب مصلحة الوطن الجامعة وهنا بدأنا نلمس مصلحة المكون بدلالة مصلحة نخب الطائفة بعيدا عن الجماعة الاجتماعية التي تمثلها فبدأ الشعب يدفع ضريبة التضاد بين قيادات المكونين الرئيسيين، ثم ان الامر اخذ اكثر من ذلك حينما عولت سلطة الاحتلال على تفعيل القومية الى جانب الطائفية كتكتيك تفكيكي لواقع المجتمع العراقي، فنجدها مهام تستغل الاكراد في ازاحة القومية الاكبر التي تعتبرها سلطة المحتل عقبة امام تحقيق اهدافها ورؤيتها لوجوب التصدي لكل خطوة باتجاه الوحدة المجتمعية داخل دولة العراق، وكان من نتيجة ذلك ان العنف اندلع بعد حرب 2003 وتصاعد في الفترة 2006-2007 وادخل البلاد في حرب اهلية وجعل من الدولة بعيدا عن روح المواطنة الجامعة ومندفعة بصورة اكبر نحو تحصين الحدود الطائفية لكل جماعة، وقد ادى ذلك الى نتيجة كارثية تمثلت بزيادة اشتداد النزاعات بين الجماعات الطائفية والتي دفعت بالمشهد العراقي الى ان يكرس مجتمعيا ونخبويا مبدأ الطائفية السياسية والعرقية في سلوكياته على وفق اعتبارات استراتيجية مصلحية ضيقة عملت بالنهاية الى تفتيت الدولة والمجتمع العراقي بعيدا عن روح المواطنة الجامعة[4]. بكلمة اخرى نؤكد الطائفية في العراق كانت عبارة عن تمييز عنصري يختصر ادى الى اثارا اجتماعية خطيرة انعكست على السلوك السياسي، وهذه الاثار تسببت فيها النخب السياسية التي ادخلت الطائفية بالسياسة، فاصبح هناك صراع طائفي سياسي ومجتمعي على السلطة او الحكم وكان لها الاثر الكبير في تفاقم النزاع وتعقد حالة الاستقرار[5].

---

(1) عبد الخالق حسين، الطائفية السياسية ومشكلة الحكم في العراق، دار ميزو بو تيميا، بغداد ، 2011، ص10.

2() سناء كاظم كاطع ، الطائفية وتداعياتها على بناء الدولة العراقية المعاصرة ، مجلة العلوم السياسية ، العدد 34 ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2007، ص 133.

3() رحيمة عزري ، الغزو الامريكي للعراق سنة 2003 ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة محمد خضير بسكرة ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، قسم العلوم الانسانية ، الجزائر، 2014 ، ص 14.

(4) حيزية بركات ، ازمة الهوية الطائفية في العراق بعد الاحتلال الامريكي ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة محمد بوضياف ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2016 ، ص 66.

5() مزوغم اسيا ، تداعيات الطائفية على بناء الدولة العراقية المعاصرة ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2017، ص 52-53.

وهنا نقول ان الطائفية التي تمت مأسستها من قبل سلطة الاحتلال والنخب الطائفية لفترة مابعد عام 2003 لم تعمل على بناء العراق، بل على العكس من ذلك تركت مؤسسات الدولة والادارات الحكومية عرضة للسلب والنهب والتخريب الامر الذي ادى الى نهب ممتلكات الدولة وتخريب مؤسساتها والزمت القوى السياسية العراقية بسقف زمني معين لإنجاز العملية السياسية ابتداء من كتابة الدستور الى اجراء انتخابات وانتهاء بتشكيل حكومته والامر الذي انتج بنى سياسية مفككة وحكومة غير منسجمة تتقاسمها المحاصصة الطائفية مما يجعلها عاجزه عن حل مشكلات البلد وتلبية حاجات المجتمع[1]. بعد مرور سنوات على سقوط النظام الديكتاتوري، لايزال التوتّر على مستوى النخب السياسية بشكل اكبر وعلى مستوى الجماعات الاجتماعية بشكل اقل طائفيا وقوميا يهدّد استقرار العراق وديمقراطيته الهشَّة. والانكى من ذلك لاتزال النخبة السياسية العراقية تثبت فشلها في تطوير نظام للحكم شامل للجميع، وهو ما يعزّز من الانقسامات الداخلية بل وسيؤثر مستقبلا على تزايد تأثيرات الانتفاضات الشعبية المستاءة من واقعها المرير على مستوى الطائفة الواحدة اكثر منها على مستوى الجماعة الوطنية الجامعة، وعليه ولأجل الحيلولة دون حدوث المزيد من التشرذم يحتاج العراق إلى ميثاق سياسي يقوم على المواطنين الأفراد أكثر منه على الهويات الطائفية حتى تقل فرص الصراع السياسي الى مستويات متدنية وصولا الى تقويضه[2].

2. اشاعة حالة عدم الاستقرار السياسي

مما لاشك فيه ان اشاعة حالة الصراع السياسي نتج عنها جملة المؤشرات سياسية- مجتمعية سلبية عديدة اسهمت في خلق حالة عدم الاستقرار المجتمعي بفعل عوامل مختلفة اهمهما الاشكالية التداول السلمي للسلطة وشرعية النظام السياسي ومدى تقبله كنظام يتوافق مع توجهات المجتمع، اضافة الى ان السلطة السياسية لم تكن بمستوى تطلعات الشعب العراقي الذي يتساءل عن مدى قدرتها على تحقيق مصالحه وتوفير الخدمات الخاصة به، ثم ان حالة الصراعات السياسية الداخلية مجتمعيا ونخبويا تبقى عقيمة على الحل، هذه الامور وغيرها سواء على مستوى سيادة القانون او التنازع حول عدم فض حالة الخلط بين الصلاحيات في ادوار السلطات الثلاث، قد ادت الى حملة اثر اجتماعية سلبية انعكست والتعايش المجتمعي، بكلة اخرى نتفق والقول الصراع السياسي جذر من عدم الاستقرار السياسي الذي يعد الاساس الاول لما يعانيه الشعب العراقي من ازمات ومشكلات، اضف الى ذلك لايزال الصراع السياسي يرهن نفسه لفعل العامل الخارجي والذي يعد السبب الاكبر في خلق حالة عدم الاستقرار المجتمعي الذي اصبح يوما بعد يوم يرهن حالة ثابت استقراره الى عوامل اخرى تؤثر على استدامته، فحالة عدم الاستقرار الاقتصادي مثلا تسببت بوجود مؤشرات خطيرة عديدة كانعدام التنمية الاقتصادية وفشل التخطيط الاقتصادي وسيادة مشاريع غير ذي جدوى والتراجع في النمو الاقتصادي والتراجع الكبير في القطاع الزراعي وقطاع الخدمات كل ذلك يؤدي الى البطالة والفقر واختلاس الاموال كل هذه الامور تؤدي الى عدم الاستقرار المجتمعي وهذا الحال ينطبق على عوامل اخرى عديدة، وعليه فإن عدم الاستقرار الاجتماعي الجزء الاخير الذي يؤدي الى عدم تعايش افراد المجتمع العراقي سلميا، وهذا محال في حالة استمرار الصراع السياسي[3].

---

(1) ميادة احمد عبد الرحمن ، مظاهر الطائفية في العراق ، رؤية وسيكولوجية ، مجلة لا رك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية ، عدد 17 ، جامعة واسط ، 2015 ، ص 287-288.

2() حارث حسن، الأزمة الطائفية في العراق: إرث من الإقصاء، سلسلة دراسات، مركز مالكوم- كير كارنيغي، بيروت، 2014، ص1.

3() احمد فاضل جاسم داوود، عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد 2003، مجلة السياسة الدولية، 2014 ، العدد 25 ، ص 4.

ازاء ذلك سيبقى العراق مجتمعا مأزوما حتى المستقبل المنظور لان مجتمعه ونخبه مازالت ترهن نفسها لتلك الحالة الخطيرة، ومن ثم فان الصراع السياسي سيدفع باتجاه تبني سلوك سياسي صراعي حقيقي على السلطة بين الفئات الاجتماعية والسياسية المختلفة[1]. التي مازالت حتى اليوم تحكم واقعية سلوكياتها لبرامج حزبية وفئوية ضيقة وتتبنى في مواقفها برامج القوى والاحزاب السياسية الحاكمة التي تعتمد اسلوب الاقصاء والتهميش والتصارع مع الطرف الاخر بدلا من الحوار وتعزيز الثقة، وهذا ما يجعل من الحياة السياسية مشوبة بعدم الاستقرار السياسي الذي تسبب به العملية السياسية التي تجري اليوم بين احزاب متنابذة متضاربة متصارعة مما انعكس سلبا في اشاعة اجواء عدم الاستقرار المجتمعي [2].

وهنا نُسلم بفكرة ان معظم الاحزاب السياسية في العراق مازالت ذات برامج تقليدية تعمل على دمج المكونات الاجتماعية في اطار دعم مصالحها الخاصة والتي جعلت من المجتمع العراقي يعاني من انقسامات وصراعات اثرت على الوحدة الوطنية ودفع عملية التحول الديمقراطي الى الامام، هذا بالاضافة الى الادوار السلبية للدول الاقليمية التي جعلت من العراق ساحة للتنافس والتناحر وتصفية الحسابات بينها، الامر الذي عرض المجتمع العراقي الى تحديات خارجية عقيمة على الحل انتهكت بسببها سيادة البلد والتي هي الاخرى اضرت بالمجتمع ودفعته نحو عدم الاستقرار المجتمعي وهذا بمجمله كان بسبب حالة الصراع الداخلي والاقليمي والدولي على النفوذ والسيطرة[3].على اساس ذلك نجد ان عدم الاستقرار السياسي انما هي نتيجة حتمية لديمومة الصراع السياسي التي افقدت النظام السياسي القدرة على تبني استراتيجيات وتكتيكات تدفع باتجاه احداث تغيرات جذرية تقضي على نظام سياسي ينتهج المصلحة الضيقة سبيلا وابداله بنظام جديد في تفاعلاته ومؤسساته التي تصبو لخدمة المجتمع العراقي.

3. تضخم ظاهرة الفساد الاداري والمالي

يعد الفساد الاداري والمالي من اهم المشاكل التي نتجت عن حالة الصراع السياسي في عراق ما بعد التغير السياسي عام 2003 لأسباب تتعلق بتغييب سلطة القانون وتدني مستويات الرقابة والمساءلة والمحاسبة وضعف الادارة السياسية ووجود الحماية الضمنية داخل المؤسسات للمفسدين في الهرم الوظيفي[4]. ويشير الواقع السياسي في العراق الى ان الفساد المالي والاداري اصبح بحكم الظاهرة العقيمة على الحل حتى المستقبل القريب، وذلك يرجع الى ان انه اصبح جزء رئيسا من العملية السياسية التي رهنت نفسها الى ان نخبها اصبح لكل منهم دور في ادامة كافة اشكال الفساد الذي اخذ يتوغول بشكل كبير بفعل مظلة الحماية التي وضعها السياسيين لكل من يرتبط بهم من المتسببين بهذه الظاهرة الخطيرة ويبدو ان ذلك الامر بدا جلياً وواضحاً بحكم مخرجات الصراع السياسي التي تتحكم بقناعات الاطراف السياسية تجاه بعضها، ازاء ذلك اخذت قضية الفساد الاداري والمالي تنشط بقوة في كافة مؤسسات الدولة، ولعل ان ذلك يرجع بسبب الاثر السلبي لآليتين رئيستين يقوم عليها الفساد في العراق:

---

(1) سعد كريم العزاوي واخرون، الاحتلال الامريكي وازمة بناء الدولة ، بحث منشور في كتاب بصمات الفوضى ارث الاحتلال الامريكي في العراق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد 2013 ص 15.

(2) ثامر كامل محمد، احتلال العراق وتداعياته عربيا ودوليا ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004 ، ص 314.

(3) اماني هاشم لطيف ، الاحزاب السياسية والانتماءات التقليدية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية، 2015 ، ص 115.

(4) محمود عبد الفضيل ، مفهوم الفساد ومعاييره، مجلة المستقبل العربي ، العدد 309 ، مركز دراسات الوحدة الوطنية العربية ، بيروت ، 2004 ، ص 14.

أ. دفع الرشوة بكافة اشكالها لتسهيل الامور بتقديم الخدمة المشروعة والمقررة لرجال الاعمال والشركات والقيمين على المشاريع الخدمية والانتاجية المعنية بتقديم الخدمات بكافة انواعها للشعب العراقي

ب. وضع اليد على المال العام والحصول على مواقع وظيفية متقدمة في مؤسسات الدولة للأبناء والاقارب في الدولة وتتمثل في قيام بتأمين خدمات غير مشروعة وغير منصوص عليها ومخالفة للقانون مقابل تقاضي الرشوة كإفشاء معلومات سرية او اعطاء تراخيص غير مبررة[1]. وهنا نلحظ ان الفساد المالي الفساد الاداري والمالي في العراق يرتبط بإساءة استعمال الوظيفة العامة والتجاوز على المال العام والخاص بالقدر الذي الحق الضرر بالمصلحة العامة ومصلحة الشعب[2].

ان ارتباط الفساد الاداري والمالي في العراق بتعقيدات الصراع السياسي ولد كثير من المشكلات في كافة مناحي الحياة الاجتماعية فقد كان السبب في تبديد واسراف المال العام وانهيار شديد في البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع وازدياد وتنامي ظاهرة الفقر والبطالة اللذين ارتفعت معدلاتهما بشكل كبير يصعب معالجته، وكان من نتيجتهما كمخرجين عن الفساد بكافة اشكاله تصدع المنظومة المجتمعية وعدم الاستقرار السياسي وضعف الاداء المؤسساتي للدولة[3]. وبذلك اضحى العراق يعيش في ظل تصدع مستوى الامن الاجتماعي، وازرت تعقيدات الصراع السياسي وما يرتبط به من معدلات فساد عالية ظهور تحديات جديدة تمثلت في ارتفاع مستويات الجريمة المنظمة وانتشار المواد المخدرة بكافة انواعها اضافة الى نشاط الجماعات الارهابية التي اضرت كثيرا بالبنية المجتمعية العراقية، فيكون الفساد سببا رئيسا لسلوكيات الانحراف التي تطبعت بطابع الضرر الشامل ما انعكس سلبا على الحياة عامة الناس ومكانة الدولة في المجتمع الدولي ومستقبلها الاقتصادي والسياسي على المدى البعيد[4]. ازاء ذلك سيبقى العراق في يعيش في دوامة توالد الازمات والتعقيدات والتصدعات بكافة مجالات الحياة طالما انه يمثل سلوكا محميا بضوابط الحماية السياسية التي لاتسمح للرقابة القانونية والقضائية ان تتخذ الاجراءات الكفيلة بإدارة ملفاته وصولا لتقويضها والتخلص منها، وعليه نقول ان الصراع السياسي سينشط ظاهرة الفساد بكافة اشكالها: نهب المال العام، الرشوة، المحسوبية، عدم احترام العمل، الابتزاز والتزوير، تهريب الاموال، وما الى ذلك من الامور التي تزيد من الفساد الاداري والمالي[5].

4. المحاصصة السياسية

وتعد من أهم افرازات النظام الساسي في عراق ما بعد عام 2003، وقد مأسستها بطريقة غير قانونية على اساس حصة كل مكون له مجموعة من المناصب التي تُجيز له ادارة الملف الذي تحصل عليه بعد كل عملية انتخابية تجري في البلاد ، فكانت من سلبياتها انها عمقت من حالة الصراع السياسي على اعتبار انها عملت باتجاه تقسيم السلطة الى مكونات حسب الاطراف المشاركة في العملية السياسية، حتى انها اصبحت ظاهرة سياسية معروفة لدى الجميع حكاما ومحكومين بعد نتائج الانتخابات البرلمانية، ومن ثم بدا فعل تأثيرها يؤثر على قناعات السياسيين الذين اصبحوا عاجزين امام

---

(1) محمد عبد صالح وعماد صلاح ، الاثار الاقتصادية والاجتماعية في العراق ، بغداد ، 2008 ، بحث منشور.

(2) بشرى محمد سامي حسن الاسدي ، حاكم محسن محمد الربيعي ، الفساد الاداري والمالي واثاره الاقتصادية والاجتماعية في العراق، مجلة المستقبل العربي)، العدد 409 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013 ، ص 78.

(3) علي الوردي، في الطبيعة البشرية ، جزء الاول ، مؤسسة المحبين ، قم ، 1996 ، ص 45.

(4) علي مراد العبادي ، التعددية السياسية والبرلمان العراقي بعد عام 2003 ، مركز العراق للدراسات ، بغداد ، 2015، ص78.

(5) احمد ابو دية ، الفساد واليات مكافحته ، منشورات الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة ، القدس ، 2004 ، ص 7.

عدم الاخذ بها[1]. وعليه ليس من مكرور القول ان المحاصصة السياسية تحمل بين طياتها اثار اجتماعية على اعتبار انها تشرعن التقسيم على اساس التنوع المجتمعي حينما يتم تبني الاجراءات بالتوافق بين مختلف التيارات السياسية على اسس ضيقة لضمان تمثيل نسبي لجميع القوى والطوائف والقوميات في المناصب الحكومية، وكان ذلك مدعاة لدخول العراق بعد عام 2003 في محاصصة طائفية وعرقية ومذهبية واثنية ودينية ترسخت من سقوط النظام الديكتاتوري وقيام سلطة الاحتلال على اساس طائفي وقومي، فقد تم تشكيل المؤسسات المؤلفة للنظام السياسي بناء على وجود عدد اعضاء يمثلون حصة عدد سكان كل مكون من الناحية الطائفية والقومية[2].

لقد أدى التحول السياسي في العراق منذ عام 2003 وما اعقبه من صراع سياسي بين النخب السياسية امتدت اثاره الكارثية على عموم المجتمع العراقي وسلمه وامن المجتمعي، وقد عمل كل ذلك على احداث العديد من التغيرات التي اثرت على ملامح النظام السياسي/ المجتمعي وقد تغيرت بفعل ذلك ملامح الدولة العراقية بسبب المحاصصة السياسية التي شرعنت عملية الحكم عن طريق اسناد المناصب والمقاعد على اسس قومية وطائفية ودينية وظهرت اشكالية المحاصصة في العراق هو انها اصبحت عرفا دستوريا سارت عليها الحكومات كافة التي عملت باتجاه تثبيت تلك التقسيمات[3]. وهذه الاخيرة اصبحت حقيقة يتطلبها مبدأ المحاصصة السياسية التي اصبح امن البلد واستقراره يتأثر بانعكاساتها على البنية المؤسساتية/ المجتمعية للنظام الديمقراطي في العراق، الذي اضحى يسلم بمركزية أن المحاصصة السياسية تنبثق من رحم الديمقراطية التوافقية وتعد قضية ومبدأ يعول على مخرجاتها في عملية توزيع المناصب من اعلاها الى اقلها بين الكتل السياسية التي شاركت في الانتخابات[4]. ازاء ذلك اصبح السلم المجتمعي يرهن نفسه لواقع الاثر الاجتماعي والسياسي للمحاصصة السياسية وما يستحقه كل مكون من المناصب على اسس قومية ودينية وطائفية التي تم الاتفاق على توزيعها لنسبهم وان تضمين المحاصصة انما يعد من المبادئ الاساسية التي يقوم عليها نظام الحكم في العراق الذي ينذر دوما بخطر كبير يتمثل بضمان التقاسم المحاصصاتي بين القوى السياسية وحسب ثقلها الديني والمذهبي والقومي[5].

خامسا: دعم الارهاب والجماعات المتطرفة

اصبح الارهاب في العراق ظاهرة خطيرة القت بتبعاتها الكارثية على كافة مجالات المجتمع العراقي، والحقيقة انه كحالة جميع الدول التي نشط بها يمثل حدث غير عادي ومتفاعل مع جملة من العناصر التي جعلت منه واقعا مأساويا نتج بفعل العديد من الاسباب التي ادت الى ظهوره منشؤها صراعات بين فئات اجتماعية مختلفة منها تتأثر تفاعلاتها بالجانب السياسي الذي تسبب بآثار اجتماعية جمة على كافة المجالات، ومن ثم اصبح العنف المصنف للإرهاب مرتبطاً بمجموعة من الافراد المتأثرين بمخرجات الوضع السياسي التي زادت وتيرته وعمقت من اساليبه ودعمت من مصادر تمويله، ومن ثم اصبح الدعم السياسي للإرهاب سببا رئيسا لوصفه ظاهرة اضحت مسارات تأثيره ليست خاصة بالعراق فحسب بل

---

(1) علي مراد العبادي ، مصدر سابق، ص89.

(2) احمد عبد الهادي ، استقرار النظام السياسي واثره في صياغة الاستراتيجية الشاملة ، العراق بعد عام 2003 انموذج ، اطروحة دكتوراه منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2016 ، ص 222.

(3) علي مراد كاظم ، حسين باسم عبد الامير ، الاثار السياسية للمحاصصة في العراق بعد عام 2003 ، مجلة قضايا سياسية ، العدد 55، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، ص 155.

(4) سعدي ابراهيم حسين ، المحاصصة السياسية ووحدة الخطاب العراقي بعد 2003 ،ال مجلة الدولية والسياسية ، العدد 39 ، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2019 ، ص 378.

(5) آيات سلمان شهيب، نظرية المحاصصة السياسية وفقا لدستور العراق عام 2003 ، مجلة المعهد ، العدد 9 ، معهد العلمين للدراسات القانونية والسياسية، النجف الاشرف، 2022، ص 55-61

امتد الى دول اخرى اثرت وتأثرت بها وهذا يثبت قوامة صحة فكرة ان الارهاب بمسبباته اصبح فعلا خطيرا يتجاوز دول معينة وليكون ظاهرة تهدد العديد من دول العالم[1].

ازاء ذلك مثل الارهاب مخرجا مهما لإشاعة حالة الصراع السياسي المكوناتي نخبويا ومجتمعيا والتي تضخمت اثاره الاجتماعية منذ الايام الاولى للاحتلال الامريكي للعراق عام 2003، فاصبح الاداة التي يعول عليها من قبل جهات سياسية معية لتحقيق مغانم ومكاسب سياسية مهمة وقد مثل ذلك عاملا رئيسا لظهور تنظيم القاعدة في العراق ومن بعده تنظيم داعش في العراق والشام، بل وقد ساعد ذلك حماية مواقع التنظيم وانتشارهم في بغداد ومناطق غرب العراق، حينها اصبح استراتيجية التنظيمات الارهابية تتركز على ارضية صلبة في التحرك عبر مسارات مختلفة مستغلة فيها الوضع الذي تعجز الدولة بإمكانياتها عن مواجهته وشكلت تلك المسارات مدخلات لفاعلية تحرك التنظيمات الارهابية وممارستها لنشاطات اجرامية بحق كل فئات الشعب العراقي ومقدساتهم ، وبحكم الدعم المالي واللوجستي الذي كانت تحضى به هذه التنظيمات داخليا وخارجيا اصبحت معركة الشعب والحكومة مع التنظيمات الارهابية ليست بالسهلة، وقد جند العراق كل طاقاته في سبيل تقويض نشاط الجماعات المتطرفة على كل المناطق التي كان تسيطر عليها والتي جاء بعد ان ارتكبت الاعمال الاجرامية بحق العراق التي اثرت سلبيا على امنه حتى المستقبل القريب[2].

ازاء ذلك ومع قوة وضخامة الاثار الامنية لنشاط التنظيمات الارهابية، اصبحت الضرورة لازمة في العراق ان يعول على تقوية مداخل العامل الامني الذي يعد عماد كل جهد تنموي يحقق في ظله الاستقرار في المجتمع، وتلك المساءلة اصبحت صعبة في ظل الدعم السياسي من قبل بعض الشخصيات للإرهاب في العراق، فهم لازالوا حتى المستقبل القريب يبرزون فاعلية الاثار الامنية له لما له من دور في اشاعة ثقافة الخوف والذعر وارتفاع معدلات الجريمة وقيام الخلايا السرية في الداخل بتنفيذ عمليات الاغتيال والاعتداء على الشخصيات البارزة[3].لذلك نقول ان الصراع السياسي سيبقى على الارهاب وسيلة قوة ضغط على الشعب والحكومة متى ما افرزت الاوضاع الداخلية واقعا سياسا واجتماعية لقناعات البعض منهم، مايعني ان تعمق حالة الصراع ستدفع باتجاه توظيف الارهاب كمقوم قوة لحيازة المصالح الخاصة على حساب امن المجتمع العراق ككل الذي سيصبح تحت رحمة ما ترتب عليه من تبعات ومشكلات معاودة نشاطه لكل من يخالفه دينيا ومذهبيا، فيكون ذلك مسوغا لاستهداف عدة جماعات من المجتمع العراقي بمزاعم وحجج تنطلق من السلف الفكر التكفيري الذي توجهه باتجاهات سياسية، وعليه وبات الخطر الامني في ظل نشاط الارهاب يتهدد العراق [4]. وهو ما يعني ان الاثر الاجتماعي للإرهاب يبقى رهين حالة

---

(1) قادة دنون الميلود ، جريمة الارهاب الدولي واثرها على الامن القومي ، رسالة ماجستير في الحقوق ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عبد الحميد ابن باديس ، مستغانم ، الجزائر ، 2017_2018 ، ص 18 _21

(2) نبيل فاروق ، انت جيش عدوك "حروب الجيش الرابع " دار النهضة ، مصر ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، 2016.

(3) ذكرى جميل محمد ، تهديد الامن الانساني في العراق: الجماعات الارهابية نموذجا ، في مجموعة باحثين " الامن الانساني : جدل الاقناع والاخضاع "، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، بغداد، 2016، ص283.

4() امال وهاب عبد الله ، العراق والجوار العربي ، حسابات التوازن ، وخصوصية التفاعل ، شروط الاندماج ، المجلة السياسية والدولية، العدد11، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2012 ، ص 268.

الصراع السياسي الذي سوف يعرض العراق لمخاطر كبيرة تهدد وجوده ووحدة اراضيه وثقافته وسلمه وامنه المجتمعي[1].

المبحث الثالث

واقع ومستقبل السلم المجتمعي في ظل استمرار تداعيات الصراع السياسي في العراق

مما لاشك فيه ان الصراع السياسي بمسبباته الكثيرة ومخرجاته الخطيرة عمل على تقويض حالة السلم المجتمعي العراقي، فغدا البناء الاجتماعي يرهن نفسه لواقعية الانقسام السياسي/المجتمعي الذي عملت عليه الكتل والكيانات السياسية التي اثرت كثيرا على طبيعة التنوع الموجود في العراق، وازاء ذلك اضحى مجتمعنا مفككا من الداخل وبدأت الازمات والمشكلات وحالة التشضي لفترة مابعد عام 2003 تتفاقم تدريجياً وبشكل كبير للغاية، وبدأ ينعكس ذلك سلباً على التعايش المجتمعي. لذلك نقول ان الصراع السياسي وما ارتبط به من عنف سياسي نخبوي ومجتمعي قد رسخ من عملية انقسام مجتمعنا على ذاته سوسيولوجيا ومؤسساتيا بالقدر الذي اثر على عملية بناء الدولة العراقية التي لم تسعفها الديمقراطية الى اليوم في تدعيم عملية البناء والتطور الى المستوى المأمول قياسا بما قدمه المجتمع العراقي بسبب الصراع السياسي الذي كان من نتيجته خسائر مادية وبشرية جسيمة كبيرة، ازاء ذلك نحن معنيون هنا بدراسة مخاطر ما تولد عن الصراع السياسي من اثار اجتماعية قوضت الى حد بعيد عملية تعزيز السلم المجتمعي على عموم المجتمع حتى المستقبل القريب على اقل تقدير ويبدو ان ذلك الخطر سيدو وقع تأثيره ماثلا لعدة أسباب رئيسة :

أولاً : إن حجم ما نتج عن الانقسام الاثني والطائفي والديني والمذهبي مازال يحمل بين طياته مخاطر كثيرة على السلم والامن المجتمعي، فالقارئ المتمعن يرصد ان حالة عدم الثقة بين المكونات المجتمعية في كافة الصعد النفسية والثقافية والدينية والاقتصادية مازالت شاخصة ولها بعد سوسيولوجي متحفظ اقرب للانكفاء منها للتفاعل، وهذا يدل ان الصراع السياسي الذي غذى من تلك الانقسامات على الصعيد الوطني دفعت باتجاه ان كل ما يتصل بعلاقة المواطنين بعضهم مع بعض الى جانب علاقاتهم بالدولة بوصفها وحدة سياسية والمجتمع ككيان جامع لهم لم يروا في ظل عملية سياسية تدفع باتجاه الثقافات الفرعية الا مساحة تتحول فيه الطوائف والاثنيات والعرقيات والدين الى مشكله تؤثر على

1() هيفاء احمد، ظاهرة العنف السياسي في الوطن العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، بغداد، 1998 ، ص 4

الانسجام والترابط المجتمعي، ويبدو ان الامر يبقى في دائرة عدم الاستقرار طالما ان النخب السياسية والاعلام المدافع عن ثقافة المكونات على حساب ثقافة الوطن الجامعة تدفع باتجاه النزعة الى التكتل الفئوي الضيق ومن ثم ستكون لهذا المجتمع قابلية كبرى للانجرار الى تقسيم والنزعات الطائفية[1].

ازاء ذلك نحن امام نخب سياسية وتكتلات فئوية مجتمعية لها مصالح خاصة تعول ابراز مخاطر فاعلية الصراع السياسي كضمانة لمصالحها حتى وان ادى ذلك الى تفتيت الوحدة الوطنية، فمن مصلحتها ان تدام عملية تفتيت الكيان الاجتماعي الى طوائف متصارعة قد تدخل في حالة احتراب بيني يعزز من استمرار النزاعات الطائفية مسلحة[2]. لذا نقول ان العملية السياسية على وفق استراتيجية مساراتها المستقبلية مازال لها دور كبير في افراز الانقسامات في المجتمع لاسيما اذا وجدت امكانيات كبيرة تستطيع توظيفها لإنتاج الاثنية والطائفية والمذهبية والدينية السياسية مما جعل ممارسة الديمقراطية خاطئة لتنتج محاصصة حالت دون بناء الدولة العراقية على اساس المواطنة[3].

إن حالة الانقسامات النخبوية/ المجتمعية التي تسبب بها الصراع السياسي في العراق وما تولد من عنف وعنف مضاد بين المكونات تؤدي دورا اساسيا من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي فيكون الدور الاكبر للصراع المكوناتي وغياب المواطنة والانتماء المجتمعي وفشل سياسية التعايش السلمي بين المواطنين ما يجعلهم مفككين وطنيا ومجتمعيا[4]. فتلك الإنقسامات السياسية تمزق المجتمع وتجعله رهين النزاعات والصراعات وتفتقر فيه روح التعايش والاندماج وتنحسر فيه روح التضامن والمواطنة[5]. وهذا ما وجدناه في مجتمعنا فالطائفية مثلا في النظام السياسي العراقي بعد عام 2003 عملت على تقوية الولاء الطائفي واضعاف الولاء والانتماء الوطني وقوضت المواطنة كمبدأ لجامع للمواطنين العراقيين فضلا عن ضعف دور الهوية الوطنية امام بروز ادوار الهوية الطائفية والعرقية والدينية وهذا كله اضعف الدولة العراقية ويجعلها عرضة للتدخلات الخارجية وفي هذه الوضعية لا يمكن تحقيق التعايش السلمي مع عدم وجود سلم وامن مجتمعي ينعم به الجميع[6].

ثانياً : لقد أضحت ظاهرة الفساد الاداري والمالي في العراق ذات مستويات عالية جدا ترعاها نخب وكتل سياسية من اجل حيازة اكبر قدر من المال العام بدعوى لاتتفق والمصلحة العامة للمجتمع العراقي، فهو يدخل ضمن حياطة حصة المكون او الحزب او الكتلة وما يحصل عليه من مناصب سياسية تجيز له التصرف بالمقدرات المالية بعيدا عن الرقابة القانونية، وهذا الامر انعكست مخرجاته سلبا على واقع العملية التنموية في عموم

1() محمد رشيد صبار، خطاب اعلامي عربي لمواجهة الطائفية ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، 2015 ، ص 307.

2() محمد محفوظ ، ضد الطائفية ، المركز الثقافي العربي، الرباط ، 2009 ، ص 76 .

3() سناء كاظم كاطع ، الطائفية وتداعياتها على باء الدولة العراقية المعاصرة ، مجلة العلوم السياسية ، العدد 36 ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2008 ، ص 133_134.

4() سناء كاظم كاطع ، دور المنهج العقلي في تعزيز التعايش السلمي ، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية ،، العدد 1، كلية القانون ، جامعة القادسية ، 2017 ، ص 41_42.

5() كامل شياع، الدستور : الحريات وعودة المثقف، الحوار المتمدن، العدد 1389، https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=51336

6() نادية فاضل عباس ، المواطنة والهوية المشتركة ودورها في بناء الدولة العراقية ، في استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2011 ، ص 702 .

المؤسسات التي يقوم عليها النظام السياسي العراقي، وبفعل ذلك اصبحت ظاهرة الفساد المالي والاداري تعرقل عملية البناء والتقدم في كافة المستويات الاقتصادية والمالية والسياسية والاجتماعية والثقافية لعموم ابناء المجتمع ، فآثاره المدمرة الحقت ضررا جسيما في مؤسسات النفع الاقتصادي والمالي، ما الحق بعملية اعادة بناء الدولة العراقية كلفا باهضة ترتب على اثرها اثار ادارية ومالية على التنمية الاقتصادية تمثلت النتائج السلبية على حياة الافراد في هذا المجال نتيجة لتدني كفاءة الاستثمار العام واضعاف مستوى الجودة في البيئة التحتية وذلك بسبب الرشاوي وهروب الاموال وتردي حالة توزيع الدخل والثروة ضياع اموال الدولة ارتفاع تكلفة المعاملات ومن جانب اخر عمق الفساد من الاثار على النواحي الاجتماعية والمتمثلة بتشويه القيم الاخلاقية القائمة على الصدق والامانة والعدل والمساواة انعدام المهنية في العمل وانتشار عدم المسؤولية والنوايا السلبية لدى افراد المجتمع تراجع مستويات المعيشة انتشار الجرائم بسبب غياب القيم والشعور بالظلم لدى الغالبية وزيادة الحقد بين الشرائح الاجتماعية[1]. فضلا عن زيادة كلفة الخدمات الحكومية مثل التعليم والسكن وغيرها من الخدمات الاساسية وهنا يقلل من حجم الخدمات وينعكس سلبا على الفئات الاكثر حاجة[2].

وعليه نقول ان الفساد المالي والاداري تضخم في ظل استمرار حالة الصراع السياسي بين القيادات السياسية ورجالاتها في مؤسسات الدول العراقية المختلفة، فاصبح المواطن العراقي وامنه وسلمه المجتمعي تحت مطرقة الإدارة الفاسدة التي كانت ومازالت تنتج سياسات فاسدة وقرارات غير رشيدة ليست في مصلحة الهدف العام[3]. وهذا بحد ذاته يؤدي زيادة حدة الفقر وسوء توزيع الدخل والى اثراء القلة على حساب الكثرة مما يساعد على تعميق الفجوة بين من يملكون وبين لا يملكون[4]. وهنا نقول ان الفساد المالي في العراق اصبح ظاهرة طبيعية بفضل حالة الصراع المستدامة التي تحكم وقع العملية السياسية والتي تنظر نخبها الى انها ممارسات مشروعة يضمنها مبدأ المحاصصة السياسية التي ذهبت باتجاه عدم قدرة الدولة عن ايجاد الحلول للعديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي ترافقت وتغول ظاهرة الفساد بكل اشكاله، وهو ما ادى به الى ان ينتشر على نطاق واسع في كافة المؤسسات العراقية[5]. لذا فان من الضروري ان يتخذ صانع القرار بعض الاجراءات لتعزيز مكافحة الفساد الاداري والمالي ينبغي ان تبدا الحكومات بترسيخ مبادئ ديمقراطية تسمح بالمساءلة عن طريق الالتزام بالإصلاحيات بناء مؤسسات قوية ومستقلة تشريع قانون الاحزاب السياسية في العراق تطبيق القوانين المشرعة لمحاربة الفساد داخل العراق ينبغي

1() حسن عليوي القره غولي ، الشفافية والمساءلة واليات مكافحة الفساد ، دائرة المفتش العام، وزارة التخطيط، بغداد ، 2006 ، ص 8 .

2() جواد الموسوي ، اصلاح النظام اللامركزي الاداري العراق ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي لكلية القانون، جامعة الكوفة، 25-2018/4/26، الكوفة، ص8.

3() قارن مع احمد أبوديه ، الفساد سبلة واليات مكافحته ، منشورات الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة ، القدس ، 2004 ، ص 9.

4() قارن مع يوسف خليفة اليوسف ، الفساد الاداري والمالي :الاسباب النتائج وطرق العلاج ، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 2 ، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2019، ص 269.

5() شيماء رشيد ، الفساد الاداري والمالي وانعكاساته على الاقتصاد العراقي ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي الاول لكلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2009 ، ص 326_238.

وضع خطة استراتيجية شاملة تعمل على وضع الاولويات فيما يخص مشكلات الفساد في العراق[1].

ثالثا : تزايد الازمات الناجمة عن المحاصصة السياسية في العراق، وهذا بحد ذاته يعد مؤشرا لفاعلية الصراع السياسي على حساب السلم المجتمعي الذي اصبح طوال عقدين سببا لتزايد الازمات والمشكلات التي تواجه النظام السياسي/ مما جعلته امام تحديات كبيرة قوضت لديه فرص التسوية والتخلص منها[2]. ولعل ذلك يرجع الى أن المحاصصة السياسية في العراق بعد عام 2003 تحكمها ثلاثة اسباب مركزية تتعلق بـ :

1. **الاسباب الداخلية :** إن الاسس التي تشكل فوقها النظام السياسي العراقي بعد عام 2003 قد ساعدت على ظهور هذه المحاصصة على اعتبار ان الشعب العراقي مقسم الى مكونات كبيرة واخرى صغيرة او اقلية مثل العرب و الاكراد والسنة والشيعة وما تبقى اقليات ولم تبق المحاصصة حكرا على مؤسسة معينة بل انها انتقلت الى كل مؤسسات الدولة وتفرعاتها المختلفة، الاقتصاد المؤسسة العسكرية، المجتمع، الخارجية[3].
2. **الاسباب الاقليمية :** لم تكن جميع دول الجوار راضية عن التغيرات التي حدثت في العراق بعد عام 2003 حينما شعرت بالخطر من التغير الذي شهده العراق خوفا من انتقال التغير الى اراضيها وكان هناك صراع اقليمي ادخل العراق في صراع ما بين القوى السياسية مما عقد هذا الصراع في النهاية ادى الى انقسام الشعب العراقي بحسب الانقسامات السياسية ومن ثم نزلت المحاصصة في الشارع[4].
3. **اسباب دولية :** فالولايات المتحدة الامريكية تأتي في مقدمة ذلك على اعتبار انها الدولة التي قامت بتغير العراق عام 2003 وهي التي اشرفت على العملية السياسية ولابد ان نشير الى الموقف السلبي من بعض المنظمات الدولية التي غذت المحاصصة بحجة انصاف ومراعاة بعض المذاهب والقوميات تحت مسمى حماية الانسان وحقوقه الاساسية لكنها في النهاية ادت الى تعميق الفرقة وتشتت المجتمع[5].

على وفق ما تقدم نتفق والقول ان المحاصصة السياسية انما هي ظاهرة سوسيو-سياسية سلبية انعكست على الخطاب السياسي الموحد بشكل او باخر من خلال سريانها داخل جسد المؤسسة المعنية برسم السياسة العامة [6]. وعليه ستبقى الاخيرة عقيمة على تقديم الخدمات العامة للمجتمع العراقي طالما ان المحاصصة بكافة اشكالها تمثل نتيجة حتمية لمعادلة العمل السياسي الذي يسلم بالتقسيم الطائفي والقومي والديني وبحكم ذلك ستكون قضية الانتخابات والاستحقاقات واختيار الكفاءات بحكم المنسية للجميع[7]. وهذا معيار واقعي يتفق الكثير من الباحثين على واقعيته فمشكلة المحاصصة في العراق هو استنادها على الأسس الضيقة وجعلت من المكونات المعيار الرئيس في تحديد حصة كل جهة وقوى سياسية كما اصبحت عائل يقف بوجه النمو والاعمار والامن واصبحت الانتخابات تحصيل حاصل

---

(1) علي طاهر الحمود ، مكافحة الفساد في العراق اوراق سياستيه ، سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد ، 2023 ، ص 20_23.

(2) انوار عبد الهادي كاظم ، المحاصصة السياسية واثرها في السلم الاهلي في العراق بعد عام 2003 ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، 2020، ص 89 .

(3) سعدي الابراهيم ، الفيدرالية والهوية الوطنية العراقية ، ط2 ، دار الكتب العلمية ، بغداد ، 2014 ، ص 222_226.

(4) عدي فالح حسين ، العنف السياسي في العراق بعد عام 2003 ،دراسة ميدانية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2010 ، ص 92_100.

(5) علي الشمراني ، صراع الاضداد المعارضة العراقية بعد حرب الخليج ، دار الحكمة ، 2003 ، ص 255 .

(6) احمد نوري النعيمي ، السياسية الخارجية ، عمان ، مطابع زهران ، 2011 ، ص 19_22.

(7) عبد الجبار عيسى ، باقر السوادني ن اداء البرلمان الراقي ، رؤية تقويمية ، التقرير الاستراتيجي ، 2013 ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، 2011 ، ص 72.

فما ان تنتهي الانتخابات تدخل الكتل السياسية بمفاوضات تشكيل الحكومة والتي جوهرها الاقتسام المكوناتي وبالإضافة الى وجود اشخاص غير مناسبين في اماكن هم اصلا بعيدين عنها عن طرق ومعرفة وموهبة ادارتها وعلى المستوى التشريعي يقف امام البرلمان عاجزا في بعض الاحيان عن اخذ الدور الرقابي والتشريعي نتيجة المناقشة والمحاصصة ما بين الكتل[1].

رابعاً : لقد ادخل الصراع السياسي مسألة الامن والسلم المجتمعي ضمن دائرة نسبية الثبات في استقراره ودوامهن في الوقت الذي يعد فيها المفهومان مطلبا اساسآ لعموم المجتمع بحكم وجود الجماعات الارهابية والخلايا النائمة وادوار الدول الاقليمية وغيرها، فاصبح المفهومان بمثابة الهاجس الذي يعاني منه العراقيين لآثاره الخطيرة والمدمرة على الصعد كافة، فالتجربة اثبتت ان الإرهاب الذي له القدرة على التفعيل والانتشار في العراق عندما يجد بيئة اجتماعية حاضنة له وهنا تكمن خطورته وما يحمله من مخاطر على واقع ومستقبل المجتمع العراقي الذي شهد ومنذ عام 2003 موجة غير مسبوقة من التطرف التي اضرت بواقع الاجتماعي[2].

ولعل ان ما يزيد من ظاهرة الارهاب في العراق هو ارتباطها بالجانب السياسي للصراع بين مكوناته وكتله ومجموعاته الاجتماعية المختلفة، فهذا الجانب يدفع دوما باتجاه تناميه وانتشاره بحجة القهر والتهميش والاقصاء السياسي الى جانب الفقر والبطالة واتساع الهوة بين الاغنياء والفقراء [3]. وقد اصبح بفعل ذلك من اخطر اشكال التهديدات الامنية التي تواجه العراق وذلك بحكم عدم وجود استراتيجية مستقبلية تحد من تأثيره اضافة الى وجود الحواضن الداعمة له تحت مسميات طائفية وقومية وعرقية ودينية وغيرها، والواقع يؤشر ان كل ازمة وحالة صارع بين الكتل السياسية سيكون الخيار تنشيط الارهاب كخيار استراتيجي ضامن للحق، خاصة وان فرص استعادة دوره تبقى واردة مع استمرار حالة عدم الثقة مابين المكونات والكتل السياسية التي تمثلها فتكون النتيجة جملة من الاثار الاجتماعية السلبية مادية ومعنوية تقوض بالنهاية الامن الوطني/ المجتمعي العراقي بكافة مفاصله[4].

خامساً : مازالت حالة أدوار تدخلات الدول الاقليمية في تغذية الصراع السياسي تلقي تبعات خطيرة على حالة السلم المجتمعي العراقي، فهذه الدول اضافة الى الولايات المتحدة لم تكن لها جدية تبني استراتيجيات طموحة تدعم بها الاستقرار في العراق، بل على العكس من ذلك اصبح البلد ساحة لتنازع الارادات السياسية وتصفية الحسابات فيما بينهم، بمعنى انهم متفقون على توحيد سياساتهم تجاه عوامل الاضطراب التي اجتاحت العراق وتداعياتها الخطيرة على امنه المجتمعي/ الوطني لان ذلك سيحقق لهم مكاسب كبيرة لاسيما مع ضمان تنحية العراق عن معادلة التوازن الاقليمي[5].

1() علي مراد العبادي ، الاستجواب البرلماني في العراق بين البعد القانوني والهدف السياسي ، مقال منشور في مركز الفرات للدراسات الاستراتيجية ، 2017 ، ص 177.

2() حسن سعد عبد الحميد التحافي ، السياسات العامة لمكافحة الارهاب في العراق بعد عام 2003 ، مجلس كلية العلوم السياسية النظم السياسية والسياسات العامة ، جامعة النهرين ، 2017 ، ص 10.

3() خالد ابراهيم عبد اللطيف ، الارهاب الدولي ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2010 ، ص 69.

4() رفعت السيد احمد ، داعش خلافة الدم والنار ، دار الكتاب العربي ، دمشق_القاهرة ، 2015 ، ص 15.

5() جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة، تركيا دولة محورية في العالم الاسلامي، دراسات مترجمة، ط 1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2009 ن ص 142.

على أساس ذلك مثل احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية اخلالا بميزان القوة لصالح الدول الاخرى إذ أنتج دولة هشة وضعيفة بسبب انحسار وتآكل القدرات العراقية، ومن ثم تدهور الوضع فيه أصبح نقطة قوة لصالح الدول الاقليمية التي استطاعت ان تمد نفوذها بشكل فعال من خلال التعويل على شخصيات وكتل سياسية تضمن مصالحها على حساب مصلحة الشعب العراقي، فكان الصراع السياسي مدخلا ضامنا لمثل تلك المصالح على حساب الامن المجتمعي[1].

على وفق ما تقدم تبدو لغة المصالح الحوافز التي تتحرك بموجبها/ لأجلها هذه الدول خط الشروع لاستمرار الصراع السياسي النخبوي/ المكوناتي، فالرغبة في التدخل في الشأن العراقي من خلال حلفاء في الداخل العراقي سيكون له تأثير مباشر في مصالح الدول المتدخلة القومية والاستراتيجية بعض النظر عن حجم التأثيرات السلبية التي عقدت من واقع الملف الامني العراقي، فايران مثلا تعتبر انخراطها وتأثيرها في الواقع العراقي ضامن لتأثيرها على اعدائها كالولايات المتحدة الامريكية والسعودية، فمقاربة الملف العراقي من زاوية استراتيجية اساسية في سياساتها الخارجية الشاملة له علاقة بمعادلة توزيع القوى والصراع في المنطقة[2]. وكذا الحال مع السعودية وتركيا اللتين تعدان العراق ساحة للتنافس في الصراع الاقليمي مع القوى الاقليمية وعندما تضع الدولتان النظام السياسي في العراق ليس لرغبتهما في عراق مستقر نسبيا بقدر رغبتهما في عدم رؤيته في رؤية عراق قوي وقادر على صد التدخلات في شؤونه واوضاعه الداخلية[3].

على وفق ما تقدم مثلت فترة ما بعد احتلال العراق عام 2003 فرصة تاريخية للدول الاقليمية والولايات المتحدة في ترسيخ نفوذها في العراق عبر السيطرة على النخب السياسية التي تشكل الحكومات المتعاقبة وجعلها موالية، فالمهم ليس امنا مجتمعيا عراقيا بقدر ماتكون العملية السياسية ضامنة لتعزيز النهج المكوناتي طائفيا وعرقيا ومذهبيا ودينيا كخطوة اولى منها لإحكام ضمان مصالحها من خلال اقتسام السلطة بعد تكريس مبدأ المحاصصة السياسية كاستراتيجية لها دور القوة على حساب المجتمع العراقي الواحد[4].

خيرا وبحكم ما تقدم من تعقيدات الصراع السياسي وما ينعكس عن مخرجاته من مخاطر على السلم المجتمعي العراقي، نقول نحن بحاجة الى تبني استراتيجية وطنية تقوض وتسوي تلك المخرجات عبر تبني تكتيكات توظف من خلالها مقومات القوة المجتمعية المادية منها والمعنوية بقصد تدعيم مبدأ كمفهوم جامع لكل العراقيين بعيدا عن تعقيدات الثقافة الفرعية التي يجب ان تحترم لكل فئة اجتماعية شريطة ان لايكون لها دور على حساب المواطنة كمفهوم قانوني/ سياسي/ مجتمعي ضامن لتحقيق وحدة العراقيين، فضلا عن ذلك لابد من تتبنى نخبنا السياسية الارادة السياسية الموحدة التي تصاغ في ظلها سياسة خارجية عراقية تسمح لها بعد السماح للدول الاخرى بالتدخل في الشأن العراقي واعتبار ذلك سببا

1() علي حسين باكير ، انعكاسات الوضع العراقي على موازين القوى في المنطقة ، اراء حول الخليج ، مركز الخليج للأبحاث ، العدد 73 ، 2010 ، ص 27.

2() محمد مجاهد الزيات ، ايران والاوضاع في العراق، اوراق الشرق الاوسط ، العدد 59، المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط، القاهرة، 2007 ، ص 36.

3() حسن نافعة ، احتلال العراق ودول الجوار ، تأثيرات وتفسيرات ، ملتقى الحوار الاكاديمي ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2009، ص18.

4() صلاح عبد اللطيف، التدخل الايراني في العراق ، التاريخ والواقع والمستقبل ، سلسلة اضاءات، 2015 ، https://www.ida2at.com/iranian-interference-in-iraq-history-and-the/

رئيسا لتهديد الامن المجتمعي العراقي الذي دفع ضريبة تكل الصراعات بين هذه الدول وان تحفظ وحدة العراق وسيادته بموجب مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات التي تبرم بين العراق وهذه الدول[1].

وهنا نتفق والقول ان قيام نخب العراق بذلك سيجعل من بيئة الداخلية امنه ومستقرة وسيكون في الوقت عينه له دور كعامل توازن ضمن محيطه الاقليمي على اعتبار ان سيعبر عن دوره بوظيفة الدولة كنموذج منظم للسلوك في الداخل والخارج يفرض به احترامه وسيادته على الاخرين وانه بلد يختلف في تكوينه وامكانياته المادية والمجتمعية التي تسمح له بتعزيز امنه وسلمه المجتمعي[2].

(1) للاستفاضة اكثر قارن مع ليدل هارت ، الاستراتيجية وتاريخها في العالم ، دار الطليعة ، بيروت ، 1967 ، ص 399.

(2) حامد ربيع ، الحوار العربي الاوربي واستراتيجية التعامل مع الدول الكبرى ، ط 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت، 1980 ، ص 119.

الفصل الرابع

الاطار المنهجي للدراسة

أولاً: منهج الدراسة ونوعها
منهج المسح الاجتماعي
ثانياً : مجتمع وعينة الدراسة
1. مجتمع الدراسة
2. عينة الدراسة
ثالثاً : حدود ومجالات الدراسة
رابعاً: أدوات جمع البيانات والمعلومات
خامساً: معالجة البيانات واستخدام الوسائل الإحصائية

الفصل الرابع
الإطار المنهجي للدراسة

تمهيد:

قال تعالى في محكم كتابه الكريم (لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً) سورة المائدة الآية 48. لذا يعد المنهج من أبرز القضايا التي يركز عليها الباحث في الوصول إلى الحقيقة وخاصة في البحث العلمي، إذ تعتمد الدراسات العلمية على منهج واحد أو عدة مناهج بحسب طبيعة تلك الدراسة من حيث متغيراتها ومتطلباتها ومجالات دراستها، وعلى الرغم من ذلك لا يمكن أن نجد تعريفا جامعا مانعا للمنهج، بوصفه وبطبيعة الحال مفهوما نسبيا والدراسات الاجتماعية هي نسبية أيضا، ومع ذلك فالمنهج يجيب عن أداة الاستفهام(كيف) أي كيف يجري الباحث دراسته، وهو بهذا المعنى فالمنهج يهتم في ماهية الظاهرة المدروسة. ومع ذلك يعرفه البعض هو منحى لرؤية الأمور أو نظام من الأفكار التي تمكن الباحث من إتباع الأسلوب العلمي الذي يناسب مع الظاهرة المُراد دراستها[1].

وهومن أهم متطلبات البحث الميداني كما تؤكد ذلك المراجع المتخصصة إتباعه لعدد من الخطوات الأساسية، تتمثل تلك الخطوات في صياغة مشكلة البحث صياغة دقيقة واضحة، ثم تحديد المنهج العلمي المتبع ثم تحديد العينة المستخدمة وسحبها بطريقة معقولة، فضلاً عن تحديد وسائل جمع البيانات لا سيما ما يتعلق باستمارة البحث الميداني وخلفية صياغتها[2].

أولاً: منهجية الدراسة ونوعها

نعني بمنهجية الدراسة منظومة المناهج التي نستخدمها في الدراسة من أجل جمع البيانات وتصنيفها وتحليلها وتنظيرها. وبناء على ذلك فإن لكل بحث علمي أو دراسة علمية منهجية معينة يكون عن طريقها رسم وتصميم الخطوط العريضة والتصميم النهجي لإجراء ذلك البحث أو تلك الدراسة ضمن القواعد التي أُعدت لها ، وهي تُعد بمثابة المرجعية التي تستند إليها الباحثة في الكشف عن الحقيقة عن طريق جملة من المعايير المنطقية والقواعد الرصينة التي تهيمن على العقل وتحدد عملياته كي يصل الى نتجية معلومة[3].

وعليه فان مفهوم المنهج (Method) مشتق من الفعل (نَهَجَ) وهو يعني (سَلَكَ) و (سَارَ) و (اتَّبَعَ) ، فمنهج اسم المكان (نَهَجَ) ويعني الطريق أو السبيل . وقد عرفه المعجم الفلسفي باللغة العربية بأنه الطريق الواضح في التعبير عن شيء ، أو في عمل شيء ، أو في تعليم شيء طبقا لمبادئ معينة ، ونظام معين ، بغية الوصول الى غاية معينة[4]. لفعل ينطوي على الكيفية أو الطريقة التي تتبعها الباحثة

---

(1) شافا فرانكفورت ناشيماز، ديفد ناشيماز، طرائق البحث في العلوم الاجتماعية، ترجمة: ليلى الطويل، دار بترا، دمشق، 2004، ص20.

(2) عبد الباسط محمد حسن: أصول البحث العلمي، مكتبة وهبة، القاهرة، 1977، ص128-129. كذلك أنظر: زيدان عبد الباقي: قواعد البحث الاجتماعي، مطبعة السعادة، القاهرة، 1980، ص526- 527.

(3) ناهدة عبد الكريم حافظ، مقدمة في تصميم البحوث العلمية ، مطبعة المعارف ، بغداد، 1981،ص7.

(4) ابراهيم ابراش، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2009 ، ص65 .

في دراسة المشكلة أو الظاهرة موضوع الدراسة[1]. فالمنهج هو التقصي أو البحث الدقيق لاكتشاف معلومات أو علاقات جديدة ونمو المعرفة الحالية والتحقق منها[2].

1. منهج المسح الاجتماعي Social Survey Method

وهو من أبرز مناهج البحث المستخدمة في الدراسات الاجتماعية والوصفية وأكثرها استعمالا ، فهو الطريقة المنظمة لدراسة ظاهرة معينة تشمل أبعادها وعواملها كافة بما في ذلك الزمان والمكان للحصول على البيانات والمعلومات أما عن طريق الاستبانة أو عن طريق المقابلة أو أي من أدوات جمع البيانات دون تدخل الباحثة فيها والتأثير على مجرياتها لتحقيق أهداف الدراسة[3]. ويعرف المسح الاجتماعي كذلك بأنه محاولة منظمة لتحليل وتفسير وتقرير الوضع الراهن لنظام اجتماعي أو جماعة أو بيئة معينة وينصب البحث على الوقت الحاضر وليس اللحظة الحاضرة ، كما أنه يهدف الى الوصول الى بيانات يمكن تصنيفها وتفسيرها وتعميمها وذلك للاستفادة منها في المستقبل ولاسيما في الاغراض العلمية[4]. ويمكن أن يكتفي منهج بدراسة عدد من الحالات أو المفردات في حدود الوقت والجهد والإمكانات المتوفرة لدى الباحثة، وهذا النوع من المسوح هو الذي يغلب استخدامه بين الباحثين[5]. فمنهج المسح الاجتماعي هو دراسة الظروف الاجتماعية التي تؤثر في مجتمع معين سواء أكان مجتمع الجيرة أو القرية أو المقاطعة ، أو الدولة أو الأمة ، بقصد الحصول على بيانات ومعلومات كافية يمكن الاستفادة منها في وضع وتنفيذ مشروعات إنشائية للإصلاح الاجتماعي[6].

وتصنف المسوح الاجتماعية إلى تصنيفات متعددة، فتصنف من ناحية مجال الدراسة، وأخرى تصنف من ناحية المجال البشري، وثالثة تصنف من ناحية المجال الزمني وما يهم دراستنا هو تصنيف المسوح الاجتماعية من ناحية المجال البشري وهي على مجموعتين: المسح الاجتماعي الشامل ويتضمن دراسة جميع وحدات مجتمع الدراسة ويغطي كل مفرده من مفرداته أي عن طريق الحصر الشامل، والأخرى هي المسح بطريقة العينة وذلك بانتقاء جزء ممثل للمجتمع الكلي وقد أعتمدت الباحثة على النوع الثاني وهو المسح بطريقة العينة.

وتأسيسا على ما تقدم فقد استخدمت الباحثة منهج المسح الاجتماعي الذي يعد أحد المناهج الرئيسة للبحوث الوصفية التي هي عبارة عن دراسة للجوانب المَرَضِيّة للأوضاع الاجتماعية القائمة في مجتمع ما ، من خلال المسح بالعينة للوصول إلى الحقائق المتعلقة بظاهرة الصراع السياسي في العراق وانعكاساته على السلم المجتمعي.

أما نوع الدراسة : كما هو معلوم أن الدراسات في علم الاجتماع تصنف إلى عدد من الدراسات منها :

أولا : الدراسات الاستطلاعية أو الكشفية :

---

(1) عبد الباسط محمد حسن، اصول البحث الاجتماعي، مطبعة دار التضامن ،القاهرة ، 1985، ص134.
(2) كامل القيم ،أساليب كتابة البحث العلمي ، في الدراسات الانسانية ، ط1، دار إنكي للنشر والتوزيع ، بغداد ، العراق ، 2022، ص59.
(3) ناهدة عبد الكريم حافظ، من البثولوجيا الى العلم– دراسة في مناهج علم الاجتماع، ط1، دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2012 ، ص48 .
(4) عبد الباسط محمد حسن ، مصدر سابق ، ص213.
(5) نفس المصدر ، ص212-216.
(6) ابراهيم ابراش، مصدر سابق ، ص152 . ينظر : بلقاسم سلطانية ، حسان الجيلاني ، أسس المناهج الاجتماعية ، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، 2012، ص19.

وتسمى كذلك بالدراسات الصياغية (Formulative) وتعرف بأنها الحلقة الاولى من حلقات من سلسلة الحلقات التي تنقسم اليها الصورة المتباينة للبحث الاجتماعي ويتخذ هذا النوع من الدراسات وضعا متميزا بين غيره من الدراسات استنادا الى مجموعة من الاهداف التي يختص بتحقيقها دون غيره من الدراسات الاخرى ، إذ تعتمد الدراسات الاستطلاعية من خلال اعتماده على مجموعة الاجراءات المنهجية التي تساعد على تحقيق هذه الاهداف إذ يعتمد على استعراض التراث العلمي والمنهجي ومن ثم اجراء دراسة الظاهرة دراسة معمقة ومفيدة[1]. عادة ما يكون هذا النوع من الدراسات جديدة لم يطرقها الباحثون من قبل ، وغالبا ما يجد الباحث الاجتماعي صعوبة كبرى في التعرف على المشكلات الجديرة بالدراسة والبحث ، أو في صياغة مشكلة البحث صياغة دقيقة ، أو في تحديد الفروض التي تساعدة على الاتجاه المباشر الى الحقائق العلمية التي ينبغي له أن يبحث عنها .

يمكن تحديد أهداف الدراسات الكشفية فيما يلي:

1. صياغة مشكلة البحث صياغة دقيقة تمهيداً لبحثها بحثاً متعمقاً .
2. التعرف على أهم الفروض التي يمكن إخضاعها للبحث العلمي الدقيق.

ثانيا : الدراسات الوصفية :

تستهدف الدراسات الوصفية تقرير خصائص ظاهرة معينة أو موقف تغلب عليه صفة التحديد وتعتمد على جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالاتها وتصل عن طريق ذلك إلى إصدار تعميمات بشأن الموقف أن الظاهرة التي يقوم الباحث بدراستها ، يطلق البعض على الدراسات الوصفية اسم دراسات المكانة أو المراكز ويطلق عليها فريق آخر اسم الدراسات القاعدية أو المعيارية (Normataive studies) نظرا لأنها تعنى بتحديد القواعد العامة والمعايير السائدة بين أفراد المجتمع الواحد .

أما أهم المناهج المستخدمة في االدراسات الوصفية هو منهج المسح الاجتماعي ، ومنهج دراسة الحالة، والمنهج التاريخي . وفيما يتعلق بدراستنا الحالية فهي من الدراسات الوصفية التحليلية والتي تهدف الى وصف ظاهرة الصراع السياسي وانعكاساته على السلم المجتمعي والذهاب أبعد من الوصف إلا وهو التحليل أي تحليل انعكاسات تلك الظاهرة على السلم المجتمعي للمجتمع العراقي وما آلت إليه من تداعيات سلبية على مستوى الفرد والجماعة والمجتمع .

ثالثا : الدراسات التي تختبر فروض سببية

تتميز هذه الدراسات بأنها أكثر ضبطا ودقة واحكاما من الدراسات الكشفية والوصفية ، فالباحث يلجأ الى الدراسة الكشفية وهو يجهل الكثير عن الموضوع الذي يدرسه . لذلك يعمد الى تضمينها أسئلة كثيرة تساعده على تحديد الابعاد الحقيقية للمشكلة ، فإذا استطاع أن يحدد هذه الابعاد استطاع أن ينتقل في الدراسة الوصفية الى وصف الظاهرة وتقرير خصائصها وتحديد الظروف والمظاهر المحيطة بها . وقد يُضمّن دراسته بعض الفروض المبدئية كما يمكن له أن يجري دراسته من غير فروض، فإذا ما وصل الباحث الى هذه المرحلة استطاع أن ينتقل الى المرحلة الثالثة من البحث فيصوغ فروضا تتناول علاقات سببية أو وظيفية ، ومن أهم المناهج المستخدمة في هذا النوع من الدراسات هو المنهج التاريخي ومنهج دراسة الحالة والمنهج التجريبي[2].

ثانياً : مجتمع وعينة الدراسة

---

(1) علي عبد الرزاق جلبي ، تصميم البحث الاجتماعي ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية 1986، ص107.

(2) عبد الباسط محمد حسن ، مصدر سابق ، ص201-202

يتحدد موضوع الدراسة بوصفه (دراسة ميدانية) تهدف إلى جمع البيانات من المجتمع المدروس ووصفها وتفسيرها وتحليلها للتوصل إلى النتائج الحقيقية أو الاقرب للحقيقة لاسيما تلك التي لها صلة مباشرة بالظاهرة المدروسة .

وعليه تعد دراستنا لموضوع الصراع السياسي دراسة ميدانية تهدف الى التعرف على مدى انعكاس هذه الظاهرة على السلم المجتمعي على المجتمع العراقي من خلال تفسير العلاقة الوظيفية بينها والتي تحددها عوامل عدة في ضمن البناء الاجتماعي للمجتمع العراقي .

1. مجتمع الدراسة Population of Study

يُعرف مجتمع الدراسة أو جمهور الدراسة بأنه جميع مفردات الظاهرة المدروسة سواء أكانوا أفرادا أم أشياء أم حالات والذين يكونون موضوع الدراسة[1]. فمن المتعارف عليه أن المجتمع ليس له حجم ثابت ومعروف فهو في تطور وتغير دائمين، فمجتمع البحث هو بمثابة وحدات محددة من العناصر الموجودة في المجتمع يستهدفهم الباحث بالدراسة بعد أن يتم تحديده تحديدا دقيقا[2]. إذ يمكن أن يكون حجم ذلك المجتمع صغيرا لا يتعدى بضعة أفراد أو يكون كبيرا جدا يصعب على الباحث دراسته ، فتحدد مجتمع الدراسة الحالية بمدينة الحلة مركز محافظة بابل .

ولكبر حجمه وعدم توافر إحصائيات رسمية دقيقة في المحافظة، لجأت الباحثة الى اختبار شرائح محدودة، نعتقد انها تمثل مجتمع البحث والذين يجسدون الانتلجنيسيا وكما مبين في الجدول أدناه:

جدول (2)

يبين مجتمع الدراسة

ت	صفة المبحوث	العدد	عدد الاستمارات التي تم توزيعها
1	نقابة الأكاديميين	699	70
2	نقابة المعلمين	491	49
3	نقابة المحامين	400	40
4	نقابة المهندسين	310	31
5	المجموع	1900	190

2. عينة الدراسة : Sample Study

العينة هي جزء أو شريحة من المجتمع المراد إجراء الدراسة عليه، إذ يتم اختيارها على وفق أسس وطرق علمية محددة، شريطة تمثيلها المجتمع الأصلي تمثيلا صحيحا[3]. فالعينة هي عدد محدود من وحدات المجتمع المدروس بهدف الوصول إلى بعض النتائج التي يمكن تعميمها على وحدات المجتمع كافة باستخدام أسلوب إحصائي معين[4]. فقد اقتصرت عينة الدراسة على النخبة المثقفة (الانتلجنسيا) والتي تمثلت في عدد من منتسبي من النقابات في مدينة الحلة وبنسبة (10%) فأصبح المجموع الكلي للعينة (190) مبحوثا .

---

(1) رجاء دويدري ، البحث العلمي – اساسياته النظرية وممارساته العلمية ، بيروت، لبنان، دار الفكر المعاصر، 2008، ص305.

(2) محمد عثمان الأمين نوري، تصميم البحوث في العلوم الاجتماعية والسلوكية (خطوات البحث العلمي/ ج1)، ط4، خوارزم ناشرون ومكتبات، المملكة العربية السعودية، جدة، 2014، ص286.

(3) ماثيو جيدير، منهجية البحث العلمي، ترجمة ملكة أبيض، وزارة الثقافة، دمشق،2004، ص28.

(4) رحيم يونس العزاوي، مقدمة في منهج البحث العلمي، ط1، دار دجلة، عمان، الأردن، 2007، ص181.

وهناك نوعان من رئيسان من العينات[1] :

اولاً : العينات الاحتمالية (العشوائية) Probability (Random) Samples:

وهي العينات التي يتاح لكل فرد من أفراد المجتمع فرصة أن يكون أحد أفراد العينة . ويتم اختيار أفراد العينة في هذا النواع بشكل عشوائي وهي على أنواع :

أ- العينة العشوائية البسيطة Simple Rondom Sample

وهذه العينة التي لا تعتمد عند اختيارها أي طريقة من الطرق بل تؤخذ بطريقة عشوائية ، تضمن إعطاء جميع وحدات المجتمع فرصا متساوية في الاختيار ، ويتم ذلك طبقا لقواعد معروفة ومتخصصة مثل الجدول العشوائي والقرعة .

ب- العينة المنتظمة Systematic Sample

وتنتمي الى نفس نمط العينات العشوائية إلا أنها تمتاز عن الاولى بسهولة اختيار مفرداتها وفي هذا النوع من العينات يقوم الباحث باختيار العنصر الاول من عناصر العينة بطريقة عشوائية كما سبق توضيحه ثم يختار بقية العناصر أو الوحدات بشكل منتظم بحيث يكون الفارق بين كل وحدة والأخرى متساوية عدديا.

ت- العينة الطبقية العشوائية Startified Rondom Sample

يتم اللجوء الى هذه الطريقة عندما يكون مجتمع البحث غير متجانس سواء من حيث السن أو النوع ، أو الدين ، أو المهنة ، وحتى تكون العينة ممثلة بشكل صحيح للمجتمع أن تكون ممثلة لمختلف الاصناف . حيث يقسم مجتمع البحث إلى الشرائح والأقسام والطبقات التي يشتمل عليه، مثال ذلك يقسم مجتمع منطقة ما إلى موظفين، وأصحاب مهن حرة، ومتقاعدين، وطلبة، وربات بيوت، لغرض دراسة خدمات المستشفيات، أو المكتبات، أو المدارس، المقدمة إليهم. فإذا كان حجم العينة المطلوبة للبحث هو (400) من كل الشرائح هذه الشرائح الخمسة فإنه يؤخذ عدد متساوي من كل من هذه الشرائح[2] .

ث- العينة العنقودية / العينة المساحية أو عينة التجمعات Cluster Sample

ويتم اللجوء لهذه العينة اذا كان حجم المجتمع الاصلي كبيرا الامر الذي يجعل من الصعب تطبيق أسلوب العينات بالطريقة السابقة ، ففي حالة ما إذا كان مجتمع البحث منتشرا في مساحات جغرافية شاسعة ، أو لم تتوفر قوائم تفصيلية لجميع وحدات المجتمع نتبع أسلوب المراحل المتعددة في اختيار العينة كتقسيم محافظة بابل مثلا الى عدد من الأقضية ومن ثم نختار قضاء معين، ومن بعدها نختار ناحية من هذا القضاء ومن ثم نختار حي من هذه الناحية وهكذا حتى نصل الى عينة تمثل مجتمع البحث .

ثانياً: العينات غير الاحتمالية (غير العشوائية) on-probability (non-random) samples

وفي هذا النوع لا تتوفر الفرصة لكل فرد احتمال أن يكون أحد أفراد العينة ، وهذا النوع من العينات أسهل بالنسبة للباحث ، وهي بدورها تنقسم إلى عدة أنواع منها :

أ- العينة العمدية purposive Sample

ويقصد بها أن الباحث يتعمد أن تتكون العينة من وحدات بعينها نظرا لتوافر خصوصيات في هذه الوحدات تجعلها تمثل مجتمع البحث تمثيلا صحيحا ، فقد يختار الباحث مناطق محددة يرى أنها تتميز

---

(1) ابراهيم ابراش ، مصدرق سايق ، ص250. ينظر : عبد الباسط محمد حسن ، مصدر سابق ، ص447-464. ينظر : كامل القيم ، مصدر سابق ، ص132-141.

(2) محمد سرحان المحمودي ، مناهج البحث العلمي. ط3، دار الكتب، صنعاء ، اليمن، 2019، ص.167

بخصائص ومزايا إحصائية تمثيلية للمجتمع[1] . وفي هذه الحالة يتعمد الباحث أن تكون العينة مكونة من هذه الوحدات طالما أنه يعلم بخبرتهم السابقة أنها تعطي صورة صحيحة بمجتمع بأكمله[2]. ومنها عينة دراستنا الحالية والتي تقع ضمن هذا النوع من العينات ، وهي العينة العمدية / القصدية ، اذ تم اختبار (190) وحدة باعتبار النسبة (10%) من حجم البحث البالغ عدده (1900) وحدة .

ومن جدير بالذكر ان الباحثة قد تنبهت الى ما يسمى بالخطأ العيني(Sampling Error) اذ ينتج من اختيار الباحث لعينة دراسته اعتقادا منه انّ هذه العينة تفي بمتطلبات الدراسة التي تمثل المجتمع، فتعاملت الباحثة في الدراسة الحالية مع ما يسمى "بالعينة المتيسرة" فهي عينة سهلة الوصول اليها وسهلة التكاليف ولتوفر وحداتها واحتصار الجهد والوقت وامكانية تعميم نتائجها على المجتمع ككل.

بـ العينة الفئوية أو النسبية (الحصصية) Quota Sample

يتميز هذا النوع من العينات بسهولة الاختيار ، إذ يمكن للباحث اختيارها بسرعة ، إذ يقوم بتقسيم مجتمع الدراسة إلى فئات، ثم يقوم باختيار عدداً من أفراد كل فئة بحيث يتناسب مع حجم هذه الفئة، وتتشابه هذه العينة مع العينة الطبقية العشوائية لكنها تختلف عنها في العينة العشوائية ، فالباحث لا يختار الأفراد كما يريد بينما في عينة الحصة يقوم الباحث باختيار الأفراد بنفسه دون التقيد بأي شروط . تعتبر طريقة الحصة في اختيار العينة حالة خاصة من طريقة الحكم في اختيار العينة ، لذلك نجد أن الباحث يتخذ خطوات واضحة للحصول على عينة مشابهة لمجتمع الدراسة بناءً على بعض الخصائص، ولكي يتم اختيار عينة أكثر واقعية لكي تكون ممثلة لمجتمع الدراسة، فيجب استخدام خاصية معينة لاستخدامها كخصائص مراقبة عند اختيار عناصر العينة، لذلك حتى نتمكن من اختيار عينة الحصة فانه لابد من[3] :

1. تحديد قائمة بالخصائص التي يتوجب توفرها في عناصر عينة الحصة .
2. معرفة توزيع هذه الخصائص في مجتمع الدراسة .

ت. عينة الصدفة Serendipity sample

ويكون الاختيار في هذا النوع من العينات سهلاً، إذ يعمد الباحث إلى اختيار عدد من الأفراد الذين يستطيع العثور عليهم، ف مكان ما، وفي فترة زمنية محددة وبشكل عرضي أي عن طريق الصدفة، كأن يذهب الباحث إلى مكتبة من المكتبات أو مدرسة من المدارس أو كلية من الكليات، التي يتعلق البحث بها ثم يوزع الاستبيان على من يراهم موجودين أمامه، وقد يضطر العديد من الباحثين اختيار هذا النوع من العينة لسهولة استخدامها، أو لأن الوقت الذي لديه محدد أو لأية أسباب ومبررات أخرى، ومهما يكن من أمر فإن من أهم سلبيات هذا النوع من العينات هو أنها قد لا تمثل المجتمع الأصلي. فإذا ما ذهب الباحث إلى كلية ما، في يوم ما، فإنه قد يعثر على طلبة صف معين أو قسم معين فقط، وهم قد لا يمثلون الصفوف والأقسام الأخرى ذات العلاقة بموضوع البحث الذي يقوم به . أو يذهب الباحث إلى مكتبة ما في يوم ما ويعثر على مجموعة من القراء والمستفيدين، ويوزع عليهم الاستبيان، ثم يكتشف بعد حين أن بعضهم يأتي لأول مرة إلى تلك المكتبة أو أنهم لايمثلون بقية القراء والمستفيدين الذين يستخدمون المكتبة ف أيام وأسابيع أخرى، وهكذا[4].

وقد اعتمدت الباحثة في احتساب حجم العينة بالمعادلة التالية :

---

(1) ابراهيم ابراش ، مصدر سابق ، ص254.
(2) عبد الباسط محمد حسن ، مصدر سابق ، ص463.
(3) محمد سرحان المحمودي ، مصدر سابق ، ص173.
(4) محمد سرحان المحمودي ، مصدر سابق ، ص175.

حجم البحث $\times \frac{10}{100}$

$190 = \frac{10}{100} \times 1900$

ثالثاً:- حدود ومجالات الدراسة وصعوباتها :

من الخطوات المنهجية الأخرى تحديد مجالات الدراسة المختلفة وقد اتفق الكثير من المشتغلين في مناهج البحث الاجتماعي على ان لكل بحث أو دراسة علمية ثلاثة مجالات اساسية تتمثل بالمجال البشري والمكاني والزماني، وهي على النحو الآتي :

أ- **المجال البشري :** ويقصد به تحديد مجتمع البحث الذين تجري عليهم الدراسة، وقد تحدد مجتمع دراستنا بالأفراد المنتمين الى عدد من النقابات منها(نقابة الاكاديميين، نقابة المعلمين، نقابة المحامين ، نقابة المهندسين) كونهم وحسب تقدير الباحثة هم من يمثل النخبة المثقفة وهم على اطلاع ودراية بالوضع الذي يعيشه المجتمع العراقي ، أضف إلى ذلك أنهم من خلال سلوكياتهم السياسية التي مارسوها من خلال الفعاليات والانشطة السياسية منذ العام 2003 وحتى يومنا هذا .

ب- **المجال المكاني :** أما المجال المكاني لهذه الدراسة فقد تحدد بمدينة الحلة التي تضم النقابات المشار اليها في جدول (2) .

ت- **المجال الزماني :** يقصد به السقف الزمني أو الوقت الذي استغرقتهُ الدراسة في جانبها الميداني، والذي بدأ بتوزيع الاستمارة الاستبيانية الى استخراج النتائج (2022/4/1 - 2023/8/30)

ث- **صعوبات الدراسة:** واجهت الباحثة العديد من الصعوبات والتي تمثلت بالاتي:

1. صعوبة توافر احصائيات دقيقة لسكان مدينة الحلة المركز، اضف الى ان كبر حجم مجتمع الدراسة.
2. امتناع عدد كبير من افراد المجتمع من الاجابة على استمارة الاستبانة نتيجة لتحفظهم مما ورد فيها من اسئلة، وهو ما دفع الباحثة الى اختيار شرائح محددة من المجتمع لتكون منها عينة الدراسة وهذا ما اشرنا اليه في عينة الدراسة" العينة المتيسرة .
3. لم تلمس الباحثة تعاونا جديا واهتماما كبيرا من قبل افراد المجتمع وذلك بحكم شيوع حالة التذمر من الوضع السياسي وعدم الاهتمام به على اعتبار ان مثل هكذا موضوعات لا جدوى منها بحسب قناعاتهم.
4. لم تلمس الباحثة تعاونا جديا واهتماما كبيرا من قبل عدد من السياسيين التي حاولت الاتصال بهم للحصول على بعض المعلومات التي تخص الظاهرة المدروسة .

رابعاً: ادوات جمع البيانات :

1. الاستبانة Questionnaire

يُعد الاستبيان من أهم الوسائل المستخدمة في البحوث العلمية، وخاصة الاجتماعية والتربوية، والاستبيان في اللغة مصدر الفعل استبان، واستبان الشيء أي وضّحه وأظهره وعرّفه، والاستبيان في الاصطلاح، هو عبارة عن الأسئلة المصممة بشكل جيد ومترابط، والتي تهدف إلى جمع البيانات التي يريدها الباحث في بحثه، للوصول إلى النتائج، أي أن الاستبيانَ أحدُ طرق جمع البيانات، ويُطبّق على عينة مأخوذة من مجتمع معين، أو بيئة معينة... إلخ؛ فتكون البيانات التي يحصل عليها الباحث من تطبيق

الاستبيان على العينات، ممثّلة للمجتمع ككل، أو للبيئة ككل. ويعرف الاستبيان بأنه وسيلة من وسائل جمع البيانات عن طريق إعداد مجموعة من الأسئلة يجيب عليها الأفراد ويدونوها، أو يدونها الباحث تدويناً دقيقاً[1].

كذلك يعرف بأنه (مجموعة من الأسئلة التي توجه الأفراد بغية الحصول على بيانات معينة) [2].

أنواع الاستبيان

أ : الاستبيان غير البريدي **Non-mailing questionnaire**

وهو الاستبيان الذي يقوم الباحث أو الباحثين بتوزيعه مباشرة على المبحوثين وهم بدورهم يجيبون على ورقة الاستبانة بصورة مباشرة . وعادة تكون فيه الإجابات محددة بكلمة معينة أو عبارة معينة، وتنقسم الأسئلة المقاليّة إلى نوعين، أما النوع الأول، فهو الأسئلة المقاليّة المقننة، وتكون الإجابة فيها بشكل مختصر، أما النوع الثاني، فهو الأسئلة المقاليّة المفتوحة، وفيها تُعطَى العينة المجال للحديث عن الإجابة بحرية، وبشكل وافٍ، مثل : ما الاقتراحات التي يجب اتّباعها للتخلص من مشكلة البطالة. ومن أمثلته الاستبيان المغلق وهو الاستبيان الذي يتناول الأسئلة الموضوعية، أي الأسئلة ذات الإجابة المحددة، كأسئلة الصح والخطأ، أو أسئلة الاختيار من متعدد .

ب : الاستبيان المتعدد **Multiple questionnaire**

وهو الاستبيان الذي يحتوي على نوعين من الاسئلة سواء أكانت مغلقة أم مفتوحة، أي أن الأسئلة في هذا النوع من الاستبيان تكون متنوعة، وهذا يفيد في جمع المعلومات والحصول على النتائج بشكل أفضل، فالاستبيانات غالبًا، تتطلب بعض أسئلته إجابات محددة، وبعضها الآخر يتطلب إجابات مفتوحة، وهذا النوع من الاستبيان يُسمّى بالاستبيان المتعدد .

ت : الاستبيان بالصور **Photos questionnaire**

وهو نوع جديد من أنواع الاستبيان الذي تكون فيه اختيارات الإجابة على شكل صور، ويستخدم هذا من الاستبيان عندما تكون العينة مكونة من أمّيين، أو من أطفال صغار السن .

ج : الاستبيان الإلكتروني / البريدي **Mailed questionnaire**

وهو الاستبيان الذي يرسل بالبريد الالكتروني أو يكون موضوعًا على المواقع إلكترونية أو الذي ينشر في الصحف والمجلات، ويطلب من العينة بزيارة الموقع، بالإجابة عن أسئلة الاستبيان إلكترونيًا، وهذا الاستبيان أحدث من الاستبيانات السابقة، وأقلّ تكلفة، كما يوفّر الوقت والجهد،

(1) فيصل السالم وتوفيق الفرح: مقدمة في طرق البحث في العلوم الاجتماعية، مجموعة أبحاث الشرق الأوسط ، الكويت، 1979، ص67.

(2) مجموعة من الأساتذة: مجالات علم الاجتماع (أسس نظرية ودراسات واقعية)، دار المعرفة الجامعية، ط1 ، الإسكندرية، 1982، ص209.

ويتميز هذا النوع من الاستبيان الذي يتولى الباحث أو أحد مندوبيه أو مساعديه توزيعه وجمعه من المبحوثين[1].

وتأسيسا على ما تقدم يُعّد السؤال هو الأساس في جميع الاستبانات، لذا صممت الاستبانة الحالية لتترجم أهداف الدراسة إلى أسئلة معينة. وستقدم الإجابات على هذه الأسئلة، البيانات اللازمة لاختبار الفروض التي تهدف الدراسة إلى اختبارها. إذ احتوت الاستبانة على (36) سؤالا تضمنت بعض الأسئلة فقرات عدة . كما جرى تصنيف الاستبانة إلى قسمين رئيسين : شغل القسم الأول الأسئلة المتعلقة بالبيانات الأولية للمبحوثين، والتي مثلت بمجموعها (6) اسئلة صممت لاستخلاص معلومات من المستجيبين فيما يتعلق بخلفيتهم الثقافية والديموغرافية كالعمر والجنس والحالة الاجتماعي والتحصيل الدراسي ومستوى الدخل، وغيرها.

صممت الأسئلة من حيث النوع إلى الأسئلة المغلقة – المفتوحة وذلك بتحديد بدائل للإجابة عن كل فقرة من الفقرات، مع توافر بدائل (أخرى تذكر) لمنح المستجيب حرية أكبر في اختيار الإجابة التي لم ترد في الفقرات المحددة. كما تساعد الاستبانة الباحث في الحصول على بيانات حساسة أو محرجة . ففي كثير من الأحيان يخشى المبحوث اعلان رأيه والتصريح به امام الباحث، فيمكن لمفردات عينة الدراسة ان يدلون بإجاباتهم بصدق وصراحة على اسئلة الاستبيان بشكل لا يؤدي إلى التعرف عليهم .

وسعت الباحثة جاهدة إلى أن لا يكون هناك تكرار في الأسئلة ، وأن تكون الأسئلة واضحة المعنى ودقيقة بحيث تحقق الاجابات أهداف الدراسة.

وعليه يرى العالم "موسر" ان نسبة الردود على الاستبانة تتوقف على عوامل ثلاث هي[2] :

أ. الهيئة المشرفة على البحث وما تتمتع به من نفوذ .
ب. مادة البحث وأهميتها بالنسبة للمبحوثين.
ت. نوع المجتمع الذي تجمع منه البيانات والمستوى العلمي الذي وصل إليه أفراده .

وقد صممت الباحثة استمارة الاستبانة وأعدتها لتكون الأداة الرئيسة للدراسة ، إلى جانب استمارة المقابلة مكملة التي تجدها مكملة لغرض الحصول على بيانات ومعلومات أكثر دقة وأقرب للحقيقة .

2- صدق الاستبانة :

أ. **الصدق - Validity:** يتحدد مفهوم الصدق بقدرة المقياس على قياس ما وضع لقياسه، بمعنى أن الاختبار الصادق هو اختبار يقيس الوظيفة التي يزعم أنه يقيسها ولا يقيس شيئاً أخر[3].

---

(1) عبد الباسط محمد حسن ، اصول البحث الاجتماعي ، مصدر سابق ، ص326.
(2) نفس المصدر ، ص328-329.
(3) غريب محمد سيد ، تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،1983، ص328.

جدول (3)
يبين أسماء الخبراء الذين تم عرض الاستبانة عليهم

ت	اسم الخبير	مكان عمله	التخصص الدقيق	عدد الأسئلة في الاستمارة	عدد الإسئلة التي طالب بحذفها	عدد الأسئلة التي طالب بتعديلها	عدد الأسئلة الموافق عليها	نسبة الموافقة
1	أ.د. عمار سليم عبد	آداب / بغداد	علم الاجتماع	36	-	4	31	%89
2	أ.د. ثائر رحيم كاظم	آداب / القادسية	علم الاجتماع	36	-	2	33	%94
3	أ.د. قاسم حسين السعدي	جامعة بابل العلوم السياسية	قياس وتقويم	36	-	3	32	%91
4	أ.م.د. ايهاب محمود عبد السلام	ادارة واقتصاد / بابل	احصاء	36	-	-	35	%100
5	أ.م.د. سلوان فوزي عبد	آداب / بابل	علم الاجتماع	36	-	-	35	%100
7	أ.م.د. نعيم حسين كزار	آداب / بابل	علم الاجتماع	36	-	-	35	%100
8	أ.م.د. انس عباس غزوان	آداب / بابل	علم الاجتماع	36	-	-	35	%100
9	أ.م.د. حمزة جواد خضير	آداب / بغداد	علم الاجتماع	36	-	2	33	%94
10	أ.م.د. وسن محسن حسن	آداب / بغداد	علم الاجتماع	36	-	-	35	%100
11	أ.د. فلاح جابر كاظم	آداب / القادسية	علم الاجتماع	36	-	-	35	%100
					درجة صدق المقياس = 86.5%			

***وقد استخدم قانون النسبة المئوية لقياس درجة صدق المقياس.**

ب. ثبات المقياس : يعد ثبات المقياس من الضرورات التي يجب أن تتوافر للحصول على بيانات تمثل الواقع تمثيلا حقيقيا[1]. فالثبات(**Reliability**) هو مؤشر لمدى اتساق المقياس، وحتى يتمكن الباحث من أداة يمكن عن طريقها الحصول على بيانات دقيقة تمكنه من تحقيق أهداف الدراسة، إذ لابد أن تكون تلك الأداة قادرة على الحصول على إجابات تتمتع بالثبات النسبي. فالثبات إذن يشير

(1) بالقاسم سلاطينه، حسان الجيلاني، أسس المناهج الاجتماعية، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1،القاهرة، 2012، ص48.

إلى إمكانية أن يتضمن المقياس أخطاء متغيرة (**Variable Errors**)، أي الأخطاء التي يمكن أن تظهر بشكل غير متسق بين ملاحظة وأخرى في المقياس الواحدة أو تلك التي تختلف عند كل استخدام للمقياس نفسه[1]. فالثبات إذن إمكانية الحصول على الإجابات نفسها إذا ما قام الباحث بتوزيع نفس المقياس/ الاستبانة على عدد من أفراد عينته بعد مرور مُدة زمنية محددة.

وعموما يتراوح قياس درجة الثبات(**Reliability Measure**) تتراوح بين(0) و(1)، فحينما نحصل على قيمة (**0**) عندها لا يتضمن القياس إلا الخطأ، بينما نحصل على(1) عند عدم وجود خطأ متغير في القياس[2].

ب- طريقة إعادة الاختبار: توجد ثلاث طرائق لتقدير ثبات المقياس وهي كآلاتي[3] :

الاولى : الاختبار وإعادة الاختبار .

الثانية : التجزئة النصفية .

الثالثة : النماذج المتوازية .

لجأت الباحثة إلى استخدام طريقة إعادة الاختبار(**Test-Retest Method**) لاكتشاف تقدير الثبات، فهذه الطريقة تعني أن يقوم الباحث بتوزيع أداة القياس للمجموعة ذاتها من المبحوثين في مدتين زمنيتين مختلفتين عندها يُحسب معامل الارتباط بين مجموعتي الملاحظات(العلامات) أو بين الاختبارين، عندها يحصل الباحث على ما يسمى معامل الثبات (**Reliability Coefficient**) والذي يحسب من العلاقة آلاتية:

$$\boldsymbol{Reliability} = \frac{\boldsymbol{2(r)}}{\boldsymbol{1+r}}$$

حيث أن : (**r**) معامل ارتباط بيرسون وصيغته

$$r = \frac{S_{XY}}{\sqrt{S\,X\,.\,S\,Y}}$$

x = أداء المستجيب على المقياس الأول

y = أداء المستجيب على المقياس الثاني

S^2x = التباين المحسوب للعلامات الصحيحة

S^2y = التباين المحسوب للعلامات الملاحظة

---

(1) المصدر نفسه ، ص178.

(2) شافا فرانكفورت، دافيد ناشمياز، طرائق البحث في العلوم الاجتماعية ، ط1 ، ترجمة : ليلى الطويل ، سوريا ، دمشق ،دار بترا ، 2004 ، ص179.

(3) علي ماهر خطاب، الإحصاء الاستدلالي في العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية، الجيزة، مطبعة العمرانية للأوفسيت ط1، 2008، ص715. ينظر : نادر فهمي الزيود، هشام عامر عليان، مبادئ القياس والتقويم في التربية، ط3، عمان الأردن، 2005، ص144.

Sxy : التباين المشترك المحسوب بين العلامات x ، y

- **ANOVA تحليل التباين أحادي الجانب (one way)**
- **Standard Error : الخطأ المعياري* والمساوي إلى** $\sqrt{n}$

وللتأكد من ثبات المقياس عن طريق هذا الاختبار قامت الباحثة بتوزيعه على عينة بلغت(20) مبحوثا من مجتمع الدراسة. بعد ترميزهم للتأكد من ثبات إجابتهم، وبعد مرور(**10**) أيام تم توزيع المقياس على نفس أفراد العينة، واحتساب النتائج المستحصلة باعتماد(معامل ارتباط بيرسون)، إذ ظهرت نتيجة القياس أن قيمة معامل الارتباط(**0.9**) مما يدل على وجود ارتباط موجب بين الاختبار وأن المقياس يتصف بالثبات، إذ معامل الثبات يساوي (**0,9**) .

خامسا: معالجة البيانات واستخدام الوسائل الإحصائية

لقد استخدمت الباحثة عدد من المقاييس والوسائل الإحصائية في وصف وتحليل بيانات الدراسة منها :

أ- **معالجة البيانات :** شرعت الباحثة بعد جميع البيانات عن طريق الاستبانة بمعالجة تلك البيانات من خلال إدخالها في استمارة أعدت لهذا الشأن تمهيدا لتصنيفها وجدولتها وتحليلها وتفسيرها لاحقا، إذ تم تصنيف إجابات المبحوثين على أسئلة الاستبانة بصورة كمية، ليجري تحليلها إحصائياً، وليتسنى للباحث استخلاص النتائج منها[1] .

تُعّد مرحلة معالجة البيانات حلقة الوصل بين جمع البيانات وتحليلها، إذ تحّول الملاحظات إلى رموز قابلة للتحليل ، في المرحلة الأولى من عملية معالجة البيانات، يصنف الباحثون الملاحظات الفردية الكثيرة إلى عدد من الفئات أصغر لتبسيط عملية توصيف وتحليل البيانات[2]. غالبا ما تكون البيانات المجمعة غير منظمة، لذا يجب ترتيبها وتصنيفها في شكل جداول لتسهل عملية تفسيرها وتحليلها[3].

تصنف الإجابات عن أسئلة الاستمارة بصورة "كمية" ومن ثم يجري تحليلها إحصائياً، وتفسيرها، واستخلاص النتائج والاتجاهات منها[4].

---

* تعد الأخطاء المعيارية مظهرا مهما لفهم وتفسير نتائج القياس ففي بعض الحالات تدفعنا نتائج القياس بعيدا من خلال البيانات العلمية التي يجمعها الباحث ويفشل في أن يفترض دائما احتمال لوجود أخطاء المقياس أو المعيار الذي على أساسه وضع الاختبار المستخدم. لذلك فالدرجة التي تحصل عليها من القياس قد لا تكون معبرة بدقة عن السمة أو القدرة المراد قياسها فتتضمن تلك الدرجة قدرا من الخطأ سواء أكان خطأ موجبا على شكل زيادة في الدرجة عما يستحقه الفرد نتيجة لقدرته الحقيقية أم نقصا فيها، لأن أداء الفرد أقل من الواقع. والخطأ المعياري للقياس هو انحراف معياري متوقع لنتائج أي فرد يجري اختبار، وهو مؤشر من مؤشرات دقة القياس، بوصفه يوضح مدى اقتراب درجات الفرد على المقياس من الدرجة الحقيقية. ينظر : إبراهيم أحمد سلامة، المدخل التطبيقي للقياس في اللياقة البدنية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000،ص71. ينظر كذلك : صفوت فرج، القياس النفسي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1980، ص322.

(1) أنتوني غدنز، علم الاجتماع مع مدُخلات عربية، ترجمة: د. فايز الصايغ، ط4، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ، 2005، ص685.

(2) شافا فرانكفورت و دافيد ناشمياز، مصدر سابق، ص332.

(3) فاروق عبد العظيم احمد وآخرون، مقدمة الطرق الإحصائية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1979ن ص31.

(4) أنتوني غدنز، مصدر سابق، ص685.

بدأت الباحثة بعملية تبويب البيانات والمعلومات وتصنيفها وترميزها بالطريقة التقليدية كما لجأت في عدد من الحالات الى بالرنامج الاحصائي (SPSS) علما أن معالجة هذه البيانات تمت بإشراف مباشر من الأساتذة المشرفين إلى جانب أساتذة متخصصين بعلم الإحصاء .

ب- الوسائل الإحصائية

- **النسبة المئوية :** ويرمز لها (%) وتستخدم لمعرفة القيمة النسبية لإجابات المبحوثين.

$$\text{النسبة المئوية} = \frac{\text{الجزء}}{\text{الكل}} \times 100$$

- **الوسط الحسابي arithmetic mean :** يستخدم لمعرفة المعدل العام للبيانات الإحصائية .

حيث أن:

الوسط الحسابي للعينة : $\bar{x}$

$$\bar{X} = \frac{\sum X}{n}$$

: مجموع القيم $\sum X$

: عدد القيم (حجم العينة) n

- **اختبار مربع كاي الذي يستخدم لاختبار معنوية العلاقة بين متغيرين فيهما تكرارات لحدث الظاهرة المدروسة .**
- **يتم تطبيق قانون اخر يسمى درجة الحرية ويرمز له بالرمز (ر) حيث أن :**

$$x^2 = \sum \frac{(O-E)^2}{E}$$

(س) يرمز الى عدد الاعمدة

(ر) يرمز الى عدد الالواح / الصفوف

= (س-1) (ر-1)

- **Standard Error : الخطأ المعياري* والمساوي إلى** $\sqrt{n}$
- **Pearson Correlation : معامل ارتباط بيرسون : يستخدم في إعادة الاختبار للتحقق من ثبات أداة القياس الاستبانة .**

(*) تعد الأخطاء المعيارية مظهرا مهما لفهم وتفسير نتائج القياس ففي بعض الحالات تدفعنا نتائج القياس بعيدا من خلال البيانات العلمية اي يجمعها الباحثة ويفشل في أن يفترض دائما احتمال لوجود أخطاء المقياس أو المعيار الذي على أساسه وضع الاختبار المستخدم. لذلك فالدرجة التي تحصل عليها من القياس قد لا تكون معبرة بدقة عن السمة أو القدرة المراد قياسها فتتضمن تلك الدرجة قدرا من الخطأ سواء أكان خطأ موجبا على شكل زيادة في الدرجة عما يستحقه الفرد نتيجة لقدرته الحقيقية أم نقصا فيها، لأن أداء الفرد أقل من الواقع. والخطأ المعياري للقياس هو انحراف معياري متوقع لنتائج أي فرد يجري اختبار، وهو مؤشر من مؤشرات دقة القياس، بوصفه يوضح مدى اقتراب درجات الفرد على المقياس من الدرجة الحقيقية. ينظر : إبراهيم أحمد سلامة، المدخل التطبيقي للقياس في اللياقة البدنية، ، منشأة المعارف، الاسكندرية ، 2000، ص71. ينظر كذلك : صفوت فرج، القياس النفسي ، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة،1980، ص322.

الفصل الخامس

عرض وتحليل البيانات

المبحث الأول

عرض ووصف البيانات الأساسية لوحدات عينة الدراسة

أولاً : البيانات الأولية

ثانياً: البيانات الخاصة بالظاهرة المدروسة

المبحث الثاني

اختبار الفرضيات العلمية ومناقشتها

أولاً: اختبار الفرضيات

ثانياً: النتائج التوصيات والمقترحات

المبحث الأول

عرض ووصف البيانات الأساسية لوحدات عينة الدراسة

أولاً : البيانات الأولية

تعد البيانات العامة أحد المداخل الرئيسة للتعريف بعينة الدراسة، فتحديد جنس المبحوثين، وحالتهم الزواجية والتحصيل الدراسي ، والخلفية الاجتماعية تعد من المعلومات الضرورية بل من أساسيات العمل الميدانية التي ترد في الاستبانة.

1. الجنس

يؤشر جنس المبحوث (ذكر، انثى) في طبيعة الإجابات التي يدلي بها في أي الدراسة، وكما هو معروف أن التكوين البيولوجي للذكر يختلف عن تكوين الأنثى وذلك بحد ذاته كفيل بإحداث تغيرات كبيرة في حياة كل منهما، ومن ثم تنعكس على نوعية الآراء والأفكار والتوجهات الفكرية بالنسبة لهما، فإجابات كلا الجنسين يمكن ان تعطينا مؤشرا واضحا عن اختلاف اراءهم ازاء موضوع الدراسة.

جدول (4)
يبين جنس المبحوثين

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكر	118	%62,1
انثى	72	%37,9
المجموع	190	%100

تشير بيانات الجدول اعلاه بأن (118) مبحوثاً وبنسبة(%62,1) هم من الذكور، في حين كان (72) مبحوثاً وبنسبة (%37,9) هم من الإناث، نستنتج مما تقدم ان عدد الذكور العاملين في مجتمع البحث يفوق عدد الإناث وذلك يعود الى رغبتهم في الانتماء لهذه النقابات ، لأن الغالبية يفضلون العمل في وظائف حكومية ومن بعدها يفكرون في الانتماء للنقابات التي تمثلهم لذا نجد أن العدد الاكبر للذكور على حساب الإناث في . أضف الى ذلك فإن المجتمع العراقي بصورة عامة والمجتمع الحلي بصورة خاصة هو مجتمع ذكوري والذي لايزال يضع مجموعة من القيود والشروط المجتمعية التي تعوق من حركة العنصر النسوي في العمل لاسيما العمل النقابي ومن ثم فالقيم والعادات والتقاليد لازالت تلعب دورا سلبيا لذا فأن رأيها في السياسية اقل بالنسبة للرجل .

2. العمر

يشكل العمر اهمية كبيرة للفرد والمجتمع لاسيما في اكتساب الخبرات والتجارب التي تساعد الفرد في بناء وصقل شخصيته وكذلك مواجهة مختلف الصعاب والظروف في الحياة الاجتماعية، فالعمر يمثل تراكم المعارف والخبرات والتفاعل الاجتماعي .

جدول (5)
يبين الفئات العمرية للمبحوثين

ت	الفئات العمرية	العدد	النسبة المئوية

1	37 -28	30	%15,8
2	47 -38	42	%22,1
3	57 -48	51	%26,8
4	67 -58	40	%21,1
5	68 فأكثر	27	%14,2
6	المجموع	190	%100

الوسط الحسابي لإعمار المبحوثين=36 سنة

ومن خلال ما تقدم نجد أن هنالك توازنا بين الفئات العمرية للمبحوثين وهذا ينعكس بشكل إيجابي على إجابات المبحوثين مما يعطي مؤشرا إيجابيا لتمثيل العينة للمجتمع الأصلي ومدى انعكاس ذلك على دقة الاجابات نتيجة متكامل المؤشرات سواء أكانت من الناحية المهنية والخبرة العملية ومعايشتهم للظاهرة المدروسة .

3. الحالة الاجتماعية

إن مفهوم الحالة الاجتماعية يدل على الوضع الاجتماعي لكل فرد من أفرادها وذلك لتحديد كونه (اعزب , متزوج , ارمل , مطلق) ، وتلعب الحالة الاجتماعية في أغلب الدراسات دورا بارزا في نوعية اجابات المبحوثين لها من حيث تأثيرها الواضح والمباشر على شخصية الفرد واستقراره وشعوره بالمسؤولية أكثر من غيره ، مع الأخذ بالحسبان الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والشخصية التي تحيط بهم، لذا فالحالة الاجتماعية لها تأثير مهم في إجابات المبحوثين وذلك من خلال الاستقرار النفسي والعاطفي ويتكون ذلك من خلال آراء الباحثين اتجاه موضوع الدراسة .

جدول (6)

يبين الحالة الاجتماعية للمبحوثين

الحالة الإجتماعية	العدد	النسبة المئوية
أعزب	35	%18,4
متزوج	125	%65,8
أرمل	18	%9,5
مطلق	12	%6,3
المجموع	190	%100

تشير بيانات الجدول أعلاه إلى أن (35) مبحوثاً وبنسبة (18,4%) هم عزاب ، في حين كان (125) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (65,8%) هم من المتزوجين ، فيما كان (18) مبحوثا وبنسبة مئوية بلغت(9,5%) هم من المطلقين ، وأن (12) مبحوثاً وبنسبة (6,3%) كانوا من الارامل . وعلى الرغم من نسب الطلاق العالية التي يشهدها المجتمع إلا أن الدراسة قد سجلت أدنى نسبة للمطلقين وهذا مؤشر جيد بالنسبة لاختيار عينة الدراسة .

4. المستوى الأكاديمي

ويقصد به الشهادة العلمية أو المؤهل الاكاديمي الذي يحصل عليه الفرد من جراء عملية الدراسة ، إذ لعب التحصيل الدراسي دورا بارزا في الحياة الاجتماعية لاسيما النتاجات العلمية وما يدلي به من معلومات تخص ظاهرة معينة ، ولا يقتصر الأمر على الإجابات وحسب وانما ينعكس ذلك على الرؤى والتوجهات الفكرية لأصحاب المستويات العلمية العالية في نظرتهم لواقع الصراع السياسي وانعكاساته على السلم المجتمعي بالنسبة للفرد والمجتمع على سواء .

جدول (7)

يوضح المستوى الآكاديمي للمبحوثين

المستوى الأكاديمي	العدد	النسبة المئوية
دبلوم عالي	17	%8,9
بكالوريوس	82	%43,2
شهادة عليا	91	%47,9
المجموع	190	%100

يتضح من بيانات الجدول أعلاه أن (17) مبحوث وبنسبة (8,9%) حصلوا على شهادة الدبلوم العالي ، في حين أن (82) مبحوث وبنسبة(43,2%) حصلوا على شهادة البكالوريوس، فيما كان (91) مبحوث وبنسبة (47,9%) حصلوا على شهادة عليا وهذا مؤشر جيد يفيد ترصين أجابات المبحوثين وتأكيد مفهوم الانتلجنسيا .

5. كفاية الدخل

يقصد بالدخل هو اجمالي ما يحصل عليه الانسان هو وأسرته من عمله الذي يعمل فيه. وهو الدخل الذي يعتمد عليه الفرد أن يفي بمتطلباته واجباته ومسؤولياته تجاه ذاته وأسرته لسد الاجتياجات اليومية سواء ما تعلق منها بالمسكن والمأكل والملبس ومتطلبات الحياة اليومية العديدة والمتجددة وهذه كلها تحتاج الى مورد مالي يكفي لسد النقص الحاصل فيها .

جدول (8)

يوضح مستوى الدخل للمبحوثين

كفاية **الدخل**	**العدد**	**النسبة المئوية**
يفيض عن الحاجة	50	%26,3
يكفي لسد الحاجة	132	% 69,5
لا يكفي ولا يسد الحاجة	8	%4,2
المجموع	190	%100

يتبين من بيانات جدول اعلاه أن (50) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (26,3%) قد أجابوا بأن الدخل الشهري لديهم يفيض عن الحاجة، في حين (132) مبحوثاً وبنسبة (69,5%) قد أجابوا أن دخلهم يكفي ويسد حاجتهم المعيشية ومتطاباتها ، في حين أن (8) مبحوثينً وبنسبة مئوية بلغت (4,2%) أجابوا أن دخلهم لا يكفي ولا يسد الحاجة لديهم .

6. الخلفية الاجتماعية

إن لكل سلوك اجتماعي يُمارس من قبل أي فرد في المجتمع ، إلا وله خلفية اجتماعية ينطلق منها، فالانسان الواعي لا يسلك أي ما سلوك إلا وله دلالة اجتماعية تبرره ، من هنا يمكن أن نعرف الخلفية الاجتماعية بكونها تلك المعتقدات أو القناعة التي يتخذها الفرد أو الجماعة تبريرا لتصرفاتهم السلوكية في المجتمع وتتميز غالبا بالثبات ونظرا لما يحمل متغير الخلفية الاجتماعية من دلالات اجتماعية وثقافية في التعرف على المحيط الاجتماعي الذي ينتمي ويعيش فيه المبحوثين ونوع القيم الاجتماعية السائدة في ذلك المحيط وتأثير ذلك عن التفاعل والتكيف الاجتماعي وانعكاسه على علاقته بالمجتمع الذي ينتمي له ويعيش فيه . ويوضح الجدول التالي ذلك :

جدول (9)

يوضح الخلفية الاجتماعية للمبحوثين

الخلفة الاجتماعية	العدد	النسبة المئوية
حضر	145	%76,3
ريف	45	%23,7
المجموع	190	%100

يتضح من بيانات الجدول أعلاه أن أكثر المبحوثين من عينة الدراسة هم خلفيات اجتماعية حضرية إذ بلغ عددهم (145) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (76,3%), فيما كان (45) مبحوثاً منهم وبنسبة مئوية بلغت (23,7%) هم من خلفيات اجتماعية ريفية . وتأسيسا على ما تقدم فمن الطبيعي أن لكل سلوك اجتماعي ممارس من قبل البشر إلا وله خلفية اجتماعية ينطلق منها، فالإنسان الواعي لا يسلك اي سلوك الا وله مبرراته الاجتماعية وثقافية، فالأفراد يتأثرون بواقعهم الاجتماعي ونوع القيم الاجتماعية السائدة فيه، والتي تلزم الافراد ببعض الواجبات بين ابناء المجتمع الواحد وتأثير ذلك على نوعية إجابات المبحوثين وموضوعيتها .

ثانيا : البيانات الخاصة بالظاهرة المدروسة

7. ما مدى تأثير الصراع السياسي في السلم المجتمعي للمجتمع العراقي؟

جدول (10)

يوضح إجابات المبحوثين حول مدى تأثير الصراع السياسي على السلم المجتمعي

الإجابة	العدد	النسب المئوية
أثر بشكل كبير	155	%82
أثر الى حدما	35	%18
المجموع	190	%100

يتضح من بيانات الجدول أعلاه أن (155) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (82%) أجابوا بالايجاب أن الصراع السياسي قد أثر بشكل كبير ومباشر في السلم المجتمعي للمجتمع

العراقي، في حين أن (35) مبحوثا وبنسبة (18%) أجابوا بأنه أثر الى حدما، وربما تقودنا هذه الإجابة إلى أن المبحوثين يرون أن هناك أسبابا أخرى تعود إلى تهديد السلم المجتمعي .

مما تقدم ترى الباحثة أن الصراع السياسي في العراق يؤثر وبشكل كبير على السلم المجتمعي في المجتمع العراقي وذلك لكثرة التصادمات والصراعات بين الكتل والاحزاب السياسية مما يؤثر وسلباً في أمن واستقرار المجتمع .

8. الى أي مدى قامت بقايا النظام الديكتاتوري السابق بزعزعة السلم المجتمعي في المجتمع العراقي؟

جدول (11)

يوضح إجابات المبحوثين حول قيام بقايا الديكتاتوري السابق بزعزعة السلم المجتمعي في العراق

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشكل كبير	159	%83,7
أوافق إلى حد ما	20	%10,5
أوافق بدرجة ضعيفة	11	%5,8
المجموع	190	%100

يتضح من الجدول اعلاه بأن (159) مبحوثا وبنسبة مئوية بلغت (83,7%) قد أجابوا بـ(نعم) ، في حين أن (20) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (10,5%) قد أجابوا بـ (إلى حد ما)، في حين أن هناك (11) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (5,8%) أجابوا بأنهم موافقون بدرجة ضعيفة وأن علاقة النظام السابق بتأجيج الصراع السياسي في العراق بعد 2003 علاقة ودور ضعيفين .

ومما تقدم تستنتج الباحثة أن لبقايا النظام الديكتاتوري دوراً كبيراً في زعزعة السلم المجتمعي في العراق لاسيما ما قامت به من تفجيرات وأعمال إرهابية وقتل على الهوية عقب إنهيار النظام السياسي في 2003/4/9.

9. هل تتفق أن الصراع السياسي إزداد عقب سقوط النظام الديكتاتوري بعد عام(2003)؟

جدول (12)

يوضح مدى تزايد الصراع بعد 3003

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشكل ك	158	%83,2

أوافق إلى حد ما	20	%10,5
أوافق بدرجة ضعيفة	12	% 6,3
المجموع	190	%100

يتضح من بيانات جدول اعلاه أن (158) مبحوث وبنسبة (83,2 %) أجابوا بـ(نعم) ، في حين ان (20) مبحوثاً وبنسبة (10,5%) أجابوا بـ (إلى حد ما)، في حين أن هناك (12) مبحوثاً وبنسبة (6,3%) أجابوا بـ(كلا)، من عينة الدراسة .

نستنتج مما تقدم أن الصراع السياسي قد تزايد عقب سقوط النظام السابق وهذا ما ترجمته الاحداث التي ظهرت بعد 2003 مثل الصراعات الحزبية التي ولدتها الولاءات الخارجية والظفر بالمناصب السياسية .

10.هل تعتقد أن الصراع السياسي في العراق كان بسبب سياسات الاحتلال الامريكي وما نتج عنها من أزمات عملت زعزعت السلم المجتمعي في العراق؟

جدول (13)

يوضح تأثير سياسة الاحتلال الامريكية على السلم المجتمعي للعراق

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشكل كبير	150	%79
أوافق إلى حد ما	30	%16
أوافق بدرجة ضعيفة	10	%5
المجموع	190	%100

يتضح من بيانات جدول اعلاه بأن (150) مبحوث وبنسبة (79%) أجابوا بأنهم موافقون وبشكل كبير ، في حين ان (30) مبحوثاً وبنسبة (16%) قد أجابوا بأنهم موافقون إلى حد ما ، في حين أجاب (10) مبحوثين منهم وبنسبة مئوية بلغت (5%) بأنهم موافقون بدرجة ضعيفة .

من خلال ما سبق تستنتج الباحثة بأن لسلطة وسياسات أمريكا الخاطئة والمستغلة لخيرات العراق دور كبير في زعزعة النظام والسلم المجتمعي في المجتمع العراقي، وهذا واضح فالعراق لم يستقر منذ الاحتلال وليومنا هذا.

11.هل تعتقد أن مخرجات الديمقراطية بعد عام 2003 زادت من حالة الصراع السياسي بين مكونات المجتمع العراقي؟

جدول (14)

يوضح إجابات المبحوثين حول مدى تأثير مخرجات الديمقراطية في ازدياد حالة الصراع السياسي

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	170	%89
إلى حد ما	15	%8
لا	5	%3
المجموع	190	%100

يتضح من الجدول اعلاه بأن (170) مبحوثا وبنسبة (89%) أجابوا بـ(نعم) ، في حين ان (15) مبحوثاً وبنسبة (8%) قد أجابوا إلى حد ما وأخير كان (5) مبحوثين فقط وبنسبة مئوية بلغت (3%) قد أجابوا بـ (لا) .

من خلال ما تقدم تستنتج الباحثة أن لمخرجات الديمقراطية أثر في زيادة حد الصراع في المجتمع العراقي بما يصاحبها من تأثيرات سلبية الغاية منها زعزعت أمن وسلم المجتمع العراقي .

12.هل توافق على أن العوامل الدينية والطائفية والاثنية هي من اججت الصراع السياسي بالقدر الذي هدد على السلم المجتمعي في العراق ؟

جدول (15)

يوضح إجابات المبحوثين بأن العوامل الدينية والطائفية والاثنية هدد السلم المجتمعي في العراق

الإجابة	العدد	النسب المئوية
أوافق بشكل كبير	164	%86,3
أوافق الى حدما	15	%7,9
لا أوافق	11	%5,8
المجموع	190	%100

يتضح من بيانات الجدول أعلاه بأن (164) مبحوثاً وبنسبة (86,3%)أجابوا بأنها أثرت بشكل كبير ، في حين (15) مبحوث وبنسبة (7,9%) أجابوا بأنها أثرت الى حد ما ، وأخيرا أن (11) مبحوثاً وبنسبة (5,8%) قد أجابوا بأنهم غير موافقين بأن تكون العوامل الدينية والطائفية سببا في وحيدا في تهديد السلم المجتمعي في العراق .

نستنتج مما تقدم أن العوامل الدينية والطائفية والاثنية تعتبر وسائل لها دور كبير في تأجيج الصراعات بالقدر الذي يهدد السلم المجتمعي للمجتمع العراقي .

13.الى أي مدى أثرت المحاصصة السياسية في العراق على حالة الصراع السياسي والسلم المجتمعي في العراق؟

جدول (16)

يوضح إجابات المبحوثين حول تأثير المحاصصة السياسية على السلم المجتمعي

الإجابة	العدد	النسب المئوية
أثرت بشكل كبير	161	%84,7
أثرت الى حدما	21	%11,1
لم تؤثر	8	%4,2
المجموع	190	%100

يتضح من بيانات الجدول أعلاه بأن (161) مبحوثاً وبنسبة (84,7%) قد أجابوا بأنها أثرت بشكل كبير ، في حين (21) مبحوث وبنسبة (11,1%) أجابوا بأنها أثرت الى حد ما ، وان (8) مبحوثاً وبنسبة (4,2%) أجابوا بأنها لم تؤثر.

نستنتج من خلال البيانات اعلاه بأن للمحاصصة السياسية أثرت بشكل كبير على السلم المجتمعي من خلال ما يختبئ تحت هذه المحاصصة من سرقات مالية ومنصبيه من صرعات حزبية وفي وضع الشخص الغير مناسب في المكان المناسب وغيرها من الصراعات التي تؤدي الى تهدد امن واستقرار المجتمع العراقي .

14.هل تعتقد أن التعددية السياسية والحزبية بعد 2003 زادت من الصراع السياسي في المجتمع العراقي؟

جدول (17)
يوضح أثر التعددية السياسية والحزبية زادت من الصراع السياسي

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشكل كبير	140	%74
أوافق الى حد ما	40	%21
أوافق بدرجة ضعيفة	10	%5
المجموع	190	%100

يتضح من الجدول اعلاه بأن (140) مبحوثا وبنسبة (74%) أجابوا بأنهم موافقون بشكل كبير أن التعددية السياسية والحزبية زادت من حدة الصراع السياسي في المجتمع العراقي بعد عام 2003 وأن ذلك انعكس سلبا على السلم المجتمعي ، في حين أن (40) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (23,7%) قد أجابوا بأنهم موافقون الى حد ما ، وأخيرا قد أجاب (10) مبحوثين بأنهم موافقون بدرجة ضعيفة إذ بلغت نسبتهم (5%) فقط وهي أدنى نسبة سجلتها الدراسة في هذا الخصوص .

ومن خلال ما تقدم تستنتج الباحثة بأن للتعددية السياسية والحزبية أثر كبير وواضح في تهديد أمن واستقرار المجتمع العراقي .

15.هل توافق على أن وجود الجماعات المسلحة كانت سبباً رئيسا لزعزعت الاستقرار والسلم المجتمعي في العراق؟

جدول (18)
يوضح زعزعت الجماعات المسلحة على السلم المجتمعي

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشكل كبير	167	%87,9
أوافق إلى حد ما	11	%5,8
أوافق بدرجة ضعيفة	12	%6,3
المجموع	190	%100

يتضح من الجدول اعلاه بأن (167) مبحوثا وبنسبة (87,9%) أجابوا بأنهم موافقون بشكل كبير، في حين أن (11) مبحوثاً وبنسبة (5,8%) أجابوا بأنهم موافقون إلى حد ما ، في حين أجاب (12) مبحوثاً منهم وبنسبة بلغت (6,3%) أجابوا بأنهم موافقون بدرجة ضعيفة .

نستنتج مما تقدم ان للجماعات المسلحة تأثير على زعزعة الأمن والاستقرار المجتمعي فهي جماعات ذات ولاءات متعددة كان لها دور في عدم استقرار وأمان المجتمع .

16.برأيك هل أن ولاء بعض الأفراد والسياسيين لدول اخرى قد ادى أضر في السلم المجتمعي في العراق؟

جدول (19)
دور ولاءات لدول الاخرى وإضرارها في السلم المجتمعي

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	171	%90
إلى حد ما	10	%5,3

لا	9	%4,7
المجموع	190	%100

تشير بيانات الجدول أعلاه بأن (171) مبحوثا وبنسبة (90%) أجابوا (نعم) ، في حين ان (10) مبحوثين وبنسبة (5,3%) أجابوا إلى حد ما، وهناك (9) مبحوثين وبنسبة (4,7%) أجابوا بـ(لا) .

من خلال ما تقدم تستنتج الباحثة بأن للولاءات الخارجية من قبل بعض الافراد المؤثرون بالمجتمع والذين يظفرون بمناصب عالية تأثير كبير في تهديد أمن واستقرار السلم المجتمعي للمجتمع العراقي .

17.هل توافق لوسائل الاعلام دور كبير في تأجيج الصراع السياسي وانهيار السلم المجتمعي؟

جدول (20)

يوضح إجابات المبحوثين حول دور وسائل الاعلام في تأجيج الصراع السياسي

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	132	%69,5
أوافق	30	%15,8
أوافق إلى حد ما	28	%14,7
المجموع	190	%100

تشير بيانات الجدول أعلاه بأن (132) مبحوثا وبنسبة (69,5%) موافقون بشدة على أن لوسائل الاعلام دور في تأجيج الصراع السياسي الأمر الذي أثر سلبا على السلم المجتمعي في العراق، في حين أن (30) مبحوثا وبنسبة (15,8%) موافقون ، بينما كان (28) مبحوثاً وبنسبة (14,7%) أجابوا بأنهم موافقون إلى حد ما.

ومما تقدم تستنتج الباحثة أن لوسائل الأعلام دور في تأجيج الصراعات السياسية من خلال بث ما يثير الجدل ويؤجج الفتن بين السياسيين والاحزاب الأمر الذي يدفع بالجماعات المسلحة لتنشط في ممارسة دورها سلبا على السلم المجتمعي في العراق .

18.كيف أثر الصراع بين الحكومات المركزية وحكومة الاقليم على تزايد حالة الصراع السياسي في العراق؟

جدول (21)

يوضح أثر الصراعات السياسية بين الحكومات المركزية والاقليم

الإجابة	العدد	النسب المئوية
أثر بشكل كبير	170	%89,5
أثر الى حدما	11	%5,8
لم يؤثر	9	% 4,7
المجموع	190	%100

يتضح من بيانات الجدول أعلاه بأن (170) مبحوثاً وبنسبة (89,5%)أجابوا بأنها أثرت بشكل كبير ، في حين (11) مبحوثا وبنسبة (5,8%) أجابوا بأنها أثرت الى حدما ، وان (9) مبحوثاً وبنسبة (4,7 %) أجابوا بأن هذه الصراعات لم تؤثر على السلم المجتمعي .

ومن خلال البيانات الواردة في جدول (19) تستنتج الباحثة بأن للصراعات بين الحكومات المركزية وبين حكومات الاقليم أثر كبير في إثارة الصراعات السياسية والتي انعكس تأثيرها سلبا على السلم المجتمعي في المجتمع العراقي .

19.برأيك هل اثرت الانتخابات التي لا تتفق وقناعات النخب السياسية على تغذية الصراع السياسي وفيما يؤثر سلباً على الامن المجتمعي في العراق؟

جدول(22)

يوضح أثر الانتخابات واختلافات الكتل المتنافسة على السلم المجتمعي

الإجابة	العدد	النسب المئوية
أثرت بشكل كبير	159	%83,7
أثرت الى حدما	11	%5,8
لم تؤثر	20	%10,5
المجموع	190	%100

يتضح من بيانات جدول اعلاه بأن (159) مبحوثاً وبنسبة (%83,7) قد أجابوا بأن الانتخابات ونتائجها أثرت بشكل كبير على تهديد السلم المجتمعي ، في حين أن (11) مبحوثا وبنسبة مئوية بلغت (%5,8) قد أجابوا بأنها أثرت الى حدما ، وأخيرا أن (20) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (%10,5) أجابوا بأنها لم تؤثر.

مما تقدم تستنتج الباحثة أن للانتخابات وما تفرزه من نتائج أثر في تأجيج الصراعات الداخلية بين الكتل السياسية والاحزاب بسبب عدم إيمان أغلبهم بجوهر العملية الديمقراطية والتشكيك بنتائج هذه الانتخابات الأمر الذي يؤثر سلبا على استقرار الأمن والسلم المجتمعي للمجتمع العراقي .

20.برأيك ما العوامل المؤدية الى الصراع السياسي التي تؤثر على السلم المجتمعي ؟

جدول (23)

يوضح التسلسل المرتبي إجابات المبحوثين حول عوامل الصراع التي تؤثر على السلم المجتمعي

الإجابة	العدد	التسلسل المرتبي
العوامل السياسية	190	1
تنفيذ أجندات خارجية	145	2
العوامل الطائفية	137	3

العوامل الاجتماعية والثقافية	103	4
العوامل الاقتصادية	92	5
العوامل القومية	48	6

تشير بيانات جدول اعلاه الذي يمثل التسلسل المرتبي (الوزن النسبي) للعوامل المؤدية للصراع السياسي من وجهة نظر المبحوثين ولهذا لم نستخرج المجموع لإجابات المبحوثين ولا النسبة المئوية لأن المجموع سيكون أكبر من عدد المبحوثين .

إذ جاءت بالمرتبة الأولى **(العوامل السياسية)** هي من تكمن وراء نشوب حالات الصراع السياسي بواقع (190) إجابة ، في حين احتلت العوامل التي تكمن وراء **(تنفيذ أجندات خارجية)** المرتبة الثانية بواقع (145) إجابة، أما **(العوامل الطائفية)** فقد احتلت المرتبة الثالثة بواقع (137) إجابة ، ومن الجدير بالذكر أن العوامل الطائفية لعبت دورا بارزا أبان الأعوام (2005، 2006 ، 2007) في زعزعت الأمن والسلم الأهلي والمجتمعي حيث القتل على الهوية والتهجير القسري والاغتيالات والتي راح ضحيتها العديد من أبناء المجتمع العراقي .

أما فيما يتعلق **(بالعوامل الاجتماعية والثقافية)** التي تقف وراء الصراع السياسي إذ احتلت المرتبة الرابعة بواقع (103) ، بنيما حصلت **(العوامل الاقتصادية)** على المرتبة الخامسة من بين العوامل المؤدية للصراع السياسي في المجتمع العراقي بواقع (92) إجابة ، وأخيرا احتلت **(العوامل القومية)** المرتبة السادسة بواقع (48) إجابة وهي أقل مما حصلت عليه بقية العوامل في هذا الخصوص .

يتضح مما تقدم بأن العوامل السياسية هي المحور الرئيس التي تقف وراء حالات الصراع السياسي من أجل الحصول على السلطة والنفوذ ، ومن أبرز تداعيات ذلك الصراع وأكثرها وضوحا هو تهديد السلم المجتمعي .

21.برأيك هل أدى الصراع السياسي الى عدم قدرة الحكومة على إدارة التنوع المجتمعي بالقدر الذي يؤدي الى زعزعت السلم المجتمعي في العراق؟

جدول (24)

يوضح إجابات حول دور الصراع السياسي في عدم قدرة الحكومة على إدارة التنوع المجتمعي

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	178	%93,7
إلى حد ما	7	%3,7
لا	5	%2,6
المجموع	190	%100

تشير بيانات الجدول أعلاه أن (178) مبحوثا وبنسبة مئوية بلغت (93,7%) قد أجابوا بـ (نعم) ، في حين أن (7) مبحوثين فقط وبنسبة مئوية وصلت إلى (3,7%) قد أجابوا أن الصراع السياسي شكَّل (إلى حد ما) سببا في عدم مقدرة الحكومة على إدارة التنوع المجتمعي في العراق ، وأخيرا كان (5) مبحوثين فقط قد أجابوا بـ(لا) وقد بلغت نسبتهم (2,6%) .

من خلال ما تقدم يتضح بيانات جدول (24) أن للصراع السياسي يلعب دورا مهما في إرباك الحكومات وعدم قدرتها على القيام بواجبتها تجاه المجتمع لاسيما تلك التي تتعلق بالتنوع المجتمعي وتقليص فرص الاندماج واتساع هوة الانقسام والانفصال كما هو الحال في هروب العديد من أبناء إلى خارج العراق نتيجة ما تعرضوا له من عمليات قتل وتهديد مما كون لديهم شعور بعدم اندماجهم وحمايتهم من قبل المجتمع وهذه تمثل أبرز مظاهر عدم الاستقرار وعدم تحقيق السلم المجتمعي في المجتمع العراقي.

22.هل تعتقد أن الصراع الاقليمي والدولي ساهما في استمرار حالة الصراع السياسي في المجتمع العراقي؟

جدول (25)

يوضح إجابات حول مساهمة الصراع الاقليمي والدولي في استمرار الصراع السياسي

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	159	%83,7
إلى حد ما	17	%8,9
لا	14	%7,4
المجموع	190	%100

تشير بيانات الجدول أعلاه بأن (159) مبحوثا وبنسبة مئوية بلغت (83,7%) قد أجابوا بالإيجاب أنهم يؤيدون أن الصراع الإقليمي والدولي قد ساهم وما زال في استمرار الصراع السياسي في العراق ، في حين أجاب (17) مبحوثا وبنسبة مئوية بلغت (8,9%) قد أجابوا أن الصراع الإقليمي والدولي يساهم إلى حد ما في إذكاء واستمرار الصراع السياسي المحلي، أما ما تبقى من المبحوثين والبالغ عددهم (14) مبحوثاً فقط وبنسبة وصلت إلى (7,4%) قد أجابوا بالنفي بأن لا علاقة للصراع الإقليمي والدولي في استمرار حالة الصراع السياسي الداخلي في العراق .

مما تقدم ترى الباحثة أن ما تلعبه الصراعات الاقليمية والدولية يساهم سواء أكان بشكل مباشر أم غير مباشر على الداخل السياسي العراقي والذي يؤثر في عدم استقرار المجتمع العراقي وتهديد السلم المجتمعي .

23.الى أي مدى أثر الصراع السياسي على ضعف القطاعات الاقتصادية والخدمية والامنية ؟

جدول (26)

يوضح إجابات المبحوثين حول أثر الصراع السياسي على القطاعات الاقتصادية الأمنية والخدمية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	171	%90
إلى حد ما	11	%5,8
لا	8	%4,2
المجموع	190	%100

تشير بيانات جدول اعلاه بأن (171) مبحوثا وبنسبة بلغت (90%) أجابوا (نعم)، في حين كان (11) مبحوثا وبنسبة بلغت (5,8%) قد أجابوا إلى حد ما أي أن هذا النوع من الصراع يؤثر سلبا على أداء ومهام عدد من القطاعات التي لها اتصال مباشر بحياة أفراد المجتمع لاسيما الأمنية والخدمية، وأخيرا أجاب (8) مبحوثين وبنسبة مئوية وصلت إلى(4,2%) قد أجابوا بالنفي أي أن هذا النوع من الصراع لا يؤثر على عمل هذه القطاعات ويجب أن تكون بعيدة ومستقلة في عملها لأن جوهر عملها هو خدمة الفرد بالدرجة الأولى ولا علاقة لها بالسياسية .

مما تقدم تستنتج الباحثة أن للصراع السياسي تأثير كبير على القطاعات الخدمية والامنية والاقتصادية ، وأن قطاعات المجتمع كافة تتأثر بالجانب السياسي سلبا وإيجابا سواء أكان ذلك بصورة مباشرة أم غير مباشرة وهذا واضح جليا في المجتمع العراقي مما ينعكس سلبا على زعزعة وتهديد السلم المجتمعي .

24.ما الأسباب التي تقف وراء استمرار حالة الصراع السياسي في العراق؟

جدول (27)

يوضح التسلسل المرتبي لإجابات المبحوثين حول الأسباب التي تقف وراء استمرار حالات الصراع السياسي في المجتمع العراقي

الإجابة	العدد	التسلسل المرتبي / الوزن النسبي
عدم فهم الديمقراطية والتسليم بها	190	1
عدم وجود موقف واضح من قبل النخب السياسية الحاكمة تجاه العملية الانتخابية	180	2
عدم رغبة الدول (الاقليميا ودوليا) في عراق ديمقراطي جديد من خلال التدخل في الشأن العراقي	139	3
التشبث في الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية	100	4
أهمية العراق وموقعه الاستراتيجي	95	5

تشير بيانات الجدول أعلاه إلى الوزن النسبي لإجابات المبحوثين حول الأسباب التي تقف وراء استمرار حالات الصراع السياسي في المجتمع العراقي ولهذا لم نستخرج المجموع لإجابات المبحوثين ولا النسبة المئوية لأن المجموع سيكون أكبر من عدد المبحوثين .

فقد حصل خيار (عدم فهم الديمقراطية لفلسفة نظام حكم جديد) على المرتبة الأولى بواقع (190) إجابة أي أن أفراد العينة كافة قد أجابوا على هذا الخيار بالإجماع ، في حين حصل خيار (عدم وجود موقف واضح من قبل النخب السياسية الحاكمة تجاه العملية الانتخابية) على المرتبة الثانية بواقع (180) إجابة ، وهذا ما حصل فعلا بعد الانتخابات الأخيرة إذ اتفقت جميع الكتل السياسية المتنافسة على مبدأ الأغلبية ولكن ما حصل بعد الانتخابات هو العكس تماما حيث التوافق في تشكيل الحكومة وفي الحصول المكاسب والمناصب ، أما الخيار الثالث المتمثل بـ (عدم رغبة الدول (الاقليميا ودوليا) في عراق ديمقراطي جديد من خلال التدخل في الشأن العراقي) بواقع (139) إجابة كون الشخصية السياسية في العراق لاسيما بعد عام 2003 لم تؤمن إيمانا مطلقا بالديمقراطية ، في حين كان خيار (التشبث في الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية) بالمرتبة الرابعة بواقع (100) إجابة وهذا أمر واضح بين صفوف أبناء المجتمع العراقي الذين يبدون الولاء لهوياتهم الفرعية (الطائفية ، المذهبية، القومية ، العشائرية ... الخ) على حساب هويتهم الوطنية الجامعة لهم ناهيك عن الولاء لبلدان أخرى على حساب ولائهم وانتماءهم لبلدهم العراق ، وأخير فيما يتعلق بخيارات هذا السؤال المتمثل بـ(أهمية العراق وموقفه الاستراتيجي)، الذي حصل على المرتبة الخامسة بواقع (95) فأغلب الدول سواء أكانت إقليمية أم دولية لا تريد للعراق الاستقرار ولمجتمعه التنعم بالأمن الداخلي والسلم المجتمعي إذ تقوم بين الفينة والأخرى بخلق أزمات مفتعلة من شأنها تهديد ذلك السلم وإدخاله مجبرا في دوامة النزاعات والصراعات لاسيما السياسية منها .

من خلال ما تقدم تستنتج الباحثة أن من أقوى الأسباب المبينة في جدول (25) أعلاه إلى جانب أسباب أخرى عديدة تعمل وبصورة مؤكدة على خلق صراعات سياسية داخلية من شأنها عدم استقرار البلد وما لذلك من انعكاسات على عدم استقرار السلم المجتمعي للمجتمع العراقي .

25.هل يساهم الصراع السياسي في العراق في عدم السيطرة على الوضع الأمني ؟

جدول (28)

يوضح إجابات المبحوثين حول مساهمة الصراع السياسي في الوضع الامني في العراق

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	169	%89
إلى حد ما	21	%11
المجموع	190	%100

تشير بيانات الجدول أعلاه أن (169) مبحوثا وبنسبة مئوية بلغت (89%) قد أجابوا بالإيجاب بأن الصراع السياسي يساهم في عدم السيطرى على الوضع الأمني الداخلي نتيجة لإرباكه وادخاله في دوامة ذلك الصراع ، في حين كان (18) مبحوثا فقط وبنسبة مئوية وصلت إلى (11%) أنهم أجابوا بأن الصراع السياسي يساهم إلى حد ما في عدم السيطرة على الوضع الامني ويسندون ذلك إلى وجود أسباب أخرى تسهم في زعزعة الأمن والسلم المجتمعي .

ومن خلال ما تقدم تستنتج الباحثة أن المبحوثين يؤكدون بأن للصراع السياسي أثر كبير على عدم ضبط الوضع الامني للمجتمع العراقي سواء أكان ذلك بشكل مباشر أم غير مباشر مما يؤثر سلبا على تهديد حياة الأفراد وانهيار السلم المجتمعي .

26.هل ساهم الصراع السياسي إلى إضعاف الهوية الوطنية للفرد العراقي ؟

جدول (29)

يوضح إجابات المبحوثين حول مساهمة الصراع السياسي في إضعاف الهوية الوطنية للفرد العراقي

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
ساهم بشدة	129	%68
ساهم إلى حد ما	41	%22,5
ساهم بدرجة ضعيفة	20	%10,5
المجموع	190	%100

تشير بيانات جدول اعلاه أن (129) مبحوثا وبنسبة مئوية وصلت إلى (68%) أجابوا بأن الصراع السياسي في العراق قد أضعف الشعور بالهوية الوطنية بالنسبة للفراد العراقي ، في حين أن (41) مبحوثا من أفراد عينة الدراسة إذ بلغت نسبتهم (22,5%) قد أجابوا أن هذا النوع من الصراع قد يسهم إلى حد ما في إضعاف الهوية الوطنية لأفراد المجتمع ، وأخير كان (11) مبحوثاً وبنسبة مئوية وصلت (10,5%) قد أكدوا أن هذا الصراع قد يسهم بدرجة ضعيفة في شعور الأفراد بضعف الهوية الوطنية لديهم .

مما تقدم تستنتج الباحثة أن للصراع السياسي تأثير كبير في أضعاف انتماء الفرد العراقي لوطنه والولاء له مما ينعكس ذلك على إضعاف وتفتيت هويته الوطنية الأمر الذي يعود سلبا بالتأثير على الأمن والسلم المجتمعيين .

27.الى أي مدى ساهم الفساد المالي والاداري في مؤسسات الدولة العراقية في تاجيج الصراع السياسي في المجتمع العراقي ؟

جدول (30)

يوضح إجابات المبحوثين حول مساهمة الفساد المالي والاداري على تأجيج الصراع السياسي في المجتمع العراقي

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
ساهمت بدرجة كبيرة	160	%84,2
ساهمت الى حد ما	21	%11,1
ساهمت بدرجة ضعيفة	9	%4,7
المجموع	190	%100

يتضح من بيانات جدول اعلاه والذي يشير بشكل واضح إلى أن الفساد المالي والاداري قد ساهم وبدرجة كبيرة في تأجيج الصراع السياسي في العراق من خلال ما أدلى به المبحوثين من إجابات والتي بلغت (160) بواقع نسبة مئوية وصلت إلى (84,2%) ، أما عدد المبحوثين الذين أجابوا بأن الفساد المالي والاداري قد ساهم الى حد ما بتاجيج الصراع في العراق فقد بلغت عددهم (21) مبحوثا إذ بلغت نسبتهم المئوية (11,1%) ، وأخير بلغ عدد المبحوثين الذين أجابو بأن ظاهرة الفساد المالي والاداري بتأجيج الصراع السياسي في العراق (9) مبحوثين فقط وبنسبة مئوية بلغت (4,7%) .

وتأسيسا على ما تقدم نستنتج الباحثة أن الفساد المالي والاداري يسهم وبشكل مباشر في تأجيج الصراع في العراق لاسيما الصراع السياسي بين الكتل والاحزاب من جهة وبين الحكومة والجهات الرقابية والقضائية المتصدية لمكافحة الفساد في العراق .

28.ما تأثير الصراع السياسي في العراق على احداث اختلالات هيكلية في النظام الاجتماعي ؟

جدول (31)

يوضح إجابات المبحوثين حول تأثير الفساد المالي والإداري في اختلالات هيكلية في النظام الاجتماعي للمجتمع العراقي

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
يؤثر بشكل كبير	132	%69,5
يؤثر إلى حد ما	45	%23,7
لا يؤثر	13	%6,8
المجموع	190	%100

تشير بيانات الجدول أعلاه بأن (132) مبحوثا وبنسبة بلغت (69,5%) أجابوا بالإيجاب بأن الفساد المالي والاداري **(يؤثر وبشكل كبير)** في اختلالات بناء النظام الاجتماعي للمجتمع العراقي ، في حين كان (45) مبحوثا وبنسبة وصلت الى (23,7%) قد أجابوا بأن الفساد المالي والاداري **(يؤثر إلى حد ما)**، حين كان (13) مبحوثاً وبنسبة بلغت (6,8%) قد أجابوا بأن الفساد المالي والاداري **(لا يؤثر)** ولا يتسبب بوجود تلك الاختلالات التي تصيب النظام الاجتماعي .

من خلال ما تقدم تستنتج الباحثة أن ظاهرة الفساد الإداري والمالي لعبت وما زالت تلعب دورا بارزا في تأجيج حلالات الصراع السياسي الأمر الذي يؤثر سلباً على السلم المجتمعي لاسيما إذا ما أتهمت الحكومة أو أحد الأحزاب أو الكتل السياسية بالفساد مما يصيب

البنـاء الاجتمـاعي بخلـل معـين أو اخـتلالات لا يقـوى بسـببها تأديـة مهامـه وواجباتـه تجـاه الأفـراد والمؤسسات.

29.هل تتفق والفكرة القائلة : أن انعدام الثقة بين الطبقة السياسية الحاكمة وبين المجتمع كان سبباً رئيساً في استمرار حالة الصراع السياسي في بنية المجتمع العراقي ؟

جدول (32)

يوضح إجابات المبحوثين حول انعدام الثقة بين الطبقة السياسية الحاكمة وبين المجتمع

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
اتفق بشدة	164	%86,3
اتفق إلى حد ما	15	%7,9
لا اتفق	11	%5,8
المجموع	190	%100

تشـير بيانـات الجـدول أعـلاه بـأن (164) مبحوثـا وبنسـبة (%86,3) أجـابوا بـأنهم **(يتفقـون وبشـدة)** ، فـي حـين أن (15) مبحوثـا وبنسـبة مئويـة بلغـت (%7,9) قـد أجـابوا بـأنهم **(يتفقـون إلـى حـد مـا)**، وأخيـرا كـان (11) مبحوثـاً فقـط وبنسـبة مئويـة بلغـت (%5,8) أجـابوا بأنهم **(لا يتفقون).**

مـن خـلال مـا تقـدم تسـتنتج الباحثـة أن ازديـاد حـالات الصـراع السياسـي هـو وجـود واستمرار أزمـة الثقـة بـين المجتمـع والطبقـة الحاكمـة ممـا يجعـل مؤسسـات الدولـة تعـاني مـن خلـل وظيفـي فـي أغلـب مهامهـا لاسـيما إدارة النزاعـات وخفـض التـوتر ومـا يـؤل الـى تهديـد السـلم المجتمعي .

30.هل تتفق وفكرة القائلة : أن اعتماد العملية السياسية القائمة على ضمان المصالح الفئوية (حزبياً, طائفياً, عرقياً, قومياً ، عشائريا) قد دفعت باتجاه انتقال الصراع السياسي الى عنف مجتمعي بين مختلف أطياف المجتمع العراقي؟

جدول (33)

يوضح إجابات المبحوثين حول اعتماد العملية السياسية ذات المصالح الفئوية ودورها في تأجيج العنف المجتمعي

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
اتفق بشدة	171	%90
اتفق إلى حد ما	8	%4,2
لا اتفق	11	%5,8
المجموع	190	%100

تشـير بيانـات جـدول اعـلاه أن (171) مبحوثـا وبنسـبة مئويـة بلغـت (%90) أجـابوا بـأنهم (يتفقـون وبشـدة) أن الصـراع السياسـي قـد يتحـول إلـى عنـف مجتمعـي واقتتـال بـين أطيـاف المجتمـع العراقـي، فـي حـين أن (8) مبحـوثين فقـط (يتفقـون إلـى حـد مـا) مـع امكانيـة انتقـال ذلـك الصـراع إلـى عنـف بـين أطيـاف المجتمـع ومكوناتـه إذ بلغـت نسـبتهم (%4,2) ، أمـا الـذين أجـابوا بالنفي وغير متفقين مع الفكرة أعلاه فكانوا (11) مبحوثاً وبنسبة (%5,8) .

ومن خلال ما تقدم تستنتج الباحثة بأن للمصالح الفئوية كالطائفية والعرقية والقومية والحزبية والعشائرية دور كبير في تأجيج حالة الصراع ودفعه ليكون عنفا مجتمعيا بين مكونات المجتمع العراقي وأطيافه الأمر الذي ينعكس سلبا على تهديد أمن واستقرار المجتمع.

31.برأيك كيف يتم تحجيم وانهاء الصراع السياسي التي اضر ببنية المجتمع العراقي؟

جدول (34)

إ جابات المبحوثين حول كيفية انهاء الصراع السياسي

الإجابة	العدد	التسلسل المرتبي
بناء دولة قوية ذات سيادة وطنية	190	1
منع التدخلات الخارجية	190	1
تعزيز قيم المواطنة بين أبناء المجتمع العراقي	185	2
جعل مبدأ الاغلبية الوطنية لا التوفقية ثقافه سياسية في تشكيل الحكومات	170	3
تفعيل دور المؤسسات الأمنية	163	4
حصر السلاح بيد الدولة والعمل على القضاء الجماعات المسلحة	159	5
عدم السماح لوسائل الاعلام بترويج الطائفية والعرقية وكل ما يزعزع السلم المجتمعي	152	6

يتضح من بيانات جدول اعلاه والذي يبين التسلسل المرتبي إجابات المبحوثين حول كيفية انهاء الصراع السياسي في العراق ولهذا لم تستخرج الباحثة المجموع لإجابات المبحوثين ولا النسبة المئوية لأن المجموع سيكون أكبر من عدد المبحوثين .

إذ جاء بالمرتبة الأولى الخياران الذان هما **(بناء دولة قوية ذات سيادة وطنية)** و **(منع التدخلات الخارجية)** بواقع (190) إجابة أي أن جميع وحدات العينة اتفقوا على أن بناء دولة ذات سيادة وطنية وقوية وفي الوقت ذاته منع التدخل الخارجي أيا كان إقليميا أم دوليا من أهم موقومات إنهاء الصراع السياسي في العراق، في حين احتل خيار **(تعزيز قيم المواطنة بين أبناء المجتمع العراقي)** المرتبة الثانية بواقع (185) إجابة، أما الخيار المتمثل بـ **(جعل مبدأ الاغلبية الوطنية لا التوفقية ثقافه سياسية في تشكيل الحكومات)** فقد احتلت المرتبة الثالثة بواقع (170) إجابة ، أما فيما يتعلق بخيار **(تفعيل دور المؤسسات الأمنية)** الذي احتل المرتبة الرابعة بواقع (163) ، بينما حصل خيار **(حصر السلاح بيد الدولة والعمل على القضاء الجماعات المسلحة)** على المرتبة الخامسة من بين العوامل المؤدية لإنهاء الصراع السياسي في المجتمع العراقي بواقع (159) إجابة ، وأخيرا احتل خيار **(عدم السماح لوسائل الاعلام بترويج الطائفية والعرقية وكل ما يزعزع السلم المجتمعي)** المرتبة السادسة بواقع (152) إجابة وهي أقل مما حصلت عليه بقية العوامل في هذا الخصوص ولعل إجابات المبحوثين هذه تتعلق كلها برؤيتهم العامة لبناء الدولة ومنع التدخلات الخارجية فإذا ما تحقق هذا العاملان فإن بقية العوامل ستتحق لا محالة .

وتأسيسا على ما تقدم تستنتج الباحثة أن هناك عدد من العوامل ذات الأهمية يمكن من خلالها تحييد أو إنهاء حالة الصراع إلا أن هذه العوامل تتفاوت أهميتها من وجهة نظر المبحوثين وبحسب قناعاتهم وثقافاتهم وخلفياتهم المرجعية .

32.هل تتفق وفكرة (أن السلم المجتمعي في العراق مرهون بما تديره الكتل السياسية وفق منهج مصالحها الضيقة) ؟

جدول (35)

يوضح إجابات المبحوثين حول ارتباط السلم بتأثير المصالح الحزبية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
اتفق بشدة	162	%85,3
اتفق إلى حد ما	20	%10,5
لا اتفق	8	%4,2
المجموع	190	%100

تشير بيانات الجدول اعلاه بأن (162) مبحوث وبنسبة (85,3%) أجابوا بأنهم (يتفقون وبشدة) ، في حين ان (20) مبحوثين وبنسبة (10,5%) كانت أجابتهم (يتفقون إلى حد ما)، وهناك (8) مبحوثاً وبنسبة (4,2%) أجابوا بـ(لا يتفقون).

مما تقدم تستنتج الباحثة بأن هناك تأثير وواضح من قبل الكتل السياسية على استقرار وأمن المجتمع وذلك تماشياً مع مصالحها وللمحافظة عليها.

33.برأيك هل أن عدم وجود اتفاق سياسي من قبل الاحزاب المشكلة للحكومة المركزية في العراق تمثل عاملاً مهماً في تجذير حالة الصراع السياسي في العراق ؟

جدول (36)

يوضح إجابات المبحوثين حول الخلافات السياسية وتجذير الصراع السياسي في العراق

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
اتفق بشدة	159	%83,7
اتفق إلى حد ما	19	%10
لا اتفق	12	%6,3
المجموع	190	%100

يتضح من بيانات جدول اعلاه بأن (159) مبحوثا وبنسبة مئوية بلغت (83,7%) قد أجابوا بأنهم (يتفقون وبشدة) مع عدم وجود اتفاق سياسي من قبل الاحزاب المشكلة للحكومة الأمر الذي ينعكس سلبا على تجذير حالة الصراع السياسي في العراق وما إلى ذلك من تداعيات تهدد السلم المجتمعي، في حين أجاب (19) مبحوثا منهم وبنسبة مئوية بلغت (10%) بأنهم (يتفقون إلى حد ما) مع هذا الرأي، وأخيرا أجاب (12) مبحوثاً وبنسبة مئوية وصلت إلى (6,3%) أنهم (لا يتفقون) وهم يرون أن الصراع السياسي أمرا طبيعيا طالما وجدت الرغبة بالحصول على المغانم السلطة والمناصب .

من خلال ما تقدم أشارت فقد أشارت بيانات الجدول أعلاه بأن لحالات الخلاف السياسي بين الاحزاب المشكلة للحكومة المركزية تأثير كبير وواضح في تجذير حالة الصراع السياسي في المجتمع العراقي والذي يؤثر سلبا على السلم المجتمعي وهذا ما شهده

العراق عقد انهيار النظام السياسي في 2003/4/9 لاسيما حالة تهديد السلم المجتمعي بعد عدم الاتفاق على تشكيل الحكومة بعد انتخابات 2022/10/10 وما حصل من مواجهات مسلحة في المنطقة الخضراء راح ضحيتها العديد من أفراد المجتمع العراقي .

34.هل توافق الرأي القائل بأن (العديد من الباحثين يرون أن تغليب الفرد العراقي لمصالح الجماعات المرجعية التي ينتمي لها (الدين ، المذهب ، الطائفية ، القومية) على حساب مصلحة الوطن مثلت وسيلة رئيسة الى لتأجيج حالة الصراع السياسي والمجتمعي في العراق)

جدول (37)

يوضح إجابات المبحوثين حول تغليب مصالح الجماعة المرجعية على المصلحة العامة وتزايد حالات الصراع السياسي والمجتمعي

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	145	%76,3
إلى حد ما	30	%15,8
لا	15	%7,9
المجموع	190	%100

تشير بيانات الجدول اعلاه بأن (145) مبحوثا وبنسبة مئوية بلغت (76,3%) أجابوا (نعم) أي أن تغليب مصلحة الجماعة المرجعية للفرد العراقي على حساب مصلحة الوطن والمصلحة العامة واضحة بشكل جلي ، في حين أجاب (30) مبحوثا منهم وبنسبة مئوية بلغت (15,8%) أنهم يوافقون هذا الرأي (إلى حد ما) ، أما (15) مبحوثاً قد أجابوا بالنفي وأنهم لا يوافقون الرأي أعلاه وقد وصلت نسبتهم المئوية (7,9%) .

مما سبق تستنتج الباحثة أن تغليب مصالح الجماعة المرجعية من قبل الفرد العراقي على الصلحة العامة له تأثير كبير في تأجيج حالة الصراع السياسي والأمن المجتمعي في المجتمع العراقي .

35.هل تتفق والفكرة القائلة : أن هناك علاقة بين الصراع السياسي وتحالفات الكتل السياسية التي انعكاست سلبا على السلم المجتمعي في المجتمع العراقي؟

جدول (38)

يوضح إجابات المبحوثين حول علاقة التحالفات السياسية وتهديد السلم المجتمعي

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أتفق بشدة	132	%69,5
أتفق إلى حد ما	39	%20,5
لا اتفق	19	%10
المجموع	190	%100

تشير بيانات جدول اعلاه أن (132) مبحوثا وبنسبة مئوية بلغت (69,5%) أجابوا بأنهم (يتفقون وبشدة) بأن الصراع السياسي يزاد حدة وضراوة عند تشكيل التحالفات السياسي بين الكتل والأحزاب المتصارعة ، في حين أجاب (39) مبحوثا أجابوا بأنهم (متفقين إلى حد ما) مع هذه الفكرة إذ بلغت نسبتهم (20,5%) وأخيرا كان (19) مبحوثاً وبنسبة (10%) أجابوا بأنهم (لا يتفقون) وهذا الفكرة .

مما تقدم تستنتج الباحثة بأن هناك علاقة ذات واضحة بين ما تسببه الكتل والأحزاب وشكل التحالفات السياسية وانعكاس ذلك على تزايد حالات الصراع السياسي مما يؤثر على السلم والامن المجتمعيين .

36.ما توقعك لمستقبل الصراع السياسي في العراق؟

جدول (39)

يوضح إجابات المبحوثين حول توقعاتهم لمستقبل العراق في ظل الصراع السياسي القائم

الإجابة	العدد	النسب المئوية
عودة العراق دولة قوية	109	% 57
حرب داخلية بين مكونات المجتمع العراقي	20	% 10,5
انهيار النظام الديمقراطي والعودة للحكم الديكتاتوري	21	% 11,5
انقسام العراق الى ثلاثة أقسام	40	% 21
المجموع	190	%100

يتضح من بيانات الجدول أعلاه أن (109) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (57%) أجابوا بإمكانية (عودة العراق دولة قوية)، في حين أجاب (20) مبحوثاً وبنسبة (10,5 %) بأن بالإمكان نشوب (حرب أهلية بين مكونات المجتمع العراقي) نتيجة تزايد حدة الصراع السياسي في العراق ، فيما يرى (21) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (11,5%) (انهيار النظام الديمقراطي والعودة للحكم الديكتاتوري)، وأخيرا أكد (40) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (21 %) أكدوا (انقسام العراق الى ثلاثة أقسام) إذا ما استمر الصراع السياسي في العراق وما يؤول إليه من نتائج تنعكس على تهديد السلم المجتمعي للفرد العراقي .

مما تقدم تستنتج الباحثة ومن خلال إجابات أغلب المبحوثين ورغم ما مر به العراق وما يواجهه من تحديات تعرقل أداء مهام مؤسساته على اختلاف أنماطها أن هناك إمكانية ليعود دولة قوية مستقلة وذات سيادة ومؤثرة إقليميا ودوليا إذا ما اعتمد إستراتيجات البناء الحقيقية للدولة والمواطن والعمل على خلق سلم أهلي ومجتمعي وعزل الصراعات السياسية بعيدا عن المجتمع وأن يكون صراعهم هذا وتنافسهم من أجل بناء وخدمة ذلك المجتمع .

المبحث الثاني
اختبار الفرضيات ومناقشتها

الفرضية الأولى : هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين مخرجات الديمقراطية بعد عام 2003 وبين تزايد حدة الصراع السياسي وتأثيره على السلم المجتمعي.

جدول (40)

يوضح إجابات المبحوثين حول مدى تأثير مخرجات الديمقراطية في ازدياد حالة الصراع السياسي

مخرجات الديمقراطية / ازدياد حالات الصراع	نعم	الى حدما	كلا	المجموع
اثر بشكل كبير	132	6	8	146
اثر الى حدما	28	10	6	44
المجموع	160	16	14	190

وبعد اختبار الفرضية باستخدام (كا^2) تبين أن قيمة مربع كا^2 المحسوبة (15,14) وهي اكبر من قيمة (كا2) الجدولية البالغة (10,60)، بدرجة حرية (2) ومستوى معنوية (0.05) ،مما يعني رفض فرضية العدم و قبول فرضية البحث القائلة بأن هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مخرجات الديمقراطية بعد عام 2003 وبين تزايد حدة الصراع السياسي وتأثيره على السلم المجتمعي.

الفرضية الثانية : هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين سياسات الاحتلال الامريكي الخاطئة في عراق ما بعد عام 2003 وما بين أثر العوامل الدينية والطائفية والاثنية في تأجيج الصراع السياسي

جدول (41)

يوضح تأثير سياسة الاحتلال الامريكية على السلم المجتمعي للعراق

سياسات الاحتلال الامريكي الخاطئة / اثر العوامل الدينية والطائفية والاثنية في تأجيج الصراع	اوافق بشكل كبير	اوافق الى حدما	اوافق بدرجة ضعيفة	المجموع
اوافق بشكل كبير	128	10	6	144
اوافق الى حدما	16	4	6	26
لا اوافق	8	2	10	20
المجموع	152	16	22	190

فبعد اختبار(كا^2) تبين بأن قيمة مربع كا^2 المحسوبة (43,85) وهي اكبر من قيمة (كا^2) الجدولية البالغة (9,5)، بدرجة حرية (4) ومستوى معنوية (0.05) ، مما يعني قبول فرضية البحث ورفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين سياسات الاحتلال الامريكي الخاطئة في عراق ما بعد عام 2003 وما بين أثر العوامل الدينية والطائفية والاثنية في تأجيج الصراع السياسي.

الفرضية الثالثة : هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين ولاء بعض الافراد والسياسيين لدول اخرى وبين الصراع الاقليمي والدولي على العراق قد ساهم في استمرار حالة الصراع السياسي التي اضرت بالسلم المجتمعي .

جدول (42)

دور ولاءات لدول الاخرى وإضرارها في السلم المجتمعي

ولاء بعض الافراد السياسيين لدول أخرى / الصراع الاقليمي والدولي على العراق	نعم	الى حدما	لا	المجموع
نعمً	136	8	10	154
الى حدما	10	5	6	21
لا	6	4	5	15
المجموع	152	17	21	190

بعد اختبار الفرضية باستخدام (كا^2) أظهرت النتائج بأن قيمة (كا^2) المحسوبة (35,31) وهي اكبر من قيمة (كا^2) الجدولية البالغة (14,86) بدرجة حرية (4) ومستوى معنوية (0.05)، ومما يعني قبول فرضية البحث ورفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين ولاء بعض الافراد والسياسيين لدول اخرى وبين الصراع الاقليمي والدولي على العراق قد ساهم في استمرار حالة الصراع السياسي التي اضرت بالسلم المجتمعي .

الفرضية الرابعة : هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية مابين اثر المحاصصة السياسية في عراق ما بعد عام 2003 وما بين مصالح التحالفات الكتل السياسية الضيقة التي انعكست سلبا على السلم المجتمعي العراقي.

جدول (43)

يوضح إجابات المبحوثين حول تأثير المحاصصة السياسية على السلم المجتمعي

اثر المحاصصة على السلم المجتمعي / اثر التحالفات السلبية للكتل السياسية على السلم المجتمعي	أثرت بشكل كبير	أثرت الى حدما	لم تؤثر	المجموع
أنفق وبشدة	106	18	10	134
اتفق الى حدماً	16	9	7	32
لا أتفق	12	8	4	24
المجموع	134	35	21	190

بعد اجراء اختبار (كا^2) وجد أن القيمة المحسوبة هي (16,72) وهي اكبر من قيمة (كا^2) الجدولية البالغة (14,86)، وبدرجة حرية (4) ومستوى معنوية (0.05)، مما يعني قبول فرضية البحث ورفض الفرضية الصفرية التي تقول بعدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين اثر المحاصصة

السياسية في عراق ما بعد عام 2003 وما بين مصالح التحالفات الكتل السياسية الضيقة التي انعكست سلبا على السلم المجتمعي العراقي.

الفرضية الخامسة : هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين عدم قدرة الحكومة على إدارة التنوع المجتمعي بالقدر الذي يؤدي الى زعزعت السلم المجتمعي في العراق وما بين اثر الصراع السياسي في إضعاف الهوية الوطنية للفرد العراقي .

جدول (44)

يوضح إجابات حول دور الصراع السياسي في عدم قدرة الحكومة على إدارة التنوع المجتمعي

عدم قدرة الحكومة على أدارة التنوع المجتمعي / تأثير الصراع السياسي في اضعاف الهوية الوطنية للفرد العراقي	نعم	الى حدما	لا	المجموع
ساهم بشدةً	102	16	10	128
ساهم الى حدماً	18	8	7	33
ساهم بدرجة ضعيفة	14	11	4	29
المجموع	134	35	21	190

بعد اجراء اختبار (كا^2) وجد أن القيمة المحسوبة هي (19,41) وهي اكبر من قيمة (كا^2) الجدولية البالغة (14,86)، وبدرجة حرية (4) ومستوى معنوية (0.05)، مما يعني قبول فرضية البحث ورفض الفرضية الصفرية التي تقول بعدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين عدم قدرة الحكومة على إدارة التنوع المجتمعي بالقدر الذي يؤدي الى زعزعت السلم المجتمعي في العراق وما بين اثر الصراع السياسي في إضعاف الهوية الوطنية للفرد العراقي .

الفرضية السادسة : هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين انعدام الثقة بين الطبقة السياسية الحاكمة وبين المجتمع وما بين اعتماد العملية السياسية على ضمان المصالح الفئوية التي دفعت الى انتقال الصراع السياسي إلى عنف مجتمعي في العراق.

جدول (45)

يوضح إجابات المبحوثين حول انعدام الثقة بين الطبقة السياسية الحاكمة وبين المجتمع

انعدام الثقة في الطبقة السياسية الحاكمة / اعتماد العملية السياسية على ضمان المصالح التي دفعت الى صراع سياسي	اتفق بشدة	اتفق الى حدما	لا اتفق	المجموع
اتفق بشدة	112	15	12	139
اتفق الى حدماً	12	10	8	30
لا اتفق	7	4	10	21
المجموع	131	29	30	190

بعد اجراء اختبار (كا^2) وجد أن القيمة المحسوبة هي (38,95) وهي اكبر من قيمة (كا^2) الجدولية البالغة (14,86)، وبدرجة حرية (4) ومستوى معنوية (0.05)، مما يعني قبول فرضية البحث ورفض الفرضية الصفرية التي تقول بعدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين انعدام الثقة بين الطبقة السياسية الحاكمة وبين المجتمع وما بين اعتماد العملية السياسية على ضمان المصالح الفئوية التي دفعت الى انتقال الصراع السياسي إلى عنف مجتمعي في العراق .

المبحث الثالث

النتائج والتوصيات والمقترحات

اولاً: النتائج التي توصلت إليها الدراسة

1. اظهرت الدراسة ان النسبة الاكبر من المبحوثين وبنسبة (82%) أجابوا بأن الصراع السياسي قد أثر بشكل كبير ومباشر في السلم المجتمعي للمجتمع العراقي، إذ ترى الباحثة أن الصراع السياسي في العراق يؤثر وبشكل كبير على السلم المجتمعي وذلك لكثرة التصادمات والصراعات بين الكتل والاحزاب السياسية مما أثر سلبا على أمن واستقرار المجتمع .
2. تبين ان اكثر المبحوثين وبنسبة بلغت (83,7%) قد أجابوا بأن لبقايا النظام الديكتاتوري دور كبير في زعزعة السلم المجتمعي في العراق لاسيما ما قامت به من تفجيرات وأعمال إرهابية وقتل على الهوية عقب انهيار النظام السياسي في 2003/4/9 .
3. اظهرت الدراسة ان النسبة الاكبر من المبحوثين وبنسبة (89%) قد أجابوا بأن لمخرجات الديمقراطية أثر في زيادة حد الصراع في المجتمع العراقي بما يصاحبها من تأثيرات سلبية الغاية منها زعزعت أمن وسلم المجتمع العراقي .
4. اتضح من مؤشرات دراستنا ان الغالبية العظمى من المبحوثين وبنسبة (86,3%) أجابوا بأن العوامل الدينية قد أثرت بشكل كبير، حيث وجدت الباحثة بأن أن العوامل الدينية والطائفية والاثنية تعتبر وسائل لها دوراً كبير في تأجيج الصراعات بالقدر الذي يهدد السلم المجتمعي للمجتمع العراقي.
5. اظهرت الدراسة ان النسبة الاكبر من المبحوثين وبنسبة (84,7%) قد اجابوا بأن للمحاصصة السياسية أثرت وبشكل كبير على السلم المجتمعي من خلال ما يختبئ تحت هذه المحاصصة من سرقات مالية ومنصبيه من صرعات حزبية وفي وضع الشخص الغير مناسب في المكان المناسب وغيرها من الصراعات التي تؤدي الى تهدد امن واستقرار المجتمع العراقي.
6. تبين من خلال مؤشرات دراستنا ان النسبة الاكبر من المبحوثين وبواقع (87,9%) قد اجابوا بان للجماعات المسلحة تأثير على زعزعة الأمن والاستقرار المجتمعي فهي جماعات ذات ولاءات متعددة كان لها دور في عدم استقرار وأمان المجتمع.

7. اظهرت الدراسة أن النسبة الاكبر من المبحوثين (90%) يرون أن للولاءات الخارجية من قبل بعض الافراد المؤثرون بالمجتمع والذين يظفرون بمناصب عالية تأثير كبير في تهديد أمن واستقرار السلم المجتمعي للمجتمع العراقي.
8. اتضح من خلال بيانات دراستنا أن نسبة المبحوثين الاكبر وبواقع(89,5%) أجابوا بأن للصراع بين الحكومات أثرت بشكل كبير على السلم المجتمعي، حيث تستنتج الباحثة بأن للصراعات بين الحكومات المركزية وبين حكومات الاقليم أثر كبير في إثارة الصراعات السياسية والتي انعكس تأثيرها سلبا على السلم المجتمعي في المجتمع العراقي.
9. تبين من خلال اجابات المبحوثين وبنسبة (83,7%) بأن للانتخابات وما تفرزه من نتائج أثر في تأجيج الصراعات الداخلية بين الكتل السياسية والاحزاب بسبب عدم إيمان أغلبهم بجوهر العملية الديمقراطية والتشكيك بنتائج هذه الانتخابات الأمر الذي يؤثر سلبا على استقرار الأمن والسلم المجتمعي للمجتمع العراقي.
10. اتضح من خلال بيانات دراستنا ان نسبة المبحوثين الاكبر وبنسبة (68%) أجابوا بأن للصراع السياسي تأثير كبير في أضعاف انتماء الفرد العراقي لوطنه والولاء له مما ينعكس ذلك على إضعاف وتفتيت هويته الوطنية الأمر الذي يعود سلبا بالتأثير على الأمن والسلم المجتمعيين.
11. تبين من خلال اجابات المبحوثين وبنسبة (84,2%) قد أجابوا بأن الفساد المالي والاداري يسهم وبشكل مباشر في تأجيج الصراع في العراق لاسيما الصراع السياسي بين الكتل والاحزاب من جهة وبين الحكومة والجهات الرقابية والقضائية المتصدية لمكافحة الفساد في العراق.
12. اظهرت الدراسة ان النسبة الاكبر من المبحوثين وبنسبة (90%) قد اجابوا بأن للمصالح الفئوية كالطائفية والعرقية والقومية والحزبية والعشائرية دور كبير في تأجيج حالة الصراع ودفعه ليكون عنفا مجتمعيا بين مكونات المجتمع العراقي وأطيافه الأمر الذي ينعكس سلبا على تهديد أمن واستقرار المجتمع.
13. فعند تطبيق اختبار كا^{2}على فرضيات الدراسة وجد بأن هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مخرجات الديمقراطية بعد عام 2003 وبين تزايد حدة الصراع السياسي وتأثيره على السلم المجتمعي.
14. فعند تطبيق اختبار كا^{2}على فرضيات الدراسة وجد أن هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين سياسات الاحتلال الامريكي الخاطئة في عراق ما بعد عام 2003 وما بين أثر العوامل الدينية والطائفية والاثنية في تأجيج الصراع السياسي.
15. وعندما تم اجراء اختبار(كا^2)على فرضيات الدراسة تبين أن هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين ولاء بعض الافراد والسياسيين لدول اخرى وبين الصراع الاقليمي والدولي على العراق قد ساهم في استمرار حالة الصراع السياسي التي اضرت بالسلم المجتمعي.
16. ومن النتائج العملية التي تحصل عليها من اجراء اختبار كا^2 وجد أن هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين اثر المحاصصة السياسية في عراق ما بعد عام 2003 وما بين مصالح التحالفات الكتل السياسية الضيقة التي انعكست سلبا على السلم المجتمعي العراقي.
17. ومن خلال اجراء عملية اختبار كا^2 تبين وجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين عدم قدرة الحكومة على إدارة التنوع المجتمعي بالقدر الذي يؤدي الى زعزعت السلم المجتمعي في العراق وما بين اثر الصراع السياسي في إضعاف الهوية الوطنية للفرد العراقي.

18. بعد اجراء اختبار كا^2 وجد أن هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين انعدام الثقة بين الطبقة السياسية الحاكمة وبين المجتمع وما بين اعتماد العملية السياسية على ضمان المصالح الفئوية التي دفعت الى انتقال الصراع السياسي إلى عنف مجتمعي في العراق .

ثانياً: التوصيات

1. يجب على منظمات المجتمع المدني العمل على رفع مستوى الوعي المجتمعي لما يقدمه من اهمية للسلم المجتمعي من خلال تشبيك العلاقات والتضامن بين جميع الاطراف لتفعيل سلسلة برامج ومشاريع مدروسة
2. على وزارة التربية تطوير منهج تربوية تعليمي مناسب لنشر وتعزيز السلم المجتمعي
3. على المجتمع العراقي الحفاظ على السلم الاهلي من خلال احترام الاخر وقبوله والتعايش السلمي داخل المجتمع العراقي
4. يجب على الاحزاب السياسية بعد التسقيط السياسي الذي انتهجته الكتل السياسية الى زيادة حدة الصراع الساسي داخل المجتمع العراقي
5. على وزارة التربية السعي الى تطبيق القوانين الخاصة بأتباع الخطط وسياسات استراتيجية
6. ضرورة الاهتمام بالتعليم من اجل صنع مجتمع متعلم وواعي للمبادئ الديمقراطية بما يتلائم مع متطلبات واحتياجات المجتمع
7. التعاون بين المؤسسات التربوية والاجتماعية والاعلامية لترسيخ ثقافة الامن في نفوس الافراد لتحقيق الطمأنينة والاستقرار داخل المجتمع
8. على مؤسسات الدولة المعنية بمكافحة الفساد الاداري التشديد بتطبيق القوانين ضد المفسدين وعدم الانتقائية في المعاملة ضد المتورطين بقضايا الفساد بناءا على مكانتهم في السلطة او انتماءاتهم الحزبية
9. توصي الدراسة بأن على الانظمة السياسية في العراق الالتزام بالقيم الديمقراطية والمشاركة السياسية وتعزيز مبدأ تداول السلطة في انتقال سلمي للسلطة بعيدا عن المحاصصة والتقسيم الطائفي
10. توجيه وسائل الاعلام على نشر مبادئ وقيم السلم المجتمعي والتعايش السلمي لأنها اصبحت احدى الادوات ذات تأثير على ثقافة الفرد
11. على وزارة الصناعة تأهيل المشاريع الصناعية التي تعطلت بسبب الحروب والصراعات الداخلية التي شهدها العراق مدى ثلاث عقود من خلال توفير كافة المستلزمات المنافسة مع المنتجات المستوردة .
12. يجب على وزارة البلديات التوجه لبناء المشاريع والمرافق الترفيهية والترويحية في المحافظات العراقية بما يتناسب مع النمو السكاني الذي شهده المجتمع العراقي .

ثالثاً: المقترحات

1. تقترح الباحثة على مراكز البحث العلمي من اجراء دراسات تخص السلم المجتمعي لأنه عملية اجتماعية تعكس حالة الاستقرار والانسجام والتعايش المشترك بين ابناء المجتمع العراقي
2. تقترح الباحثة على الدولة العراقية بإقامة علاقات سياسية مبنية على سياسية حسن الجوار مع الدول الاقليمية الاخرى
3. تفعيل وتشجيع المجتمع المدني في بناء مجتمع جديد تجذم مصالح المواطنين والابتعاد عن ربط المجتمع المدني سياسات واهداف بأطراف خارجية قد تسبب في تدمير المجتمع
4. تقترح الباحثة اجراء المزيد من الدراسات والمؤتمرات من اجل نشر ثقافة التمسك بالهوية الوطنية وتعزيز الانتماء والولاء للوطن اولا واخيرا)

5. تقترح الباحثة على النخب السياسية العراقية ان تأخذ على عاتقها مهمة تقديم المصلحة الوطنية العامة على حساب الولاءات والثقافات الفرعية التي يتمسكون بها والتي اصبحت سببا رئيسا لاستمرار الصراع السياسي طوال اكثر من عشرون عاما مرت.

المصادر

*** القرآن الكريم**

اولا : المصادر العربية

1. ابراهيم ابراش، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2009.
2. ابراهيم أحمد سلامة، المدخل التطبيقي للقياس في اللياقة البدنية، ، منشأة المعارف، الاسكندرية ،2000.
3. ابراهيم أنس وآخرون، المعجم الوسيط، ج2، دار الدعوة، اسطنبول، 1989.
4. ابراهيم مذكور , معجم العلوم الاجتماعية , الهيئة المصرية العامة للكتاب , القاهرة ، 1975.
5. ابن منظور، لسان العرب، ج 17, المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانباء والنشر , القاهرة، 1956.
6. سها معتز محمد رزاق، أثر المحاصصة الطائفية علي استقرار النظام السياسي اللبناني دراسة حالة للطائفة الشيعية" 2005 – 2014.
7. احسان محمد الحسن ، الاسس العلمية لمناهج البحث العلمي ، ط2، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1986.
8. احمد ابراهيم حمزة , العمل الاجتماعي التطوعي:الواقع والمأمول ، دار المسيرة للنشر، القاهرة , 2015.
9. .....، العمل الاجتماعي التطوعي ، دار السيرة للنشر ، بيروت ، 2015.
10. احمد بهاء الدين شعبان ، ترويض المثقف المصري ، العدد 23، مركز القاهرة لدراسات لحقوق الانسان ، القاهرة، 2001.
11. احمد زكي بدوي، معجم علم مصطلحات العلوم الاجتماعية , دار الفكر اللبناني, بيروت، 1978.
12. احمد شوقي الشلقاني، مبادئ الاجراءات الجزائية في التشريع الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2008.
13. احمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة ، مطبعة عالم الكتب، القاهرة، 2008.
14. احمد نوري النعيمي ، السياسية الخارجية ، عمان ، مطابع زهران ، 2011.
15. ارفنج زايتلين ، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، ترجمة: د .محمود عودة، د. ابراهيم عثمان، منشورات ذات السلاسل، الكويت ، 1989.
16. اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ، ادارة الصراعات والازمات الدولية ، نظرية مقارنة لإدارة الصراع العربي الاسرائيلي في مرحلة المختلفة، دار الطبع بلا، 2001.
17. امين هويدي ، الصراع العربي الاسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1983.
18. أنتوني غدنز، علم الاجتماع مع مدُخلات عربية، ترجمة: د. فايز الصايغ، ط4، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ، 2005.
19. انوار عبد الهادي كاظم ، المحاصصة السياسية واثرها في السلم الاهلي في العراق بعد عام 2003 ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، 2020.
20. بالقاسم سلاطينه، حسان الجيلاني، أسس المناهج الاجتماعية، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1،القاهرة، 2012.
21. .....، حسان الجيلاني ، أسس المناهج الاجتماعية ، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، 2012.
22. بيار بونت ، ميشيل ايزار, معجم الاثنوغرافيا والأنثروبولوجيا, ترجمة مصباح الصمد, المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر, بيروت ,2006.

23.بيان سامي بني مرتضى ، ابراهيم عبد القادر القاعود ، دور مؤسسات المجتمع المدني في ترسيخ الامن الوطني في الاردن ، جامعة اليرموك ، عمان، 2017.
24.بيتر فالنستين ، مدخل الى فهم تسوية الصراعات: الحرب والسلام والنظام العالمي، ترجمة : سعد فيصل السعد ، محمد محمود دبور ،، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان ، 2006.
25.ثامر كامل محمد، احتلال العراق وتداعياته عربيا ودوليا ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
26.جان ماري مولر ، معنى اللاعنف ، ترجمة انطوان الخوري طوق، مركز اللاعنف وحقوق الانسان، بيروت، 1995.
27.جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة، تركيا دولة محورية في العالم الاسلامي، دراسات مترجمة، ط 1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2009.
28.جواد الموسوي ، اصلاح النظام اللامركزي الاداري العراق ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي لكلية القانون، جامعة الكوفة، 25-2018/4/26، الكوفة.
29.جون سكوت وجون مارشال, موسوعة علم الاجتماع , ت. محمد الجوهري واخرون , المجلد الثالث ,ط3، المركز القومي للترجمة , القاهرة، 2011.
30.حارث حسن، الأزمة الطائفية في العراق: إرث من الإقصاء، سلسلة دراسات، مركز مالكوم- كير كارنيغي، بيروت، 2014.
31.حامد ربيع ، الحوار العربي الاوربي واستراتيجية التعامل مع الدول الكبرى ، ط 1 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت، 1980.
32.حسن الصفار، السلم الاجتماعي، مقوماته وحمايته، دار الساقي للطباعة والنشر، بيروت، 2002.
33.حسن سعد عبد الحميد التحافي ، السياسات العامة لمكافحة الارهاب في العراق بعد عام 2003 ، مجلس كلية العلوم السياسية النظم السياسية والسياسات العامة ، جامعة النهرين ، 2017.
34.حسن عليوي القره غولي ، الشفافية والمساءلة واليات مكافحة الفساد ، دائرة المفتش العام، وزارة التخطيط، بغداد ، 2006.
35.حسن نافعة ، احتلال العراق ودول الجوار ، تأثيرات وتفسيرات ، ملتقى الحوار الاكاديمي ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2009.
36.حسنين توفيق ابراهيم ، بناء المجتمع المدني ، المؤشرات الكمية والكيفية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1992.
37.حفناوي بعلي، مدخل في نظرية النقد الثقافي المقارن، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2007.
38.خالد ابراهيم عبد اللطيف ، الارهاب الدولي ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2010 .
39.خالد بن محمد البديوي ، الحوار وبناء السلم الاجتماعي، مركز املك عبد العزيز للحوار الوطني، الرياض، 2011.
40.خلدون النقيب، صراع القبيلة والديمقراطية: حالة الكويت، دار الساقي ، بيروت، 1996.
41.ذكرى جميل محمد ، تهديد الامن الانساني في العراق: الجماعات الارهابية نموذجا ، في مجموعة باحثين " الامن الانساني : جدل الاقناع والاخضاع "، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، بغداد، 2016.
42. رجاء دويدري ، البحث العلمعي – اساسياته النظرية وممارساته العلمية ، بيروت، لبنان، دار الفكر المعاصر، 2008.
43.رحيم يونس العزاوي، مقدمة في منهج البحث العلمي، ط1، دار دجلة، عمان، الأردن، 2007.
44.رفعت السيد احمد ، داعش خلافة الدم والنار ، دار الكتاب العربي ، دمشق_القاهرة ، 2015.
45.زايد عبيد مصباح ، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة ، دار الكتب العلمية، طرابلس، 2002.
46.زهير بوجمعة شلابي ، الصراع التنظيمي وادارة المنظمة ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان، 2011.

47.زياد الصمادي ، حل النزاعات ، برامج دراسات السلام الدولي، النسخة العربية ، الامم المتحدة، نيويورك ، 2010.
48.ستيفن تانسي وناجيل جاكسون ، اساسيات علم السياسة ، ترجمة محي الدين حمدي ، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، 2016.
49.سعد سلوم ، الوحدة في التنوع ، بغداد ، مؤسسة مسارات ، 2015.
50.سعد كريم العزاوي واخرون، الاحتلال الامريكي وازمة بناء الدولة ، بحث منشور في كتاب بصمات الفوضى ارث الاحتلال الامريكي في العراق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد 2013.
51.سعدي الابراهيم ، الفيدرالية والهوية الوطنية العراقية ، ط2 ، دار الكتب العلمية ، بغداد ، 2014.
52.سلامة عبد العظيم حسن ، طه عبد العظيم حسن ، استراتيجيات ادارة الصراع المدرسي، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان، 2007.
53.شافا فرانكفورت، دافيد ناشمياز، طرائق البحث في العلوم الاجتماعية ، ط1 ، ترجمة : ليلى الطويل ، سوريا ، دمشق ،دار بترا ، 2004 .
54.شبلي مختار ، محاضرات في الامن والمجتمع ، دار هومة ، الجزائر ، 2011
55.شيماء رشيد ، الفساد الاداري والمالي وانعكاساته على الاقتصاد العراقي ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي الاول لكلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2009.
56.صفوت فرج، القياس النفسي ، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة،1980.
57.....، القياس النفسي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1980.
58.عبد الباسط محمد حسن، اصول البحث الاجتماعي، مطبعة دار التضامن ،القاهرة ، 1985.
59.عبد الجبار عيسى ، باقر السوادني ن اداء البرلمان الراقي ، رؤية تقويمية ، التقرير الاستراتيجي ، 2013 ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، 2011.
60.عبد الخالق حسين، الطائفية السياسية ومشكلة الحكم في العراق، دار ميزو بو تيميا، بغداد ، 2011.
61.عبد الرحمن العيسوي، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، دار الفكر العربي، الاسكندرية، 1985.
62.عبد الله عقلة مجلي الخزاعلة ، الصراع بين القيم الاجتماعية والقيم التنظيمية في الادارة التربوية ، دار حامد للنشر والتوزيع ، عمان، 2009.
63.عبد الناصر حريز، الارهاب السياسي، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1996.
64.عبد الهادي ألجوهري, أسس علم الاجتماع , مكتبة نهضة الشرق, القاهرة ,1983.
65.عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة سياسية ، ج2 ، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،بيروت، 1993.
66.علي الشمراني ، صراع الاضداد المعارضة العراقية بعد حرب الخليج ، دار الحكمة ، 2003.
67.علي الوردي، في الطبيعة البشرية ، جزء الاول ، مؤسسة المحبين ، قم ، 1996.
68.علي حسين باكير ، انعكاسات الوضع العراقي على موازين القوى في المنطقة ، اراء حول الخليج ، مركز الخليج للأبحاث ، العدد 73 ، 2010.
69.علي طاهر الحمود ، مكافحة الفساد في العراق اوراق سياستيه ، سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد ، 2023.
70.علي عبد الرزاق جلبي ، تصميم البحث الاجتماعي ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية 1986.
71.علي عبد العزيز الياسري ، دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية والامن العراق نموذجا ، بغداد ، 2009.
72.علي عبد الفتاح كنعان ، الاعلام والمجتمع ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2014.

73.علي ماهر خطاب، الإحصاء الاستدلالي في العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية، الجيزة، مطبعة العمرانية للأوفسيت ط1، 2008.
74.نادر فهمي الزيود، هشام عامر عليان، مبادئ القياس والتقويم في التربية، ط3، عمان الأردن، 2005.
75.علي مراد العبادي ، الاستجواب البرلماني في العراق بين البعد القانوني والهدف السياسي ، مقال منشور في مركز الفرات للدراسات الاستراتيجية ، 2017.
76.علي مراد العبادي ، التعددية السياسية والبرلمان العراقي بعد عام 2003 ، مركز العراق للدراسات ، بغداد ، 2015.
77.عمر عبد العاطي ، مستقبل مضطرب للمنظمات الدولية ف عصر الاوبئة ، دراسات خاصة ، العدد 9، ابو ظبي ، 2020.
78.عوض جدوع احمد الجبوري وصباح محمد جاسم , ملامح التعايش السلمي في العراق : المدرسة المالكية نموذجا ، بحث مقدم الى مؤتمر العلمي الموسوم بـ(التنوع المذهبي والعراقي واسهاماته الحضارية) الجامعة العراقية , كلية العلوم الاسلامية، بغداد، 2016.
79.غريب محمد سيد ، تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، إلاسكندرية،1983.
80.فاروق عبد العظيم احمد وآخرون، مقدمة الطرق الإحصائية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1979ن.
81.فيصل السالم وتوفيق الفرح: مقدمة في طرق البحث في العلوم الاجتماعية، مجموعة أبحاث الشرق الأوسط ، الكويت، 1979.
82.احمد ابو دية ، الفساد واليات مكافحته ، منشورات الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة ، القدس ، 2004.
83.قارن مع احمد أبوديه ، الفساد سبلة واليات مكافحته ، منشورات الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة ، القدس ، 2004.
84.
85.كامل القيم ،أساليب كتابة البحث العلمي ، في الدراسات الانسانية ، ط1، دار إنكي للنشر والتوزيع ، بغداد ، العراق ، 2022.
86.للاستفاضة اكثر قارن مع ليدل هارت ، الاستراتيجية وتاريخها في العالم ، دار الطليعة ، بيروت ، 1967.
87.لويس معلوف , المنجد في اللغة والآداب والعلوم , ط 18 ، المطبعة الكاثوليكية, ، بيروت، 1965.
88.ماثيو جيدير، منهجية البحث العلمي، ترجمة ملكة أبيض، وزارة الثقافة، دمشق،2004.
89.ماجد عبد المهدي مساعد ، ادارة المنظمات ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان، 2013.
90.ماكيفر وشارلز، يبج , المجتمع ,ج1 , ترجمة علي احمد عيسى ، مكتبة النهضة المصرية , القاهرة, 1974.
91.مالك بن ميلاد ، مجتمع شبكة العلاقات الاجتماعية ، ترجمة : عبد الصبور ، دار الفكر ، الجزائر، 1986.
92.مجموعة من الأساتذة: مجالات علم الاجتماع (أسس نظرية ودراسات واقعية)، دار المعرفة الجامعية، ط1 ، الإسكندرية، 1982.
93.محب الدين الحسيني الزبيدي , تاج العروس من جواهر القاموس , ج8, دار الفكر للطباعة والنشر, بيروت , 1994.
94.محمد زكريا النداف, الأخلاق السياسية للدولة الإسلامية في القرآن والسنة, دار القلم , دمشق , 2006.
95.محمد سرحان المحمودي ، مناهج البحث العلمي. ط3، دار الكتب، صنعاء ، اليمن، 2019.

96.محمد سيد فهمي ، الرعاية الاجتماعية والامن الاجتماعي ، المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية ، 1998.
97.محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، للطبع والنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، 2006.
98.محمد عبد صالح وعماد صلاح ، الاثار الاقتصادية والاجتماعية في العراق ، بغداد ، 2008 ، بحث منشور.
99. محمد عثمان الأمين نوري، تصميم البحوث في العلوم الاجتماعية والسلوكية (خطوات البحث العلمي/ ج1)، ط4، خوارزم ناشرون ومكتبات، المملكة العربية السعودية، جدة، 2014.
100. محمد مجاهد الزيات ، ايران والاوضاع في العراق، اوراق الشرق الاوسط ، العدد 59، المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط، القاهرة، 2007.
101. محمد محفوظ ، ضد الطائفية ، المركز الثقافي العربي، الرباط ، 2009.
102. محمد وائل القيسي, السلم المجتمعي: المعوقات والاليات، نينوى نموذجا، مركز نون للدراسات الاستراتيجية , بغداد، بغداد، 2017.
103. محمود سلمان العميان ، السلوك التنظيمي في منظمات الاعمال دار وائل للنشر ، عمان، 2002 .
104. مصطفى العوجي ، دروس في العلم الجنائي : السياسة الجنائية، دار الحامد لنشر الطباعة، عمان ، 2008.
105. معن خليل عمر، معجم علم الاجتماع المعاصر، دار الشروق، عمان ، 2000.
106. نادية فاضل عباس ، المواطنة والهوية المشتركة ودورها في بناء الدولة العراقية ، في استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2011 .
107. ناهدة عبد الكريم حافظ، مقدمة في تصميم البحوث العلمية ، مطبعة المعارف ، بغداد، 1981.
108. .....، من الميثولوجيا الى العلم– دراسة في مناهج علم الاجتماع، ط1، دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2012.
109. نبيل راغب ، موسوعة قواعد اللعبة السياسية ، دار الغريب ، القاهرة، 2002 .
110. نبيل فاروق ، انت جيش عدوك "حروب الجيش الرابع " دار النهضة ، مصر ، القاهرة ، الطبعة الثانية.

ثالثا : الرسائل والاطاريح

111. نعيمي أم الخير, السلم الاجتماعي وازمة الدولة الريعية، حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2015.
112. هالة علي عباس ، هشاشة الدولة وسياسات التفكيك المجتمعي في العراق دراسة ميدانية لهيمنة الطائفة في مدينة الكوت، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القادسية، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، القادسية، 2022.
113. هيفاء احمد ، ظاهرة العنف السياسي في الوطن العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، بغداد، 1998 .
114. وردة مساعد علي عثمان الشاعري، التدخل الاقليمي في اليمن، دراسة في العلاقة بين الابعاد المذهبية والابعاد الجيوستراتيجية 2016 ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2018.
115. احمد عبد الهادي ، استقرار النظام السياسي واثره في صياغة الاستراتيجية الشاملة ، العراق بعد عام 2003 انموذج ، اطروحة دكتوراه منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2016.

116. اماني هاشم لطيف ، الاحزاب السياسية والانتماءات التقليدية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ،2015.

117. حيزية بركات ، ازمة الهوية الطائفية في العراق بعد الاحتلال الامريكي ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة محمد بوضياف ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2016.

118. خالد مجيد جابر الكفائي، الصراع السياسي والعنف في العراق بعد نيسان 2003 دراسة سوسيولوجية ميدانية في مدينة بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القادسية، كلية الآداب، قسم الاجتماع، الديوانية، 2023.

119. رحيمة عزري ، الغزو الامريكي للعراق سنة 2003 ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة محمد خضير بسكرة ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، قسم العلوم الانسانية ، الجزائر، 2014.

120. الزبير بن عون ، تحليل سوسيولوجي للصراع في الهيئات المحلية: دراسة حالة المجالس الشعبية المحلية المنتخبة بولاية الأغواط ، رسالة ماجستير منشورة، قسم العلوم الاجتماعية،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ورقلة، الجزائر. ، 2012.

121. صلاح محمد محمود حوسو ، الصراع السياسي على السلطة في مصر، رسالة ماجستير ، جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، غزة ، 2015.

122. عبد الراق محمد ابو جزر، دور الفضائيات الفلسطينية في تعزيز الوعي السياسي لدى طلبة الجامعات في قطاع غزة، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة الازهر ، كلية الآداب والعلوم الانسانية، غزة، 2011.

123. عدي فالح حسين ، العنف السياسي في العراق بعد عام 2003 ،دراسة ميدانية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2010. مريم علي ثابت جبار الحسيني ، صراع السلطة داخل الاسرة العراقية دراسة ميدانية في مدينة الكوت ،رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، قسم الاجتماع ، بغداد ،2017.

124. مزوغم اسيا ، تداعيات الطائفية على بناء الدولة العراقية المعاصرة ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2017.

رابعا : المجلات والدوريات

125. وليد عبد الهادي العويمر، دور الاذاعة والتلفاز الاردني في التنمية السياسية ، دراسة تحليلية ميدانية ، المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية ، العدد1، الجامعة الاردنية، عمان، 2013.

126. احمد فاضل جاسم داوود، عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد 2003، مجلة السياسة الدولية، 2014 ، العدد 25.
127. اسعد عبد الوهاب عبد الكريم ، الاحزاب السياسة في العراق ، وقائع المؤتمر السنوي الذي عقده مركز صلاح الدين الايوبي بعنوان (التعددية والوحدة الوطنية .. الواقع والطموح) ، في جامعة تكريت ، بالتعاون مع بيت الحكمة ، للفترة 19_20، تشرين الثاني 2007 ، بغداد ، منشورات بيت الحكمة ، 2009 .
128. امال وهاب عبد الله ، العراق والجوار العربي ، حسابات التوازن ، وخصوصية التفاعل ، شروط الاندماج ، المجلة السياسية والدولية، العدد11، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2012.
129. احمد عبد الحافظ فواز ، العنف الهوياتي والفرصة السياسية في العراق، مجلة دراسات مستقبلية ، العدد 48، مركز المستقبل ، القاهرة، 2016.
130. آيات سلمان شهيب، نظرية المحاصصة السياسية وفقا لدستور العراق عام 2003 ، مجلة المعهد ، العدد 9 ، معهد العلمين للدراسات القانونية والسياسية، النجف الاشرف، 2022.
131. ايناس عبد السادة علي العنزي ، الاستراتيجية الامريكية وادارة الصراع الارادات السياسة على الساحة العراقية ، مجلة دراسات دولية ، العدد 2، مركز الدراسات الدولي والاستراتيجية ، جامعة بغداد.
132. بشرى محمد سامي حسن الاسدي ، حاكم محسن محمد الربيعي ، الفساد الاداري والمالي واثاره الاقتصادية والاجتماعية في العراق، مجلة المستقبل العربي)، العدد 409 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013.
133. خالد سلامه المعايطة، الصراع السياسي وتداعياته على دول الربيع العربي، مجلة العلوم الانسانية والطبيعية، مجلد(3)، العدد(7)، الاردن، 2022.
134. سعدي ابراهيم حسين ، المحاصصة السياسية ووحدة الخطاب العراقي بعد 2003 ،ال مجلة الدولية والسياسية ، العدد 39 ، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2019.
135. سناء كاظم كاطع ، الطائفية وتداعياتها على بناء الدولة العراقية المعاصرة ، مجلة العلوم السياسية ، العدد 36 ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2008.
136. سناء كاظم كاطع ، الطائفية وتداعياتها على بناء الدولة العراقية المعاصرة ، مجلة العلوم السياسية ، العدد 34 ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2007.
137. سناء كاظم كاطع ، دور المنهج العقلي في تعزيز التعايش السلمي ، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية ،، العدد 1، كلية القانون ، جامعة القادسية ، 2017.
138. عزمي بشارة، عن المثقف والثورة، مجلة تبين، العدد 4، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2013.

139. علي سلمان السلامي ، دور التنشئة الاجتماعية في نبذ العنف ، مجلة الباحث العراقي، العدد الاول ، وحدة البحوث والدراسات السياسية والقانونية ، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2006.

140. علي مراد كاظم ، حسين باسم عبد الامير ، الاثار السياسية للمحاصصة في العراق بعد عام 2003 ، مجلة قضايا سياسية ، العدد 55، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد.

141. فاطمة عطا جبار، معوقات تحقيق السلم المجتمعي في العراق بعد عام 2018 ، مجلة العلوم السياسية، العدد 59 ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2020.

142. قادة دنون الميلود ، جريمة الارهاب الدولي واثرها على الامن القومي ، رسالة ماجستير في الحقوق ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عبد الحميد ابن باديس ، مستغانم ، الجزائر ، 2017_2018 .

143. قارن مع يوسف خليفة اليوسف ، الفساد الاداري والمالي :الاسباب النتائج وطرق العلاج ، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 2 ، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2019.

144. محمد رشيد صبار، خطاب اعلامي عربي لمواجهة الطائفية ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، 2015.

145. محمد عابد الجابري ، اشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الواقع العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ، 167 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1993.

146. محمد عبدالله راضي ، تطور ظاهرة الصراع الدولي وافاقها في القرن الحادي والعشرين ، رسالة ماجستير ،غير منشورة، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2005.

147. محمود عبد الفضيل ، مفهوم الفساد ومعاييره، مجلة المستقبل العربي ، العدد 309 ، مركز دراسات الوحدة الوطنية العربية ، بيروت ،2004 .

148. منير محمود البدوي ، مفهوم الصراع في اصول النظرية ، الاسباب والانواع ، مجلة دراسات مستقبلية ، العدد3 ، مركز دراسات المستقبل، القاهرة ، 1997.

149. ميادة أحمد الجدة وفلاح جابر جاسم الغرابي ، مؤشرات وانعكاسات الصراع السياسي في العراق دراسة ميدانية في محافظات الفرات الأوسط ، بحث منشور، مجلة كلية الآداب، العدد119،جامعة بغداد، 2016.

150. ميادة احمد عبد الرحمن ، مظاهر الطائفية في العراق ، رؤية وسيكولوجية ، مجلة لاراك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية ، عدد 17 ، جامعة واسط ، 2015 .

151. ناصر زين العابدين احمد وليلى عيسى ابو القاسم ، مفهوم واهمية الوعي السياسي تجاه الدولة والمجتمع ، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، العدد 9 ، كلية العلوم السياسية ، جامعة تكريت ، 2017.

المصادر الاجنبية :

152. Brigitte Rohwerder, Contemporary conflict analysis of Iraq: Rapid literature review, Institute of Development Studies, University of Birmingham, Birmingham, 2014.
153. David Millar and Others, Cambridge Dictionary of Scientists, Cambridge University Press, Cambridge, 2002.
154. Munqith Dagher, Iraqi Stability and Its Free-Falling Middle Class, Research Paper, Center for Strategic & International Studies, Washington, DC, 2020.
155. Purhan nurgiyantoro teori pengkjan fiksi Yogyakarta gadjah mada university press 2010 h 124.
156. Susan Ratcliffe, Oxford dictionary of quotations, Oxford University Press, Oxford, 2011.
157. Toby Dodge and Others, Understanding the Drivers of Conflict in Iraq, Middle East Centre, University of London, The London School of Economics and Political Science, London, 2018.

خامسا : مصادر الانترنت

158. نجيب غلاب، اسباب الصراع السياسي والاجتماعي ، موقع يمرس الالكتروني ،2008/7/13، صنعاء،
https://www.yemeress.com/algomhoriah/1009442
159. نديم البيطار، المثقفون والثورة، المجلس العربي للثقافة العربية، القاهرة، 1987.
160. نسيم الصمادي ، خلاصات كتب المير ورجل الاعمال ، المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، القاهرة ، 2002.
https://hrdiscussion.com/hr2047.html.
161. صلاح عبد اللطيف، التدخل الايراني في العراق ، التاريخ والواقع والمستقبل ، سلسلة اضاءات، 2015 ،
https://www.ida2at.com/iranian-interference-in-iraq-history-and-the /
كامل شياع، الدستور: الحريات وعودة المثقف، الحوار المتمدن، العدد 1389،
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=51336

الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بابل / كلية الآداب

قسم علم الاجتماع/ الدراسات العليا

استمارة استبيان بصيغتها الأولية

أساتـــذتي الكرام ..... تحيـة طيبة

تـروم الباحثـة اجـراء دراسـة ميدانيـة حـول (الصـراع السياسـي فـي العـراق وانعكاسـاته علـى السـلم المجتمعـي ، دراسـة اجتماعيـة ميدانيـة مـن وجهـة نظـر الانتلجنسـيا العراقيـة) ونظـرا لمـا تتمتعـون بـه مـن موضـوعية وكـونكم النخبـة المثقفـة فـي المجتمـع العراقـي ، أضـع بـين ايـديكم اسـتمارة الاسـتبانة راجيـا مـن حضـراتكم التفضـل بالاجابـة علمـا أن ما ورد فيها ستخدم لأغراض البحث العلمي وليس شيء آخر .

مع وافر الشكر والاحترام

الباحثة

سارة فارس كريم اسدخان

المشرفان

أ.م.د. احمد جاسم مطرود

أ.م.د. وسام صالح عبد الحسين

<u>اولا: البيانات الخاصة بالظاهرة المدروسة.</u>

فكرة عن الظاهرة قيد الدراسة سوف نوضح تعريف عن الصراع السياسي والسلم المجتمعي واهداف الدراسة.

الصراع السياسي: هو موقف تنافسي بين افراد او جماعات يكون كل طرف فيه على دراية بعدم التوافق في المواقف المستقبلية المحتملة والتي يتخذ كل طرف موقفا لا يتوافق مع مصالح الطرف الاخر

السلم المجتمعي: يقوم على اساس توثيق العلاقات الداخلية بين افراد المجتمع وقطاعاته ومؤسساته تنوعا دينيا وثقافيا وعرفيا وسياسيا ويقل اللجوء الى العنف في حل خلافات والتعاملات الداخلية داخل المجتمع

اهداف البحث

لقد استهدف البحث أساسا التعرف الى:

1. علاقة الصراع السياسي بالسلم المجتمعي .
2. بيان الاليات التي اثر بها الصراع السياسي على حالة السلم المجتمعي في المجتمع العراقي
3. دراسة تداعيات مخرجات هذه الصراع السياسي على البنية المجتمعية وان هناك امكانية ان تعمل على استراتيجية وطنية وتأثيرها
4. بيان الاثار الاجتماعية لمخرجات الصراع السياسي على بنية الواقع المجتمع العراقي (كالطائفية والفساد والمحاصصة)

ثانيا: البيانات الأولية.

1. **الجنس :** ذكر ( ) انثى ( )
2. **العمر** : ( ) عام
3. **الحالة الاجتماعية :** ( )
4. **المستوى الاكاديمي :** ( )
5. **كفاية الدخل :** تفيض عن الحاجة ( ) تسد الحاجة ( ) لا تسد الحاجة ( )
6. **الخلفية الاجتماعية :** ريف ( ) حضر ( )

ثالثا: البيانات الخاصة بالظاهرة المدروسة .

7. ما مدى تأثير الصراع السياسي في السلم المجتمعي للمجتمع العراقي؟

أثر بشكل كبير ( ) أثر الى حد ما ( ) لم يؤثر ( ).

8. الى اي مدى قام النظام الديكتاتوري بزعزعة السلم المجتمعي في المجتمع العراقي ؟

نعم ( ). الى حد ما ( ) كلا ( ).

9. هل تتفق وفكرة ان الصراع السياسي تزايد عقب سقوط النظام الديكتاتوري بعد عام 2003) ؟

نعم ( ) . الى حد ما ( ) . كلا ( ) .

10. هل تعتقد ان الصراع السياسي في العراق كان سبب السياسات الخاطئة لسلطة الاحتلال الامريكي وما نتج عنها من ازمات عملت على زعزعت السلم المجتمعي في العراق ؟

نعم ( ) كلا ( )

11. هل تجد ان مخرجات الديمقراطية بعد عام 2003 زادت من حالة الصراع السياسي بين مكونات المجتمع العراقي ؟

نعم ( ) . لا ( ) .

12. هل ترى بان العوامل الدينية والطائفية والاثنية هي التي اججت الصراع السياسي بالقدر الذي هدد على السلم المجتمعي في المجتمع العراقي ؟

نعم اثرت بشكل كبير ( ) . اثرت الى حد ما ( ) . لم تؤثر ( ) .

13. الى اي مدى اثرت المحاصصة السياسية في العراق على حالة الصراع السياسي والسلم المجتمعي في العراق؟

اثرت بشكل كبير ( ) . اثرت الى حد ما ( ) . لم تؤثر ( ).

14. هل تعتقد ان التعددية السياسية والحزبية لما بعد عام 2003 اثرت على استقرار زادت الصراع السياسي في المجتمع العراقي ؟

نعم ( ) . لا ( )

15. هل توافق على وجود الجماعات المسلحة كانت سببا رئيسيا لزعزعت الاستقرار والسلم المجتمعي في العراق ؟ نعم ( ) . الى حد ما ( ) . كلا ( ).

16. برأيك هل ان حالة ولاء بعض الافراد والسياسيين لدولة اخرى ادى الى تأجيج الصراع السياسي الذي اضر بالسلم الاجتماعي في العراق ؟

نعم ( ) . الى حد ما ( ) . كلا ( ) .

17. لوسائل الاعلام دورا كبير في تأجيج الصراعات السياسية وانهيار السلم المجتمعي ؟

نعم ( ) . الى حد ما ( ) . كلا ( ) .

18. كيف اثر الصراع بين الحكومات المركزية وحكومة الاقليم على تزايد حالة الصراع السياسي في العراقي .

اثر بشكل كبير ( ) . اثر الى حد ما ( ) . لم تؤثر ( ) .

19. برأيك هل اثرت نتائج الانتخابات التي لا تتفق وقناعات النخب السياسية على تغذية الصراع السياسي وفيما يؤثر سلبا على الامن المجتمعي في العراق .

اثر بشكل كبير ( ) . اثر الى حد ما ( ) . لم يؤثر ( ) .

20. برأيك ما لعوامل المؤدية الى الصراع السياسي التي تؤثر على السلم المجتمعي ينكم اختيار اكثر من خيار .

عوامل ثقافية . ( ) عوامل سياسية ( ) . عوامل اجتماعية ( ). عوامل دينية ( ). عوامل اقتصادية ( ). عومل اثنية ( ). عوامل قومية ( ).

21. برايك هل ادى الصراع السياسي الى عدم قدرة الحكومة على ادارة التنوع المجتمعي بالقدر الذي يؤدي الى زعزعت السلم المجتمعي في العراق .

نعم ( ). الى حد ما ( ). كلا ( ) .

22. هل تعتقد ان حالة الصراع الاقليمي ساهمت في استمرار حالة الصراع السياسي في العراق .

نعم ( ). الى حد ما ( ). كلا ( ).

23. الى اي مدى اثر الصراع السياسي على ضعف القطاعات الاقتصادية والخدمية والامنية ؟

اثر بشدة ( ). اثر حد ما ( ). لم يؤثر ( ).

24. ما الاسباب التي تقف وراء استمرار حالة الصراع السياسي في العراق؟ (يمكن اختيار اكثر من خيار)

أ- عدم فهم الديمقراطية لفلسفة نظام حكم جديد .

ب- التشبث في الهويات الفرعية على حساب الهويات الوطنية .

ت- عدم رغبة الدول الاقليمية في عراق ديمقراطي جديد .

ث- اهمية العراق وموقفه الاستراتيجي .

ج- ضعف النخبة السياسية الحاكمة .

25. حسب رايك هل ساهم الصراع السياسي في عدم ضبط الواقع الامني في العراق .

نعم ( ). الى حد ما ( ). كلا ( ).

26. برايك هل ساهم الصراع السياسي الى اضعاف الهوية الوطنية للفرد العراقي ؟

نعم ( ). الى حد ما ( ). كلا ( ).

27. برأيك الى اي مدى ساهم الفساد المالي والاداري في مؤسسات الدولة العراقية في تأجيج حالة الصراع السياسي التي ادت الى احداث اختلالات هيكلية في النظام الاجتماعي ؟

يؤثر بشكل كبير( ). يؤثر الى حد ما ( ). لا يؤثر ( ) .

28. ما تأثير الصراع السياسي في العراق على احداث اختلالات هيكلية في النظام الاجتماعي ؟

يؤثر بشكل كبير( ). يؤثر الى حد ما ( ). لا يؤثر ( ) .

29. هل تتفق والفكرة القائلة (ان انعدام الثقة بين الطبقة السياسية الحاكمة وبين المجتمع كان سببا رئيسا في استمرار حالة الصراع السياسي في بنية المجتمع العراقي ؟

اتفق بشدة ( ). اتفق الى حد ما ( ). لا اتفق ( ) .

30. هل تتفق والفكرة القائلة (ان اعتماد العملية السياسية القائمة على ضمان المصالح الفئوية ، حزبياً ، طائفيا ، عرقيا ، قوميا ، عشائريا ، قد دفعت باتجاه انتقال الصراع السياسي الى عنف مجتمعي بين مختلف اطياف المجتمع العراقي ؟

اتفق بشدة ( ). اتفق الى حد ما ( ) . لا اتفق ( ).

31. برأيك كيف يتم تحجيم وانهاء حالة الصراع السياسي التي اضرت ببنية المجتمع العراقي ؟

أ. تعزيز قيم المواطنة بين ابناء المجتمع الواحد

ب. منع التدخلات الخارجية .

ت. جعل مبدأ الاغلبية ثقافة سياسية في تشكيل الحكومات

ث. زيادة ادوار المؤسسات الامنية الرسمية على حساب الجماعات المسلحة الغير المنضبطة

ج. عد م السماح لوسائل الاعلام بترويج الطائفية والعرقية وكل ما يزعزع السلم المجتمعي .

32. هل تتفق وفكرة (ان الاستقرار المجتمعي في العراق مرهون تديره الكتل السياسية وفق منهج مصالحها الضيقة ؟

اتفق بشدة ( ). اتفق الى حد ما ( ). لا اتفق ( ).

33. هل ان عدم وجود اتفاق سياسي من قبل الاحزاب المشكلة للحكومة الحكومة المركزية في العراق تمثل عاملا مهما في تجذير حالة الصراع السياسي في العراق ؟

اتفق بشدة ( ) . اتفق الى حد ما ( ). لا اتفق ( )

34. يرى العديد من الباحثون ان تغليب الفرد العراقي لمصالح الجماعات المرجعية التي ينتمي لها (الدين ، المذهب ، الطائفية ، القومية) على حساب الوطن مثلت وسيلة رئيسة الى لتأجيج حالة الصراع السياسي والمجتمعي في العراق .

نعم ( ). الى حد ما ( ) . كلا ( ) .

35. هل تتفق ان هناك علاقة بين الصراع السياسي للكتل والتحالفات السياسية وانعكاساها على تزايد حالات العنف التي هددت السلم المجتمعي في المجتمع العراقي واشتداد حالة العنف بين مكونات المجتمع العراقي ؟

اتفق بشدة ( ) . اتفق الى حد ما ( ) . لا تفق ( ) .

36. ما توقعك لمستقبل الصراع السياسي في العراق (يمكنك اختيار اكثر من بديل)

أ .عودة العراق دولة موحدة وقوية

ب. حرب داخلية بين مكونات العراق الرئيسية

ت . انهيار النظام الديمقراطي والعودة للحكم الديكتاتوري

ث . انقسام العراق الى ثلاث اقاليم فيدرالية

ج . لا علم لي بما سوف يحصل

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل / كلية الآداب
قسم علم الاجتماع/ الدراسات العليا

م/ استمارة استبيان بصيغتها النهائية

أساتـــــذتي الكرام ..... تحيــة طيبة

تروم الباحثة اجراء دراسة ميدانية حول (الصراع السياسي في العراق وانعكاساته على السلم المجتمعي ، دراسة اجتماعية ميدانية من وجهة نظر الانتلجنسيا العراقية) ونظرا لما تتمتعون به من خبرة ودراسة علمية ، أرفق بين ايديكم استمارة الاستبانة أرجو من حضراتكم التفضل بالاطلاع فيما اذا كان هناك حذف أو تعديل أو اي اضافة لفقراتها ....

مع وافر التقدير والاحترام

الباحثة

سارة فارس كريم اسدخان

المشرفان

أ.م.د. احمد جاسم مطرود

أ.م.د. وسام صالح عبد الحسين

سنوضح بعض المفاهيم عن الظاهرة المدروسة كي تتضح الصورة للمبحوث الكريم بما يساعده على الإجابة بيسر وموضوعية ، من خلال تعريف المفاهيم الرئيسة في العنوان واهداف الدراسة.

1. **الصراع السياسي :** هو موقف تنافسي بين افراد او جماعات يكون كل طرف فيه على دراية بعدم التوافق في المواقف المستقبلية المحتملة والتي يتخذ كل طرف موقفا لا يتوافق مع مصالح الطرف الاخر .
2. **السلم المجتمعي :** يقوم على اساس توثيق العلاقات الداخلية بين افراد المجتمع وقطاعاته ومؤسساته تنوعا دينيا وثقافيا وعرفيا وسياسيا ويقل اللجوء الى العنف في حل خلافات والتعاملات الداخلية داخل المجتمع .
3. **الكونفدرالية :** تُعرف بأنها اتحاد عدد من الأشخاص أو الهيئات، ويُستخدم هذه المُصطلح حصرًا على المستوى السياسي الحديث، ومثال عليه دول ذات سيادة تهدف لتحقيق أغراض مشتركة معينة .
4. **الفيدرالية :** تُعرف بأنها نوع من التنظيم السياسي الذي يقوم بتوحيد دول منفصلة أو أنظمة سياسية متعددة في نظام سياسي شامل حيث يضمن الحفاظ على سلامتها، وتعمل الأنظمة الفيدرالية على وضع السياسات العامة وتنفيذها عن طريق التفاوض ، إذ يستطيع جميع الأعضاء اتخاذ القرارات وتنفيذها كما تعمل على توحيد القوة المشتركة لحماية الحريات الفردية والمحلية ، وتُعتبر المساومة والتنسيق التفاوضي بين مراكز السلطة من أهم المبادئ السياسية للأنظمة الفيدرالية .

اهداف الدراسة

لقد استهدفت الدراسة أساسا التعرف على :

1. علاقة الصراع السياسي بالسلم المجتمعي .
2. بيان الاليات التي أثر بها الصراع السياسي على حالة السلم المجتمعي في المجتمع العراقي .
3. دراسة تداعيات مخرجات الصراع السياسي على البنية المجتمعية ، وهل توجد امكانية وطنية للخروج من دوامة هذا الصراع .
4. بيان الاثار الاجتماعية لمخرجات الصراع السياسي على بنية الواقع المجتمع العراقي (كالطائفية والفساد والمحاصصة) .

أولا : البيانات الأولية

1- **الجنس :** ذكر ( ) انثى ( )
2- **العمر** : ( ) سنة
3- **الحالة الاجتماعية :** أعزب ( ) متزوج ( ) مطلق ( ) أرمل ( )
4- **المستوى الاكاديمي :** ( )
5- **كفاية الدخل :** تفيض عن الحاجة ( ) تسد الحاجة ( ) لا تسد الحاجة ( )
6- **الخلفية الاجتماعية :** ريف ( ) حضر ( )

ثانيا : البيانات الخاصة بالظاهرة المدروسة

7- ما مدى تأثير الصراع السياسي في السلم المجتمعي للمجتمع العراق ؟
أثر بشكل كبير ( ) أثر الى حد ما ( )

8- الى اي مدى قامت بقايا النظام الديكتاتوري السابق بزعزعة السلم المجتمعي في المجتمع العراقي ؟
أوافق بشكل كبير ( ) أوافق الى حد ما ( ) أوافق بدرجة ضعيفة ( )

9- هل تتفق ان الصراع السياسي إزداد عقب سقوط النظام الديكتاتوري بعد عام 2003 ؟
أوافق بشكل كبير ( ) أوافق الى حد ما ( ) أوافق بدرجة ضعيفة ( )

10- هل تعتقد ان الصراع السياسي في العراق كان بسبب سياسات الاحتلال الامريكي وما نتج عنها من ازمات عملت على زعزعت السلم المجتمعي في العراق ؟
أوافق بشكل كبير ( ) أوافق الى حد ما ( ) أوافق بدرجة ضعيفة ( )

11- هل تجد ان مخرجات الديمقراطية بعد عام 2003 زادت من حالة الصراع السياسي بين مكونات المجتمع العراقي ؟
نعم ( ) الى حد ما ( ) لا ( )

12- هل توافق على أن العوامل الدينية والطائفية والاثنية هي من اججت الصراع السياسي بالقدر الذي هدد السلم المجتمعي في العراق ؟
أوفق بشكل كبير ( ) أوافق الى حد ما ( ) لا أوافق ( )

13- الى اي مدى اثرت المحاصصة السياسية في العراق على حالة الصراع السياسي والسلم المجتمعي في العراق؟
اثرت بشكل كبير ( ) اثرت الى حد ما ( ) لم تؤثر ( )

14- هل تعتقد ان التعددية السياسية والحزبية بعد عام 2003 زادت من الصراع السياسي في المجتمع العراقي ؟
أوافق بشكل كبير ( ) أوافق الى حد ما ( ) أوافق بدرجة ضعيفة ( )

15- هل توافق على أن وجود الجماعات المسلحة كانت سببا رئيسا لزعزعت الاستقرار والسلم المجتمعي في العراق ؟
أوافق بشكل كبير ( ) أوافق الى حد ما ( ) أوافق بدرجة ضعيفة ( )

16- برأيك هل أن ولاء بعض الافراد والسياسيين لدولة اخرى أدى الى تأجيج الصراع السياسي الذي اضر بالسلم المجتمعي في العراق ؟
نعم ( ) الى حد ما ( ) كلا ( )

17- هل توافق أن لوسائل الاعلام دورا كبير في تأجيج الصراعات السياسية وانهيار السلم المجتمعي ؟
أوافق بشدة ( ) أوافق ( ) أوافق الى حد ما ( )

18- كيف اثر الصراع بين الحكومات المركزية وحكومة الاقليم على تزايد حالة الصراع السياسي في العراق ؟
اثرت بشكل كبير ( ) اثرت الى حد ما ( ) لم تؤثر ( )

19- برأيك هل اثرت نتائج الانتخابات التي لا تتفق وقناعات النخب السياسية على تغذية الصراع السياسي وفيما يؤثر سلبا على الامن المجتمعي في العراق .
اثر بشكل كبير ( ) اثر الى حد ما ( ) لم يؤثر ( )

20- برأيك ما العوامل المؤدية الى الصراع السياسي التي تؤثر على السلم المجتمعي ؟
(يمكنك اختيار اكثر من خيار)
أ- العوامل السياسية ( )
ب- العوامل الاجتماعية الثقافية ( )
ت- العوامل الطائفية ( )
ث- العوامل الاقتصادية ( )
ج- العوامل القومية ( )
ح- تنفيذ أجندات خارجية ( )

21- برايك هل أدى الصراع السياسي الى عدم قدرة الحكومة على إدارة التنوع المجتمعي بالقدر الذي يؤدي الى زعزعت السلم المجتمعي في العراق ؟
نعم ( ) الى حد ما ( ) لا ( )

22- هل تعتقد ان الصراع الاقليمي والدولي ساهم في استمرار حالة الصراع السياسي في العراق ؟
نعم ( ) الى حد ما ( ) لا ( )

23- الى أي مدى أثر الصراع السياسي على ضعف القطاعات الاقتصادية والخدمية والامنية ؟
اثر بشدة ( ) اثر حد ما ( ) أثر بدرجة ضعيفة ( )

24- ما الأسباب التي تقف وراء استمرار حالة الصراع السياسي في العراق؟
(يمكنك اختيار اكثر من خيار)
أ- عدم فهم الديمقراطية والتسليم بها.
ب- التشبث في الهويات الفرعية على حساب الهويات الوطنية .
ت- عدم رغبة الدول (الاقليميا ودوليا) في عراق ديمقراطي جديد من خلال التدخل في الشأن العراقي .
ث- اهمية العراق وموقفه الاستراتيجي .
ج- عدم وجود موقف واضح من قبل النخب السياسية الحاكمة تجاه العملية الانتخابية
ح- التدخل الاقيمي والدولي في الشأن الداخلي للعراق .

25- هل ساهم الصراع السياسي في العراق في عدم السيطرة على الوضع الامني ؟
ساهم بشدة ( ) ساهم الى حد ما ( )

26- هل ساهم الصراع السياسي الى إضعاف الهوية الوطنية للفرد العراقي ؟
ساهم بشدة ( ) ساهم الى حد ما ( ) ساهم بدرجة ضعيفة ( )

27- الى اي مدى ساهم الفساد والمالي والاداري في مؤسسات الدولة العراقية في تأجيج الصراع السياسي التي ادت الى احداث اختلالات هيكلية في النظام الاجتماعي ؟
ساهم بشكل كبير( ) ساهم الى حد ما ( ) ساهم بدرجة ضعيفة ( )

28- ما تأثير الصراع السياسي في العراق على احداث اختلالات هيكلية في النظام الاجتماعي ؟
يؤثر بشكل كبير( ) يؤثر الى حد ما ( ) لا يؤثر ( )

29- هل تتفق والفكرة القائلة : أن انعدام الثقة بين الطبقة السياسية الحاكمة وبين المجتمع كان سبباً رئيساً في استمرار حالة الصراع السياسي في بنية المجتمع العراقي ؟
اتفق بشدة ( ) اتفق الى حد ما ( ) لا اتفق ( )

30- هل تتفق مع الفكرة القائلة : أن اعتماد العملية السياسية القائمة على ضمان المصالح الفئوية (حزبيا ، طائفيا ، عرقيا ، قوميا ، عشائريا) قد دفعت باتجاه انتقال الصراع السياسي إلى عنف مجتمعي بين مختلف اطياف المجتمع العراقي ؟
اتفق بشدة ( ) اتفق الى حد ما ( ) لا اتفق ( )

31- برأيك كيف يتم تحجيم وانهاء الصراع السياسي الذي أضر ببنية المجتمع العراقي ؟
(يمكنك اختيار أكثر من خيار)

أ- بناء دولة قوية ذات سيادة وطنية .
ب- تعزيز قيم المواطنة بين ابناء المجتمع الواحد .
ت- منع التدخلات الخارجية .
ث- جعل مبدأ الاغلبية الوطنية لا التوافقية ثقافة سياسية في تشكيل الحكومات .
ج- تفعيل دور المؤسسات الأمنية .
ح- حصر السلاح بيد الدولة والعمل على القضاء على الجماعات المسلحة .
خ- عدم السماح لوسائل الاعلام بترويج الطائفية والعرقية وكل ما يزعزع السلم المجتمعي

32- هل تتفق والفكرة القائلة (أن السلم المجتمعي في العراق مرهون بما تديره الكتل السياسية وفق منهج مصالحها الضيقة) ؟
اتفق بشدة ( ) اتفق الى حد ما ( ) لا اتفق ( )

33- برأيك هل أن عدم وجود اتفاق سياسي من قبل الاحزاب المشكلة للحكومة المركزية في العراق تمثل عاملا مهما في تجذير حالة الصراع السياسي في العراق ؟
اتفق بشدة ( ) اتفق الى حد ما ( ) لا اتفق ( )

34- هل توافق الرأي القائل بأن (العديد من الباحثين يرون أن تغليب الفرد العراقي لمصالح الجماعات المرجعية التي ينتمي لها (الدين ، المذهب ، الطائفية ، القومية) على حساب الوطن مثلت وسيلة رئيسة الى لتأجيج حالة الصراع السياسي والمجتمعي في العراق) .
نعم ( ) الى حد ما ( ) كلا ( )

35- هل تتفق والفكرة القائلة : ان هناك علاقة بين الصراع السياسي وتحالفات الكتل السياسية التي انعكست سلبا على السلم المجتمعي في المجتمع العراقي ؟
اتفق بشدة ( ) اتفق الى حد ما ( ) لا تفق ( )

36- ما توقعك لمستقبل الصراع السياسي في العراق ؟

أ- عودة العراق دولة موحدة وقوية .
ب- حرب داخلية بين مكونات المجتمع العراقي .
ت- انهيار النظام الديمقراطي والعودة للحكم الديكتاتوري .
ث- انقسام العراق الى ثلاث اقاليم فيدرالية .

Abstract

The political conflict is considered one of the most prominent phenomena that have complicated the past and present of Iraqi society. Its disastrous outcomes seemed to affect in particular the various areas of social life. Even the Iraqi individual lives in a clear state of confidence around him and towards the values of political authority in his country in all sectors of life, especially the liberal ones, which have proven to be reliable. From the consultant who relied on his efforts, he became an active citizen who cooperated with him in the task of raising the cultural level of his society. Members of Iraqi society began to live in the shadow of intersections and differences that harmed my peace, which remained dependent on the generation of legal crises from a home imprisoned as a result of the political conflict. In other words, it became official and the best for society, due to the results of the conflict. The resulting paths will be complicated for a long time, and consequently, Iraqi society will live in the shadow of the contradictions that have created for us an individual bound by the frameworks imposed on him by the conflict that has deprived him of the simplest forms of livelihood and even made him lose the inclusion of even the title of the National University, which has mortgaged itself. It is another with the restrictions of manual identities that - thanks to God, the greatest benefits of tactical policy elite - have become crystallized for the individual and the nation, activating the issue of its security and peace, namely the legal profession, cases of sectarianism, administrative and financial corruption, unregulated partisan pluralism, successful international interventions, and clear founding activity that represented the basis of the spermlessness of Iraqi society and its entry into a difficult need that contributed to it. On its social structure, which has begun to think about its culture at the expense of an interpretive culture, and

this is based on political conflict, restricting the development process in all its forms, especially in the security field. After that, the specialized science added to define the repercussions of the political conflict on the peaceful and read it with the logic of theoretical and analytical study and strengthen it, as well as a field whose indicators and data reached us to objective facts on the basic information that was referred to by the researchers, after relying on the social survey method as a specialized scientific approach to it. In light of its steps, the answers to creative research have been proven so far (190) research papers distributed among the research studies community in the city of Hilla, which is composed of the educated elites "the intelligentsia" working in (The Academics Syndicate, the Teachers Syndicate, the Engineers Syndicate, and the Bar Syndicate), which represented a spatial field of study. The researcher obtained their answers, which supported the realism of her study as a scientific subject. In light of this, our study reached several results:

1. The study showed that the largest percentage of respondents (82%) answered that the political conflict had a significant and direct impact on the societal peace of Iraqi society.

2. The study showed that the largest percentage of respondents (89%) answered that the outcomes of democracy had an impact in increasing the level of conflict in Iraqi society, with its accompanying negative effects, the purpose of which was to destabilize the security and peace of Iraqi society.

3. The study showed that the largest percentage of respondents (84.7%) answered that political quotas had a significant impact on societal peace through what hides under these quotas in terms of financial theft, partisan conflicts over his position, placing the wrong person in the right place, etc. Of the conflicts that threaten the security and stability of Iraqi society.

4. The study showed that the largest percentage of respondents (90%) believe that external loyalties on the part of some influential individuals in society who hold high positions have a significant impact on threatening the security and stability of the societal peace of Iraqi society.

5. It was revealed from the answers of the respondents (83.7%) that the elections and the results they produce have an impact in fueling internal conflicts between the political blocs and parties due to the lack of belief of most of them in the essence of the democratic process and skepticism about the

results of these elections, which negatively affects the stability of security and social peace of society. The Iraqi.

6. It was revealed from the answers of the respondents (84.2%) that they responded that financial and administrative corruption directly contributes to fueling the conflict in Iraq, especially the political conflict between blocs and parties on the one hand and between the government and the regulatory and judicial bodies dealing with the fight against corruption in Iraq.

7. When applying the (x^2) test to the study hypotheses, it was found that there is a significant, statistically significant relationship between the wrong American occupation policies in post-2003 Iraq and the impact of religious, sectarian, and ethnic factors in fueling political conflict.

8. When the (x^2) test was conducted on the study hypotheses, it was found that there is a significant, statistically significant relationship between the loyalty of some individuals and politicians to other countries and the regional and international conflict over Iraq, which has contributed to the continuation of the state of political conflict that has harmed societal peace.

Finally, the researcher reached a number of important relevant conclusions and recommended a number of recommendations. She also proposed a number of proposals related to the subject of the study, which can be relied upon if put into practice in reducing the repercussions of the political conflict on societal peace in Iraq.

The Republic of Iraq
Ministry of Higher Education
and Scientific Research
University of Babylon - College of Arts
Sociology Department
Postgraduate Studies – Masters

The Political Conflict in Iraq and its Reflections on Societal Peace

A Social Field Study from View of the Iraqi Intelligentsia

A Thesis Submitted by the Student

Sarah Fares Karim Esdkhan

To Council of the Faculty of Arts / Department of Sociology at the University of Babylon It is part of the Requirements for Obtaining a Master's Degree in Sociology

Supervised by

Assistant. Prof. Dr.
Ahmed Jasim Matroud

Assistant. Prof. Dr.
Wisam Saleh Abdul Hussein

1445 AH

2023 AD

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل - كلية الآداب
قسم علم الاجتماع
الدراسات العليا - الماجستير

الصراع السياسي في العراق وانعكاساته على السلم المجتمعي

دراسة اجتماعية من وجهة نظر الانتلجنسيا العراقية

رسالة قَدّمَتها الطالبة
سارة فارس كريم اسدخان

إلى مجلس كلية الآداب / جامعة بابل
وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع

بإشراف

الاستاذ المساعد الدكتور
أحمد جاسم مطرود الرماحي

الاستاذ المساعد الدكتور
وسام صالح عبد الحسين الربيعي

1445هـ

2023م

المستخلص

يعد الصراع السياسي من ابرز الظواهر التي عقدت من ماضي وحاضر المجتمع العراقي فقد بدت مخرجاته الكارثية واضحة بكافة مجالات الحياة الاجتماعية حتى الفرد العراقي يعيش حالة انعدام ثقة بمن حوله وتجاه القائمين على السلطة السياسية في بلده في مجالات الحياة كافة وخاصة السياسية منها والتي تسببت له بالكثير من المشكلات التي عوقت في جعله مواطنا فاعلا تقع على عاتقه مهمة رفع المستوى الحضاري لمجتمعه، فأصبح افراد المجتمع العراقي يعيشون في ظل تقاطعات واختلافات اضرت بسلمهم المجتمعي الذي بقي مرهونا بتوالد ازمات خطيرة جعلت من الوطن حبيس نتاجات الصراع السياسي، بمعنى آخر اصبح منظومة الامن والسلم المجتمعي تتأثر بنتائج الصراع وما ينتج عنه من مسارات عقدت من استمرار حالة الامن لفترة طويلة، وبذلك اصبح المجتمع العراقي يعيش في ظل تناقضات أوجدت لنا فردا مقيدا بأطر ما يفرضه عليه الصراع الذي افقده أبسط مقومات العيش بل وافقدته شعور الانضواء حتى عنوان الهوية الوطنية الجامعة والتي رهنت نفسها هي الاخرى بمقيدات الهويات الفرعية التي أصبحت – بفضل توجهات النخب السياسية الضيقة- مبلورة لفرد ووطن تحدد مسألة أمنه وسلمه المجتمعي حالات المحاصصة الطائفية والفساد الاداري والمالي والتعددية الحزبية غير المقننة وتدخلات الدول الاقليمية ونشاط الجماعات الارهابية التي مثلت أساسا لانعطاف المجتمع العراقي ودخوله في فترات عصيبة أثرت في بنيته الاجتماعية التي أضحت تفكر بثقافتها الفرعية على حساب ثقافة المواطنة، وهذا ما جعل من الصراع السياسي مقيدا لعملية التنمية بكافة اشكالها وخاصة في المجال الامني. ازاء ذلك اضحت الضرورة العلمية لازمة للتعريف بانعكاسات الصراع السياسي على السلم المجتمعي وقراءتها بمنطق الدراسة النظرية التحليلية وتدعيمها اكثر بجانب ميداني اوصلتنا مؤشراته وبياناته الى حقائق موضوعية على اساس المعلومات التي تمت الاجابة عنها من قبل المبحوثين وذلك بعد ان تم اعتماد منهج المسح الاجتماعي كمقاربة علمية وصفت بها وحللت في ضوء خطواتها اجابات عينة البحث المكونة(190) مبحوث موزعة على مجتمع الدراسة المبحوثة في مدينة الحلة والمكونة من النخب المثقفة "الانتلجنسيا" العاملين في (نقابة الاكاديميين ونقابة المعلمين ونقابة المهندسين ونقابة المحامين) التي مثلت مجالا مكانيا للدراسة، وقد تحصلت الباحثة على اجاباتهم التي دعّمت من واقعية دراستها كموضوع علمي وفي ضوء ذلك توصلت دراستنا الى عدة نتائج :

1. اظهرت الدراسة ان النسبة الاكبر من المبحوثين وبنسبة (82%) أجابوا بأن الصراع السياسي قد أثر بشكل كبير ومباشر في السلم المجتمعي للمجتمع العراقي.
2. اظهرت الدراسة ان النسبة الاكبر من المبحوثين وبنسبة (89%) قد أجابوا بأن لمخرجات الديمقراطية أثر في زيادة حد الصراع في المجتمع العراقي بما يصاحبها من تأثيرات سلبية الغاية منها زعزعت أمن وسلم المجتمع العراقي .
3. اظهرت الدراسة ان النسبة الاكبر من المبحوثين وبنسبة (84,7%) قد اجابوا بأن للمحاصصة السياسية أثرا كبيرا على السلم المجتمعي من خلال ما يختبئ تحت هذه المحاصصة من سرقات مالية ومنصبيه من صرعات حزبية وفي وضع الشخص الغير مناسب في المكان المناسب وغيرها من الصراعات التي تؤدي الى تهدد امن واستقرار المجتمع العراقي.
4. اظهرت الدراسة ان النسبة الاكبر من المبحوثين (90%) يرون أن للولاءات الخارجية من قبل بعض الافراد المؤثرين بالمجتمع والذين يظفرون بمناصب عالية تأثيراً كبيراً في تهديد أمن واستقرار السلم المجتمعي للمجتمع العراقي.
5. تبين من خلال اجابات المبحوثين وبنسبة (83,7%) بأن للانتخابات وما تفرزه من نتائج أثراً في تأجيج الصراعات الداخلية بين الكتل السياسية والاحزاب بسبب عدم إيمان أغلبهم بجوهر العملية الديمقراطية والتشكيك بنتائج هذه الانتخابات الأمر الذي يؤثر سلبا في استقرار الأمن والسلم المجتمعي للمجتمع العراقي.

6. تبين من خلال اجابات المبحوثين وبنسبة (84,2%) قد أجابوا بأن الفساد المالي والاداري يسهم وبشكل مباشر في تأجيج الصراع في العراق لاسيما الصراع السياسي بين الكتل والاحزاب من جهة وبين الحكومة والجهات الرقابية والقضائية المتصدية لمكافحة الفساد في العراق.
7. عند تطبيق اختبار كا^{2}على فرضيات الدراسة وجد أن هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين سياسات الاحتلال الامريكي الخاطئة في عراق ما بعد عام 2003 وما بين أثر العوامل الدينية والطائفية والاثنية في تأجيج الصراع السياسي.
8. وعندما تم اجراء اختبار كا^2 على فرضيات الدراسة تبين أن هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين ولاء بعض الافراد والسياسيين لدول اخرى وبين الصراع الاقليمي والدولي على العراق قد ساهم في استمرار حالة الصراع السياسي التي اضرت بالسلم المجتمعي.

واخيرا توصلت الباحثة الى جملة من الاستنتاجات المهة ذات العلاقة وأوصت بعدد من التوصيات كما اقترحت عدد من المقترحات التي تخص موضوع الدراسة والتي يمكن أن يعول عليها إذا ما وضعت موضع التنفيذ في الحد من تداعيات الصراع السياسي على السلم المجتمعي في العراق .

The political conflict is considered one of the most prominent phenomena that have complicated the past and present of Iraqi society. Its disastrous outcomes seemed to affect in particular the various areas of social life. Even the Iraqi individual lives in a clear state of confidence around him and towards the values of political authority in his country in all sectors of life, especially the liberal ones, which have proven to be reliable. From the consultant who relied on his efforts, he became an active citizen who cooperated with him in the task of raising the cultural level of his society. Members of Iraqi society began to live in the shadow of intersections and differences that harmed my peace, which remained dependent on the generation of legal crises from a home imprisoned as a result of the political conflict. In other words, it became official and the best for society, due to the results of the conflict. The resulting paths will be complicated for a long time, and consequently, Iraqi society will live in the shadow of the contradictions that have created for us an individual bound by the frameworks imposed on him by the conflict that has deprived him of the simplest forms of livelihood and even made him lose the inclusion of even the title of the National University, which has mortgaged itself. It is another with the restrictions of manual identities that - thanks to God, the greatest benefits of tactical policy elite - have become crystallized for the individual and the nation, activating the issue of its security and peace, namely the legal profession, cases of sectarianism, administrative and financial corruption, unregulated partisan pluralism, successful international interventions, and clear founding activity that represented the basis of the spermlessness of Iraqi society and its entry into a difficult need that contributed to it. On its social structure, which has begun to think about its culture at the expense of an interpretive culture, and this is based on political conflict, restricting the development process in all its forms, especially in the security field. After that, the specialized science added to define the repercussions of the political conflict on the peaceful and read it

with the logic of theoretical and analytical study and strengthen it, as well as a field whose indicators and data reached us to objective facts on the basic information that was referred to by the researchers, after relying on the social survey method as a specialized scientific approach to it. In light of its steps, the answers to creative research have been proven so far (190) research papers distributed among the research studies community in the city of Hilla, which is composed of the educated elites "the intelligentsia" working in (The Academics Syndicate, the Teachers Syndicate, the Engineers Syndicate, and the Bar Syndicate), which represented a spatial field of study. The researcher obtained their answers, which supported the realism of her study as a scientific subject. In light of this, our study reached several results:

1. The study showed that the largest percentage of respondents (82%) answered that the political conflict had a significant and direct impact on the societal peace of Iraqi society.

2. The study showed that the largest percentage of respondents (89%) answered that the outcomes of democracy had an impact in increasing the level of conflict in Iraqi society, with its accompanying negative effects, the purpose of which was to destabilize the security and peace of Iraqi society.

3. The study showed that the largest percentage of respondents (84.7%) answered that political quotas had a significant impact on societal peace through what hides under these quotas in terms of financial theft, partisan conflicts over his position, placing the wrong person in the right place, etc. Of the conflicts that threaten the security and stability of Iraqi society.

4. The study showed that the largest percentage of respondents (90%) believe that external loyalties on the part of some influential individuals in society who hold high positions have a significant impact on threatening the security and stability of the societal peace of Iraqi society.

5. It was revealed from the answers of the respondents (83.7%) that the elections and the results they produce have an impact in fueling internal conflicts between the political blocs and parties due to the lack of belief of most of them in the essence of the democratic process and skepticism about the results of these elections, which negatively affects the stability of security and social peace of society. The Iraqi.

6. It was revealed from the answers of the respondents (84.2%) that they responded that financial and administrative corruption directly contributes to fueling the conflict in Iraq, especially the political conflict between blocs and parties on the one hand and between the government and the regulatory and judicial bodies dealing with the fight against corruption in Iraq.

7. When applying the (x^2) test to the study hypotheses, it was found that there is a significant, statistically significant relationship between the wrong American occupation policies in post-2003 Iraq and the impact of religious, sectarian, and ethnic factors in fueling political conflict.

8. When the (x^2) test was conducted on the study hypotheses, it was found that there is a significant, statistically significant relationship between the loyalty of some individuals and politicians to other countries and the regional and international conflict over Iraq, which has contributed to the continuation of the state of political conflict that has harmed societal peace.

Finally, the researcher reached a number of important relevant conclusions and recommended a number of recommendations. She also proposed a number of proposals related to the subject of the study, which can be relied upon if put into practice in reducing the repercussions of the political conflict on societal peace in Iraq.

The Republic of Iraq
Ministry of Higher Education
and Scientific Research
University of Babylon - College of Arts
Sociology Department
Postgraduate Studies – Masters

The Political Conflict in Iraq and its Reflections on Societal Peace

A Social Field Study from View of the Iraqi Intelligentsia

A Thesis Submitted by the Student

Sarah Fares Karim Esdkhan

To Council of the Faculty of Arts / Department of Sociology at the University of Babylon It is part of the Requirements for Obtaining a Master's Degree in Sociology

Supervised by

Assistant. Prof. Dr.
Ahmed Jasim Matroud

Assistant. Prof. Dr.
Wisam Saleh Abdul Hussein

1445 AH 2023 AD